

سنوات التحول الاشتراكي

وتقييم الخطة الخمسية الأولى

بقلم

علي صبري



على صبري

سنوات التحول الاشتراكي

وتقييم الخطوة الخمسية الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ليس هذا الكتاب مجرد سرد احصائي ، لما حققته
الخطة الخمسية الأولى بالأرقام ، ولكنه الى جانب ذلك
وأهم بكثير ، القاء المزيد من الضوء على جوانب الثورة
الاجتماعية ، وصلتها المباشرة بالنجاح الاقتصادي ، مع
تحليل لأهمية هذه الثورة الاجتماعية ، بل ضرورتها
الحتمية ، لتنفيذ أول خطة شاملة وطموحة للتنمية في
بلادنا ، تتحقق في ظل ثورة انسانية ، وتشكل في
الوقت نفسه قاعدة أساسية تنطلق بعدها خطط للتنمية
والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ..

لقد شهدت بحق سنوات الخطة الأولى من عام ١٩٦٠
حتى عام ١٩٦٥ ، مرحلة التحول العظيم ، التي تحتاج
منا هنا الى شرح وتقييم للثورة الاجتماعية التي تحققت
فيها ، والالمام بأبعادها الحقيقية وتأثيرها العميق المباشر
في نجاح أية خطة للتنمية والتطور المادي والمعنوي ..

ولست أريد في هذا الكتاب ، أن أشير الى صورة المجتمع القديم ولا الى العوامل التي ظلت أزمانا بعد أزمان تسلبه كل مقومات الحياة، ولا أن أشير الى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والأوضاع السياسية التي كانت تحكمه وتتحكم فيه ، فلعل اظهار الفرق بين مجتمع اليوم ومجتمع ما قبل التحول الاشتراكي العظيم ، يبرز لنا ضخامة المنجزات التي تحققت .. فكلنا يعلم عن الماضي ومآسيه الشيء الكثير .. والذين عاشوا جزءا من أيام هذا الماضي يدركون دقائق صورته القاتمة ، التي كانت السبب الأساسي والمباشر في قيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو من أجل الشعب ، بهدف التغيير الأساسي والعميق ، الشامل والثوري في جميع مجالات العمل الوطني ، نحو الحياة الفضلى ، الحياة الطليقة من كل قيود الاستغلال والتخلف في جميع صورها المادية والفكرية والمعنوية ، تتقدم على طريق الآمال الواسعة لشعب مصر ...

ان الثورة مضت دون ابطاء ، منذ يومها الاول ، وعلى هدى من مبادئها الستة العظيمة ، تزيل قواعد الاستعمار وقلاع الظلم الاجتماعي ، وتخلق مجالات للعمل والحياة الكريمة ، عن طريق المنجزات والبرامج والاعمال التي حققتها ، وغيرت معها معالم صورة المجتمع القديم بصفة عامة ...

ثم استطاعت الدولة بعد تأمين قناة السويس ، وتمصير المصالح الأجنبية المستغلة وشركات التأمين والبنوك ، أن تملك قاعدة اقتصادية تمكنها - برغم كل

الصعوبات الطبيعية والمعوقات السياسية والأحداث العالمية والأوضاع التاريخية والتحديات - أن تطرق ميدان التخطيط العلمى الشامل بشجاعة ، بل تضع للتنفيذ خطة طموحة للتنمية والتطور ...

وحددت لنفسها هدفا ثوريا، لمضاعفة الدخل القومى، لتحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعى المطرد ، وتعويض التخلف الذى طال مداه ...

جاء توقيت البدء فى التخطيط الشامل ، حتمية ما كان يجب الاحجام عنها أو الابطاء فيها ، فان أى نمو يتم بدون هذا التخطيط العلمى ، يخلق عدم توازن بين القطاعات المختلفة ، أو يهدر الانتصارات التى تحققها الثورة بالعرف والجهد المضى ، وقد تتحول حصيلة العمل الوطنى مكاسب ومغانم للمتربصين بمكاسب الشعب ...

كذلك فان الاقدام الشجاع على تنفيذ التخطيط العلمى الشامل - فى جميع مجالات العمل الوطنى وبرغم كل العوائق والصعاب والرواسب - كان مرده الأول ، بدون تحيز أو تعصب ، للثقة اللانهائية فى قدرة هذا الشعب المصرى وطاقاته الكامنة وإرادته الثورية ..

وليس أدل على هذه الثقة المطلقة من قرار اتخذه الرئيس جمال عبد الناصر ، كمثال واحد لهذه الثقة ، يوم سحبت الدول الغربية عرضها بتمويل مشروع السد

العالى ، فشكل سيادته لجنة برئاسة المشير
عبد الحكيم عامر لبناء السد العالى بالأيدى والفتوس
المصرية وبارادة التصميم . . ولقد سبق لهذه الأيدى
والفتوس ان أقامت المعجزات ، وسبق أن حفرت قناة
السويس ، وشقت لنهر النيل الفروع والرياحات
والترع الممتدة الطويلة ، مع أن هذه المشروعات لم تكن
لمصلحته ولا لخير .

وتحددت الخطة الخمسية الأولى فى صورتها البيانية،
واضحة وشاملة ، تبين بالتحديد حق كل قطاع ومقرراته
ومقدرات الاستثمارات ضمن خطة عمل مفصلة . . .
كانت الاستثمارات فى الخدمات والأجور والعمالة
بالنسبة لاستثمارات الانتاج مثلا ، تعد بحق مجزية بل
مرتفعة ، بالقياس الاقتصاى . . . بل ان ما حددته
الخطة فى أى سنة من سنواتها لمشروعات الخدمات ،
كان يتعدى ما لم تستطع عهد ما قبل الثورة أن تنجزه
فى عشرات السنين . . .

وبدأ تنفيذ الخطة الأولى بعد سنة الأساس ، وكان
طريق التنفيذ صعبا وعسيرا ، لكى يكفل المجتمع سير
عمليات الانتاج والخدمات تحت اشرافه وسيطرته فى
طريقها العلمى الصحيح ، لتحقيق التنمية الشاملة فى
مصلحة قوى الشعب لا مصلحة أحد غيرها . . والوسيلة
الوحيدة لهذه الغاية هى نقل ملكية هياكل الانتاج

الأساسية إلى أيدي الشعب ، والتمكين لسيطرته على أدوات الانتاج في المجالات كافة

وقد أكدت القوانين الاشتراكية العظيمة التي صدرت عام ١٩٦١ و عام ١٩٦٣ ارادة التغيير الشامل ، ومكنت قوى الشعب أن تؤدي دورها الطليعي في قيادة التقدم على طريق واضح المعالم ، رسمه وأملاه الدافع الوطني والدراسة الدقيقة لظروف مجتمعنا وامكانياته وأهدافه . . .

وكان تأجيل هذه القوانين الاشتراكية معناه : أننا سنبنى خطة للتنمية في فراغ ، وأن الجهود التي ستبذل في البناء والتقدم ، سيذهب عائدها الأعظم والأهم لمن يملكون السيطرة على وسائل الانتاج من أصحاب رؤوس الاموال المستغلة

ولقد ارتطم الواقع الفعلي بعد تأميم أدوات الانتاج الأساسية ، بالحقيقة المادية التي تكشف عن تقييم قدرة الكثير من هذه المؤسسات والشركات وتبين أنها عبء وميراث بائر خرب ، اعتصرته الاحتكارات المستغلة ، ونزحت كل خيرها إلى الخارج ، وتركت على المصانع والمؤسسات والشركات لافتات تخفي أطلالا هالكة لم تمتد إليها يد الإصلاح أو التجديد لسنوات كثيرة .

ولم تكن خرافات أسعار أسهم الشركات في بورصة التعامل بها إلا خداعا وتزويرا من محترفي ابتزاز أموال الناس والتغريب بهم ، حتى يندفعوا في شراء المزيد من

الأسهم والسندات فى سوق المزايدات والغش والتلاعب،
ورصيدها الحقيقى تلك الحرائب المنهوبة والمهملة ، قصدا
وعمدا ...

ان شركة واحدة مثل الشركة الاهلية للغزل والنسيج
بالاسكندرية ، كان السهم فيها يباع فى السوق بأكثر
من خمسة عشر جنيها للمواطنين ، والشركة بمبانيها
المتداعية لا تجمع الا بقايا آلات ومغازل مستهلكة ،
ومتوقفة لقصورها عن الحركة والحياة ، وانتاج الشركة
لا يمكن أن يفى بعشر الالتزامات التى تعاقدت عليها
وقبض أصحابها الثمن مقدما ... وديون فى الداخل
والخارج تزيد على ثلاثة أرباع المليون من الجنيهات، انتقلت
بالطبع الى الخارج ... وعمال يطردون بالعشرات يوميا،
لعدم وجود عمل لهم وانتاج .. وأقسام كاملة متوقفة
عن العمل ...

ومع ذلك فان هذه الصورة القاتمة ، لم تؤثر فى
عزمنا على المضى بالخطوة ، وتدعيم المؤسسات والشركات،
ايماننا بأن القوى العاملة للشعب ، وهى تحس أنها
صاحبة أجهزة الانتاج وصاحبة السيطرة عليها ، سوف
تبذل من جهدها وابداعها ما يزيل بقايا الاستغلال
ورواسب المستغلين ...

ولا يتسع مجال هذا الكتاب لسرد أمثلة مما واجهته
الخطوة من معوقات ومصاعب ، لعلها تتوقف أو تعجز ...
لكن خطوات التنفيذ أكدت من جديد ، كيف كان أعداء

الشعب يتحكمون فى مصائره ويتلاعبون بمقدراته ، ثم
هى عمقت ايماننا بالطريق الذى بدأناه على درب التخطيط
العلمى الشامل سبيلا للتطور والتنمية ...

وحين أعلن ميثاق العمل الوطنى ، برنامج حياة
وعمل ، وأسلوبيا واضحا ومتكاملا فى التطبيق والنظرية
للجهد الوطنى وحركة المجتمع ... زاد ايماننا بالخطوات
التي اتخذت وبالقوانين التي صدرت عن ارادة الشعب
النابعة من ضميره وآماله ...

الا أن الميثاق وهو الترجمة الأصيلة للارادة
الشعبية ، أظهر لنا بعض جوانب فى مبادئه الأساسية ،
كان لزاما علينا أن نوفرها لقوى الشعب العامل حقا
أساسيا وعادلا من أجل مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع
قوى الشعب العاملة ، مجتمع القرية والمدينة على حد
سواء ...

والميثاق فى الوقت نفسه - وهو التعبير الأصيل عن
هذه الارادة الشعبية - أضاء جوانب العمل الوطنى
وأظهر كل دقائقه ، بحيث كان علينا أن نلتزم بتوفير
الحقوق الأساسية التي يقررها عدلا وحقا لجماهير الشعب
أولا حتى تستعوض بهذه الحقوق الأساسية عن حرمانها
الطويل ، وتملك امكانيات الوفاء بالتزاماتها فى العمل
والانتاج ...

كان من الممكن أن نمضى فى الحطة لتحقيق مقدراتها

فى كل قطاع ، بل يستطيع الجهد الشعبى أن يتعدى معدلاتها المقررة ، وسوف يكون ذلك على حساب تأجيل إقرار هذه الحقوق الأساسية التى نادى بها الميثاق وطالبنا بتنفيذها حتى نتمكن من الالتزام بتحقيق أرقام الخطة ، ولو أدى ذلك الى الشعور باللامبالاة فترة يستمر فيها التحمل والتقصيف الى أن تصل معدلات الانتاج الى القدر الذى يسمح بزيادة الانفاق عند مستوى محدد مهما كان ذلك قاسيا بعض الشيء الا أن جانبا انسانيا كان دائما يغلب على ضمير الثوار وطريق التغيير الثورى

ان الثورة المصرية - وهى التى لم تظلم حتى أعداءها ، ولم تؤذ حتى من طال ايذاؤهم للشعب ، واتصفت دون غيرها من الثورات المعاصرة والسابقة بالروح الانسانية - لم تكن تقبل أن تترك ظلا وبقايا أذى ما يزال عالقا بحياة القوى الشعبية ، ولا يمكن أن تقبل تجاهل حقوق أساسية نادت بها الارادة الشعبية فى ميثاقها الوطنى ، دون أن تؤديها القيادة الثورية بالرضى والحماس فان القيادة الثورية ، ما قامت بالثورة ولا اندفعت لتحقيق هذه المنجزات الا لاعادة الحقوق المسلوقة الى أصحابها الشرعيين ، ولتحقيق الحياة الفضلى للملايين الذين طالت معاناتهم من الظلم الاقتصادي والتخلف الاجتماعى السحيق

ولما كشف الواقع الملموس على طريق تحقيق منجزات
الخطة الأولى ، عن جروح غائرة فى جسد المجتمع ، كانت
الارادة الانسانية تفرض الدراسة والحل مهما زاد ذلك
من الأعباء الملقة على عاتق الدولة ...

وحتى بالقواعد الاقتصادية المجردة من أحاسيس
التعاطف الانسانى ، وحتى بالموازين الحسابية والمادية
وحدها ، فان ناتج العمل وطاقة القادرين الأكفاء ، الآمنين
على يومهم وغدهم ، حين ينفذون خطط التنمية والانتاج،
يفوق كما وكيفا ناتج عمل الضعفاء والخائفين من الغد ،
الذين لا يقدمون على حمل أعباء الخلق والابداع
أو الاندفاع فى مجالات جديدة ، يرتادها العمل الوطنى
المصرى لأول مرة فى كل ميادين الحياة الحديثة ...

فإذا كنا لا نبخل على أجهزة الصناعة وأدوات الانتاج
بشيء ، حرصا على الانتاج ووفرته ومستواه ... نظل
نرعاها بالصيانة والاهتمام، فان القدرة البشرية والعنصر
البشرى ، وهو أمل الانتاج وأساسه وصاحبه ، أولى
بالاهتمام والرعاية والبذل ، اذا تكشف لنا على الطريق
ما قد يعوق حريته الاجتماعية وسيادته على مجتمعه
وقدرته على العمل الثورى ...

ان حياة البطالة والفاقة لا تحتاج من الانسان الى
جهد أكثر من جهد السؤال والتسول ... أما حياة العمل
والخلق والاندفاع فى الانتاج فهي تحتاج من الانسان

الى طاقة وجهد ، الى بنيان اجتماعى سليم ، الى حافز
ثورى ملموس يصل بالمواطن الفرد الذى يعمل فى مجالات
الجهد الوطنى كله ، الى المستوى الكريم فى حياته وعمله
اليومى ...

هكذا مع بداية التخطيط الشامل ، تشابكت جوانب
عديدة ، وفرضت ظروف طبيعية وغير طبيعية نفسها على
النواحي المختلفة للعمل الوطنى ، يجب أن نتناولها
بالتحديد والتحليل ..

أولا :

ما كان يمكن أن يحدث النمو الاقتصادى القوى الذى
تحقق خلال سنوات الحطة الخمسية الاولى ، دون تفاعل
قوى الشعب العاملة وحركتها الايجابية لصالحه واندفاعها
وحماسها لأهدافه التى حددتها خطط الانتاج الطموحة
وخطط الخدمات المتنوعة ..

وما كان يمكن لهذه الحركة الايجابية ، والاندفاع
والحماس أن تتضافر وتتجمع ، ما لم تكن قوى الشعب
العاملة ، قد أحسست احساسا ملموسا وأكيدا ، أن النظام
الاجتماعى قد تغير بالفعل لمصلحتها ، وبأنها أصبحت
بالحقيقة والواقع ، هى صاحبة المصلحة فى الانتاج
والخدمات ، من نمو هذا المجتمع وتطوره ومضاعفة دخله
القومى ...

واذن فان اجراءات اعادة توزيع الدخل فى صالح قوى الشعب العاملة ، والقوانين التى صدرت بتقدير الحد الأدنى للأجور ، وتحديد ساعات العمل وتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية ومنع الفصل التعسفى واقرار حق العاملين فى ادارة مؤسساتهم ونصيبهم فى الأرباح لم تكن اجراءات عاطفية ، بقدر ما هى حتمية أساسية وشرط يلزم أن يسبق ويقترن بصفة مستمرة ومتزايدة بعملية تنفيذ خطط التنمية . . .

وما من شك أن الحقوق التى حددتها القوانين التى تعيد الى الشعب سيطرته على وسائل الانتاج ، كانت بمثابة حافز دفعت القوى العاملة أن تثبت قدرتها على الملكية والادارة ، بل استطاعت برغم العوائق، أن تحافظ على الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ، وتدعيمها ، برغم ما سبق ذكره من حالات الحراب والافلاس والتداعى التى أوصلتها اليها الرأسمالية المستغلة .

واذا كانت تكاليف الانتاج قد ازدادت كثيرا ، بعد تحديد الأجور وتوزيع الأرباح وتحديد ساعات العمل وفرض التأمينات الاجتماعية حقا للعاملين ، فان هذه التكاليف كانت قوة ثورية دافعة للانتاج ، الى جانب أنها حق ونصيب عادل للعاملين من ثروتهم الوطنية . . .

ومن ناحية أخرى ، فان مسارعة الدولة بتعويض الفلاحين عما أصابهم من عجز فى محصول القطن عام

١٩٦١ والغاء أرباح بنك التسليف عما يحصل عليه
الفلاح من لوازم الزراعة والانتاج ، وغير ذلك مما تم
خلال الخطة الخمسية الأولى زيادة عن مقرراتها المحسوبة ،
لم تكن الا تعبيراً عن ارادة العمل الانساني التي تؤمن
بحقيقة اقتصادية وحسابية هي التكامل والترابط بين
الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي في أي مجتمع وأي
عمل .

ولقد تكشفت الدراسات العميقة لأحوال العاملين في
الدولة مثلاً عن مفارقات لا تقل في ظلمها عن صور الظلم
الاجتماعي الذي ساد طبقة العمال والفلاحين ، وكان
لزاماً على القيادة الثورية للعمل الوطني ، أن تضع
قانوناً جديداً يضمن زيادة سنوية في أجور العاملين
ويحدد فئاتهم ويعيد تقييم العمل الذي يؤديه الفرد حتى
يأخذ نصيبه العادل ... بل لقد قررت الدولة مكافأة
انتاج للعاملين في الدولة ارتفعت من عشرة أيام الى
نصف شهر ، حتى يكون لهم حافز جديد على مضاعفة
الجهد والانتاج في العمل اليومي الذي يؤديه مهما كانت
طبيعة هذا العمل ، وفي أي مجال يتحقق .

ثانياً :

ومن ناحية ثانية : لا بد أن نحلل انعكاس التطور
الاجتماعي والاقتصادي على الجانب السياسي في المجتمع .

لقد قرر الميثاق أن السلطة السياسية تكون دائما حيث تكون السلطة الاقتصادية ، أى سلطة ملكية أدوات الانتاج والسيطرة على وسائله ...

ان الثورة الاشتراكية فى أى بلد من البلاد قد احتاجت الى بعض الوقت ، طال عند بعضها الى أجيال ، لكي تنتقل السلطة السياسية بالفعل الى أيدي قوى الشعب العاملة بعد أن تنتقل السلطة الاقتصادية أولا الى أيديها ، ثم تصل بعد ذلك الى مواقع السلطة السياسية .

ولقد استطاعت سنوات الخطة الخمسية الاولى ، أن تكون هى الجسر الذى قطعت فيه ثورتنا هذا الشوط الطويل ، فى طريق انتقال السلطة الاقتصادية بالفعل والواقع الى قوى الشعب العاملة ، وانتقلت تلقائيا السلطة السياسية الى يد تحالف قوى الشعب العاملة بعد أن تساقطت سيطرة تحالف الرجعية والاستعمار والاقطاع ...

وكانت نتيجة طبيعية أن يبدأ أول مجلس للأمة ، فى السنوات الاخيرة للخطة الخمسية الأولى ، ممثلا لقوى الشعب العاملة وآلا تقل نسبة العمال والفلاحين فيه عن ٥٠ % ..

وفوق ذلك ، فان قانون مجانية التعليم فى كل مراحله ، وفتح أبواب العلم أمام الجيل الصاعد حقا

أساسيا وليس سلعة تباع ليشتريها القادرون وحدهم -
لم يحقق مبدأ تكافؤ الفرص وحسب ، وإنما قصد به
كذلك ، التمكين بدون حواجز للأجيال القادمة بالآمال :
والنابعة من صفوف الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود
والرأسمالية غير المستغلة ، أن يصلوا الى أعلى درجات
العلم والمعرفة والفن والثقافة ، حتى يؤهلوا لحمل
مسئولية القيادة فى كل مواقع العمل فى المجتمع ...
اذ أن الإبقاء على مراحل من التعليم بالأجر ، لن يمنح
الفرصة الا لأولاد القادرين وحدهم ، أن يتبوؤوا هذه
المراكز القيادية .

وفى القياس الاقتصادى ، فإن مجانية التعليم بكافة
مراحلها ، برغم ما كلفت الدولة من أعباء اضافية ضخمة
زيادة على مقررات الحطة ، كانت استثمارات توضع فى
أفضل البرامج وأسمى المشروعات وأكثرها ربحا وأغناها
حصيلة ... وقد تتحمل الحطة الخمسية الأولى كل عبء
الانفاق دون عائد مادي يتحقق لها ، الا أن العائد محتم
والربح مجز ، اذا ما علمنا أن العامل الفنى المثقف ،
المتعلم والمدرّب مهنيا ، الذى يلم بدقائق الآلة والانتاج ،
هو أكثر انتاجا وأكثر وعيا وأحرص على وسائل الانتاج
وأحسن كفاية من عامل جاهل يضر بالانتاج كما
ونوعا ... ثم ... هو الضمان الأكيد لاستمرار الثورة
الاشتراكية جيلا بعد جيل وبقائها فى أيدي التحالف
القادر الكفء والواعى لقوى الشعب العاملة .

وحيث تحددت قوى الشعب العاملة ثم أخذت طريقها الى مواقع القيادة الاقتصادية والسياسية ، وضمها تحالف الاحرار أصحاب المصلحة المشتركة والمصير المشترك ، كان من الطبيعي أن ينبثق أول تنظيم سياسي يعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة في الاتحاد الاشتراكي العربي ...

وقتئذ برز الاتحاد الاشتراكي بتشكيلاته يجمع هذا التحالف ويقود العمل السياسي بجدارة عن طريق قياداته النابعة من هذا التحالف العظيم ، بعد أن تأكد انتقال السلطة الاقتصادية الى قوى الشعب الاصلية حقا وعدلا .

واذا كانت السلطة السياسية ليست هدفا لذاتها ، واذا كان من له شرف الانتماء الى هذه السلطة السياسية والخدمة في منظماتها وتشكيلاتها ، لا يمثل وظيفة أو يقف على درجة في سلم الوظائف ، فان العمل الشعبي داخل الاتحاد الاشتراكي يجب أن يتعمق في الازدهان ، لكي يتمكن من التطوير الثوري للمجتمع بعد أن بلغت قوى الشعب العاملة في تحالفها وفي ظل اتحادها الاشتراكي الى مواقع القيادة في السلطة السياسية ... ان خدمة الجماهير والالتحام بها وتلمس الحلول لمشكلاتها دون تعال أو انعزال ، هي اهم الواجبات التي تتحملها قيادات القوى الشعبية حتى تفتح آفاقا رحبة للانطلاق الثوري ...

ولهذا فان واجبات جديدة وأعباء متصلة تقع على

عائق القوى العاملة للشعب وقياداتها خلال السنوات المقبلة ، من أجل تدعيم الاشتراكية وتثبيت أركانها عن طريق تعبئة الجماهير وتوعيتها وخلق الوحدة الفكرية لديها ، والاحساس بالمسئولية والواجب تجاه التنمية ، والتغلب على كل العقبات التي تقف أمام خطاها .

ثالثا :

ان التحول الاشتراكي العظيم الذي تم في سنوات الخطة الأولى ، ما كان يمكن أن يتحقق دون صعوبات وتحديات وبغير مشكلات عارضة أو رواسب متبقية . . .

ان مجتمعنا حين بدأ خطة التنمية لم يكن قد أزال كل الرواسب المادية والفكرية والاجتماعية التي حفرتها عهود سيطرة الاقطاع ورأس المال المستغل . فالحريجون من المعاهد والجامعات مثلا ، كانوا يقضون سنوات قد تطول في بطالة كاملة ، وهم يلهثون وراء العمل . . . أى عمل يعبد أن يراق ماء وجوههم من طرق الأبواب العديدة . . .

كان ذلك نتيجة للسياسة التعليمية الارتجالية الموروثة والتي كانت تهدف لتخريج فئة الموظفين الذين يعملون في خدمة المجتمع الرأسمالي وحسب . . .

ولكن القيادة الثورية في مواجهتها لهذه الأوضاع ، التزمت بالحاق جميع الحريجين بأعمال تتوافق مع مؤهلاتهم ، ايمانا منها بأن العمل حق ، وتحقيقا لما عبرت عنه ارادة الحياة لدى المجتمع في ميثاق العمل الوطني . . .

وحقيقة تكلفت الدولة أعباء اضافية فوق طاقة الخطة
الخمسية الاولى ، لكنها لم تكن تستطيع أن تنظر الى هذه
المشكلة المتخلفة عن سياسة العهد الماضي نظيرة
اللامبالاة . .

ومثال آخر من أمثلة الرواسب المتخلفة عن مجتمع
تحالف الاقطاع والرأسمالية المستغلة . . ان ملايين
الفلاحين والعمال الزراعيين قد طحتهم الاقطاعيات
الكبيرة ، وفرضت عليهم الحياة تحت ظروف أقرب الى
السخرة ، وتحت مستوى من الاجور لا تغنى من جوع . . .
ولم يكن فى طاقة هؤلاء الملايين الا أن يقضوا سنوات
حياتهم خلال البؤس والضياع والبطالة المقنعة المنتشرة
فى كل القطاع الريفى . .

وكانت الخطة الخمسية الاولى - بدافع التنمية
الزراعية مثلا - تستطيع أن تدخل الميكنة الزراعية
وتعممها ، حتى تضاعف الدخل القومى من الزراعة .
لكن وقفة أمام النتيجة الحتمية لتعميم الميكنة
الزراعية ، أظهرت أن البطالة الموجودة فى الريف سوف
تزداد سوءا ، وتنعكس فى شكل حرمان وضياع للغالبية
العظمى من سكان الريف . . .

وكانت ارادة التغيير أمام أمرين كلاهما مر وصعب
. . . انها تريد أن تزيد الانتاج الزراعى ولكنها ستكون
سببيا فى تفاقم مشكلة متخلفة من عهد الحرمان
والاستبداد والاهمال . . فاختارت الدولة أن تؤجل
هذه الخطوة ، ايمانا منها أن اتساع مجالات العمل فى
القطاعات الانشائية والصناعية سوف يمتص جزءا كبيرا

من الذين يعيشون في شبه بطالة دائمة بالقطاع الزراعي والذين يقاسون من استغلال ملاك الارض ومقاوى الانفجار ... وتحقق ذلك بالفعل وبدأ العامل الزراعي اليوم ، يأخذ أجره العادل الى حد ما ، نتيجة لقلّة أعداد العمال الزراعيين ، الذين لم يلتحقوا بالعمل في مجالات الانتاج والخدمات العديدة ... عندئذ أدخلت الخطة في سنتها الرابعة الميكنة الزراعية ضمن نظام التجميع الزراعي في محافظتين من محافظات الجمهورية ، ويعمم هذا النظام تدريجيا حفاظا على رزق العامل الزراعي والفلاح وأجره ..

ومثال آخر أنه - برغم نصيب الادارة المحلية من الاستثمارات المجزية للخدمات في الريف - قد تأكدت الحاجة الماسية والفائدة الملحة في أثناء تنفيذ الخطة لمشروع الوحدات الصحية بالاضافة الى الخدمات الصحية في القرى ...

ولم تتردد الثورة في تنفيذ هذا المشروع ، لضرورة عدل أو شعورا بالواقع وحسب ، بل كان ضرورة للتنمية الاقتصادية أملاها تدعيم تحالف قوى الشعب العاملة ...

وكان في الوقت نفسه احساسا بالواجب وبالهدف ازاء المجتمع الريفي من الدولة سعيا الى اىصال القرية الى المستوى الحضارى الكريم ...

رابعاً :

ان جزءا هاما من تحليل ثورتنا الاجتماعية وتقييم العمل الوطنى خلال الخطة الخمسية الأولى ، يجب ألا

يغفل ما واجهنا من الصعوبات والمشاكل وأوجه القصور
أو الضعف ...

ويقتضى مبدأ النقد الذاتي أن نقول في شجاعة
وصراحة : ان إعادة توزيع الدخل ... والاقدام على
المشروعات الضخمة الانتاجية وبرامج الخدمات .. ان
توفير العمل والاجور وكفالة التأمينات الاجتماعية
والحقوق الاساسية ... كل هذا الذي تم ، كان يجب
أن تسبقه وتلازمه باستمرار عملية توعية كاملة
ودراسات عميقة ومصارحة شجاعة ، والتحام بال جماهير
العاملة في كل ميدان ، وكان على القيادات جميعها
حكومية أو شعبية ، نقابية أو سياسية ، أن تجعل
هدفها ودورها الاعظم في مرحلة التحول مع سنوات
الخطة ، توعية القواعد الشعبية ، وايضاح الرؤية امامها
حتى تدرك مسئولياتها ودورها الكبير في معركة الآمال
العريضة وفي ثورة التحول العظيم ، التي تتم لمصلحتها
وليست لمصلحة أحد سواها ...

ان الاتصال المستمر والسريع بين القيادات والقواعد
الشعبية ، وتعميق الوعي الكامل لدى شعبنا بأبعاد
الثورة التي لا تتم الا لمصلحته وفوق أرضه خلال
سنوات هذا الجيل ، سيدفع كل مواطن دون شك الى أن
يعمل باليقين وأن ينطلق أكثر سرعة وأكثر كفاية
وقدرة ، وسيضاعف من حرصه على كل منجزات الثورة
وعلى اندفاعها .

ولا أنكر أن الفضل الاول فى كشف جحور الرجعية والاقطاع مثلا كان على يد أفراد مخلصين ومؤمنين بالتحول الاشتراكى وبالقيم التى صنعها الشعب المصرى بثورته ... والذين أبلغوا عن مؤامرة الاخوان الارهابية مثلا هم أعضاء فى تحالف قوى الشعب العاملة .

والذين أثاروا حوادث تهريب الارض واستمرار أدوات الاستغلال والسيطرة والتربص بانتصارات الشعب ، هم أيضا من أبناء قوى الشعب العاملة ...

ولكن الشباب الذى ضلله دعاة التخريب والقتل من عصاية اخوان الفساد الارهابية مثلا قد ناله الكثير من خير هذا التحول الاشتراكى وشب وعيه على انتصارات لم تتحقق لشعب آخر ..

فهل يكون كشف الانحرافات وبقايا الاقطاع والاستغلال والسيطرة والفساد - بعد ظهورها وممارسة انحرافها واجرامها - فى أى قطاع أو جهاز ، هو وحده هدفنا ؟ ... هل نترك تيارات التضليل وتحركات الانتهازية والخروج على القانون والمجتمع حتى تنفشى ، وليس علينا الا أن نكشف عن هذه الجحور والمؤامرات وحسب ؟!

ذلك ولاشك عمل كبير وهام ... ولا يقل عنه أهمية الاستمرار فى الالتحام بال جماهير ، وتعبئتها ، وتقوية ايمانها ، ووضع هذا الواجب المقدس عقيدة

ورسالة واجبة الاداء على كل قيادة فى أى مستوى وبأى موقع ، حتى نؤكد ونعمق هذا التحالف بين قوى الشعب ونوحد بين فكرها عن طريق المناقشات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الصريحة الواضحة ، ولاسيما أننا نملك فلسفة تطبيقية ، وبرنامج عمل ونظرية متكاملة أوضحها الميثاق الوطنى بجلاء ، ويشرحها لنا دائما الرئيس جمال عبد الناصر فى خطبه بالوضوح والمنطق ... بذلك وحده لايجد المضللون سوقا يبيعون فيه بضائعهم البائرة وتضليلهم الفاسد بسبب الفراغ والضياع الذى قد يجده البعض نتيجة لعدم الحركة والتفاعل والتحام القيادات بالقواعد الشعبية ...

خامسا :

أخيرا ، فان التجول العظيم الذى تحقق فى مصر ، لم يحدث فى فراغ دولى أو عزلة عن العالم وأحداثه وتياراته ...

لقد كانت وما تزال قوى معادية كثيرة فى الخارج تتربص بهذا التطور وبالانتصارات التى تحققت ، لعلها تستطيع بالتآمر أو الضغط أو القتال أن تقضى عليها ... لم يكن ذلك فقط لرغبتها فى هدم ما حققته مصر خلال سنوات قليلة من تاريخ التطور ... ان قوى الاستعمار وأذنا به أعداء الحرية والتقدم من الرجعية العربية والصهيونية ، تدرك أن انتصارات مصر هى نموذج رائد لكل الشعوب المتطلعة للحرية والتقدم ...

وأن الجمهورية العربية المتحدة هي القاعدة والمنطلق لهذه الحرية ، وهذا التقدم ...

ان الاستعمار لا يقبل في حسابه أن بلدا ظل سنوات طويلة تحت سلطانه وتحكمه ونفوذه ، يخرج على هذا التحكم ، ويسترد حريته ، ويساعد غيره على الحرية ، ايماننا بأن الحرية لا تتجزأ وان الرخاء لا يتجزأ ... ان القوى المعادية لحرية الشعوب وحقوقها ، لا تطبق بالحقد أن تحتذي الدول الاخرى حذو مصر ، وهي تتطلع الى مصر دائما بالامل والثقة والحنين ...

هكذا كان التحول الاشتراكي العظيم ، في سنوات الخطة الاولى ، يأخذ طريقه ، في ظل ظروف دولية تتلخص في الآتي :

● تربص من جانب قوى الاستعمار ومحاولات للضغط الاقتصادي ، ونسج للأكاذيب والاشاعات المختلفة في حرب نفسية محمومة ، لا تعكس الا ما في قلب الاستعمار من كراهية ... لأن قيام « المثال » المتحرر ، والقذوة الثورية فوق أرض مصر ، يهدد بالانهيار البقايا المتخلفة من مراكز السيطرة الاستعمارية في المنطقة العربية ، وفي أفريقيا ، وفي آسيا .

● تربص من جانب اسرائيل ، ربيبة الاستعمار وركيزته في المنطقة ... فتحقيق القوة الذاتية ، وبناء الاستقرار في الجمهورية العربية المتحدة ، هو

ولا شك قضاء على أمل اسرائيل للتوسع في العالم العربي ، ثم على أملها في استمرار الوجود الاسرائيلي نفسه ...

● تربص من جانب القوى الرجعية في المنطقة العربية نفسها ، لأن نجاح تجربة التحرر ، وتجربة الاشتراكية ، في جمهوريتنا ، سوف يحرك تلقائيا الشعوب العربية في المنطقة كلها ، لكي تحطم هياكل القوى الرجعية وأصنامها المستندة في تحكمها ووجودها الى التضليل والى الوجود الاستعماري ... ان حركة الجماهير العربية تحطم ، بالثورة الاشتراكية ، الاستغلال الطبقي الذي تستنزف به هذه القوى الرجعية ثروات هذه الشعوب ، تاركة اياها تعيش دون حد الكفاف ، وفي حياة تهدر فيها الكرامة الانسانية وتسلب فيها الحرية الاجتماعية والحرية السياسية ...

وكان هذا التربص المثلث الحلقات ، على استعداد دائما لأن يتحرك على جبهة واسعة ، تمتد من المؤامرات وتمويل الاغتيالات - بعد أن أخفق في الاعتداء المسلح السافر على جمهوريتنا - الى اقامة أحلاف عسكرية تحمل الاسماء البراقة والشعارات الزائفة لعلها توقف المد العربي نحو الحرية والاشتراكية والوحدة .

وأمام هذا التربص لم يكن من المعقول أن تترك ثورتنا مكاسب الشعب عرضة للاغتيال أمام احتمال

عدوان مسلح جديد علينا أو على المناطق العربية المتحررة ،
لأنه لا يوجد فرد من قوى هذا الشعب العاملة ، يقبل
عودة جمهوريتنا الى الخضوع الاستعماري ، الذي يتمنى
لو استطاع أن ينقض ويصفى الاشتراكية ، ويحلم
بإعادة صور الاستغلال الطبقي والتحكم والسيطرة من
جديد .

والنتيجة أنه لم يكن من الممكن أن نتخلي عما تمليه
علينا إرادة الحرية لدى قوى الشعب العاملة من حماية
مكاسبها ، وعما يحتمه ذلك من خلق قوة دفاعية مسلحة
قادرة وقوية ، وأن نتحمل أعباء دفاعية ، كان من الممكن
أن يوجه جزء من تكاليفها للتنمية ، لو أن قوى الشر
الاستعماري ، والصهيوني ، والرجعي غير موجودة ولا
تربص بنا كما هي اليوم . . . ولو أن شعبنا كان يبني
حياته في سلام . . .

ومن هنا فإن أعباءنا الدفاعية ، وهي جزء من تكاليف
التقدم والتنمية الاقتصادية في بلدنا ، تلزم لزوم أي
عنصر آخر من عناصر التكاليف الأخرى المعروفة في علم
المحاسبة ، لأنه بدون هذه الأعباء الدفاعية ، لن يمكن
تحقيق أي نمو في الإنتاج . . . وبدونها تنهار - لا قدر
الله - كل الثورة التي تحقق هذا الإنتاج والنمو ، فلا
يكون إنتاج ولا يكون نمو .

ومن ناحية أخرى فإن إرادة الحرية العربية لا تتجزأ
. . . ولذلك فإن أي تهديد أو عدوان على شعب عربي في

أى مكان من الوطن العربى ، هو عدوان مباشر على شعب مصر العربى ومحاولة لعزله وخنقه .

ولقد استطاعت القوات المصرية فى الأحداث المتعاقبة أن تقف مدافعة مع القوة العربية المتحررة فى الدول الشقيقة المختلفة ضد أى عدوان استعمارى أو رجعى وضد كل تهديد بالعدوان . .

ان العمل الثورى فى مصر يعتبر أن القوات المسلحة المصرية مستعدة باستمرار للدفاع عن حرية الوطن العربى ، ويؤمن بدعم السلام بالقوة ، اذا تهدد السلام العربى الذى هو سلام مصر العربية كذلك . . .

هذه النواحي جميعا تعددت وتشابكت ، وتفاعلت ، خلال الخطة الخمسية الأولى . . فكان ماحققته تلك الخطة من تقدم ، وكان أيضا ماصادفناه خلالها من صعب ، ومن مشاكل ، ومن قصور فى بعض النواحي .

والهدف من هذا الكتاب هو تحليل الثورة الاجتماعية العميقة التى تحققت خلالها على ضوء هذا التعدد والتشابك والتفاعل .

ولعل هذا التقديم يبين المنهج الذى سنسير عليه فى تقييمنا للخطة الخمسية الاولى فى هذا الكتاب .

فى الفصل الاول سنتناول بالتحليل ما تحقق خلال سنوات الخطة من تحول اجتماعى ثورى ، قوامه

زيادة درجة عدالة التوزيع ، وزيادة الكفاية بزيادة
الانتاج ، وتحسن مستوى الشعب بزيادة الاستهلاك .

وفي فصل ثان سنتناول الصعاب والمشكلات
والقصور التي صادفت تنفيذ الحطة .

وفي فصل ثالث وأخير نحاول أن نلقى الضوء على
طريق السنوات المقبلة ، ونبين دور التنظيم السياسى
المتمثل فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، لتعبيد هذه
المسالك ، ولجعلها الطريق الذى تنتظم فيه قوى الشعب
العاملة ، لتستكمل ثورتها الاشتراكية ، ولتصنع ،
بجهدنا الباسل المشرف ، حياتها المضيئة المشرقة ، وقد
فتح أبوابها ، وقاد طريقها الثورى ، قائدها ، ومحطم
أغلالها ، ومعلمها القدير : الرئيس جمال عبد الناصر .

لقد عبر الرئيس القائد ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢
عن ارادة قوى الشعب العاملة وهو يقود الطليعة الثورية
من أجل تحطيم قوى الاستغلال والتبعية ، ويسقط
الملكية الفاسدة ويزبح الاحتلال عن بلادنا ...

وعبر الرئيس القائد خلال سنوات الثورة ، بما
اتخذ من قرارات اشتراكية وثورية ، عن تصميم هذا
الشعب على بناء حياته الجديدة ، بالعدل والكفاية ...

فكانت قيادة حكيمة لشعب عظيم وقادر ...

وعلى قدر عظمة الشعب ، وإيمان القائد ، كانت

عظمة الانتصارات الرائعة التي تحققت في سنوات قليلة
لا تعتبر شيئاً في عمر الشعوب ...

وكان لقيادته الحكيمة ، مع ارادة شعبه وعظمته ،
الفضل فيما حققناه ، قبل الحطة الاولى ، وخلالها ، وما
سنحققه بعدها ، بارادة الله وبعونه ، من تقدم حر ،
ومن بناء حياة متحررة من كل صور استغلال الانسان
للانسان ، متحررة من أى قيد ، تتحقق فيها حرية
الوطن ، وحرية المواطن ، وتسعى مصر بقوة عزمها الى
صنع الحياة بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة
والسلام .

الفصل الأول

التحول الاجتماعي في سنوات المظلة الأولى

ضرورته
وأبعاده

ليست الارقام والاحصائيات وحدها هي التي تحدد أبعاد التحول الاجتماعي بالذات ، ولا تستطيع بمفردها أن تحسب أثر هذا التحول الاجتماعي في حياة الشعوب ، وأهميتها في تطوره ونموه . .

ولكن قبل سرد الارقام والاحصائيات وبيان أحجامها ، يلزم ان نصل الى فهم صحيح ، وتحليل سليم واع ، لطبيعة الثورة الاشتراكية ، أية ثورة اشتراكية ، تتحقق في مجتمع معين ، له طبيعة معينة ، وتتم في ظروف عالمية معينة . . .

ولهذا التحليل والفهم الصحيح أهمية وضرورة أساسية لان البعض في نظرتة التلقائية والعاجلة الى الثورة الاشتراكية في مجتمعنا ، يحسب أن نقل التجارب والاساليب التي سبق أن أخذت بها بعض الدول ، هو الطريق الوحيد أمام كل من يريد تحقيق المجتمع الاشتراكي ، وذلك حسابان لا يعتمد على أساس منطقي أو واقعي سليم . . .

والبعض في مقارنته لمنجزات أي ثورة اشتراكية ، قد يقع في خطأ بالغ آخر ، حينما يتجاهل طبيعة كل شعب وينغمض عينيه عن التغيرات الضخمة المتشابكة التي حدثت في عالمنا المعاصر ، واختلافها كلية عن تلك الظروف التي كانت قائمة في بلاد غيرنا . . .

ان التحليل والفهم الصحيح - من ناحية أخرى - يحدد لنا الصعوبات والمشكلات التي يمكن بالضرورة أن تواجه فترة النمو والتحول من مجتمع رأسمالي اقطاعي متخلف ومستغل، الى مجتمع اشتراكي متقدم ، له مكانته وظروفه ، له قيمه الروحية والقومية ، وله صلاته بالمنطقة التي يعيش فيها وبالعالم كله . . . ولا يمكن لمجتمع أيا كان موقعه ، وأيا كانت التطورات الجارية على أرضه أن ينعزل عن الاحداث الدولية وتياراتها ، ولا ان ينسلخ عن شخصيته وعن قيمه وطبيعته وظروفه . . .

ان ما نريد ان نوضحه ونحدده هنا ان ثورتنا الاشتراكية ، بكل مقوماتها وسماتها ، قد التزمت ووضعت في حساب منجزاتها الاساسية والضرورية عامل « الحافز الثوري » لدى العنصر البشري ، الذي يؤلف الطاقة الحية والخلاقة ، وقوة الدفع لانجاح هذه الثورة والحفاظ عليها بالايمان والعمل ، بالجهد المخلص والتفاعل الثوري ، بالحماية والرعاية . . .

ان الانسان لا يمكن أن يكون آلة صماء ، تزودها بالوقود وتضغط على أزرارها فتنتلق بالطاقة والحركة والعمل، ثم تقطع عنها الوقود فتقف جامدة في مكانها . واذا جاز للنظام الرأسمالي المستغل ، ان يعد الانسان أقل قيمة عنده

من تروس المصنع ، فان ثورتنا الاشتراكية التي تستلهم كل القيم الانسانية والروحية الحققة ، ما قامت الا لترتفع بقيمة الانسان وكرامته وتوفر له أسس مراتب الحياة ...

واذا جاز لمجتمع في العصور السابقة أن يفرض على نفسه العزلة طوال فترة التحول ويغلق كل ابواب الاتصال منه واليه ، حتى تنتهي آلام الوضع ، ويتحقق مولد القاعدة الاقتصادية والتطور الثوري ، فان دنيا اليوم ، أصبحت تطوى المسافات في لحظة خاطفة ، وتفتح الابواب لتنقل أنباء مجتمعات العالم وصور الحياة الناهضة والبائسة ، المتقدمة والمتخلفة الى كل بقعة في هذا الكون .

الحافظ الثوري في مرحلة التحول في الثورات الاشتراكية المعاصرة

ان الثورة الاشتراكية لا بد لها ان تقطع مرحلتين رئيسيتين ومتتاليتين من الناحية الزمنية .

الأولى :

مرحلة اسقاط النظام السياسي القديم المعبر عن مصالح الاستغلال سواء أكان اقطاعا أم رجعية أم رأسمالية أم تحكما أجنبيا . . . وسيطرة طليعة ثورية معبرة عن مصالح قوى الشعب العاملة واراדתه وآماله .

الثانية :

مرحلة اقامة بناء المجتمع الاشتراكي الذي يتحقق بعد هدم قلاع الطبقة القديمة وازالة صور الاستغلال ، حتى تنتقل ملكية أدوات الانتاج الى الشعب وتتم سيطرته عليها . . ومن هذا المنطلق تندفع قوى الشعب العاملة في تنمية أدوات الانتاج وهياكله ومضاعفة هذا الانتاج وتزايدده ، لكي يقدم

عائدا يوفر للقوى العاملة مستوى من الرفاهية المتزايدة وبذلك
تجنى هذه القوى ثمرة انتاجها وعملها وجهدها المبذول .
وتختلف طبيعة كل مرحلة عن الاخرى اختلافا كبيرا .

فالمرحلة الأولى :

يستغرق التحضير والاعداد لها وقتا طويلا لكن
تنفيذها وتحقيق الانتصار قد لا يأخذ اياما أو ساعات قليلة ،
بعدها يتم بالفعل سقوط النظام السياسى القديم ، وتصل
طلائع الثورة المعبرة عن امل مجموع الشعب ، الى مراكز
السلطة السياسية .

أما المرحلة الثانية :

فتحتاج الى وقت طويل ، من أجل استكمالها ، قد يمتد
جيلا أو أجيالا كثيرة ، وتحتاج كذلك الى الجهد والنضال
الفكرى والفنى والعلمى من قوى الشعب جميعا بعد ان تصبح
صاحبة السلطة والسيطرة على وسائل الانتاج لفتح آفاق
التنمية وتطوير أدوات الاقتصاد ، سواء فى تنمية الخدمات
العامة أم فى تطوير أجهزة الدولة والارتفاع بمستوى الانتاج،
أو مضاعفة التصدير وغير ذلك من مئات النواحي التى
تحتاج الى دأب وعمل وتفاعل ووقت واخلاص وكلها
تنطوى تحت حركة المجتمع فى انتاجه وحياته وعمله ، ماديا
ومعنويا

واختلاف آخر بين طبيعة المرحلتين هو ان المرحلة الأولى
نتم بواسطة قيادة ثورية وطليعة محدودة العدد .. انصهرت
مع الأحداث ، وأحست بمشكلات الجماهير ورفضت أن تترك
وطنها نهبا للسيطرة الطبقية والاستغلال ، فتقدمت بالعزم
والإيمان والتضحية تفرض ارادة القوى الشعبية وآمالها ..
وقد لا تشترك قوى الشعب معها في التنفيذ ... وعملية
التنفيذ تعد فترة حاسمة وسريعة يبدأ بعدها دور القوى
الشعبية ، حينما تقف جموعها مؤيدة وحامية للثورة ، تعبيرا
منها عن الترابط بين اراداتها وارادة العمل الثورى الذى قامت
به طليعة من قوى الشعب واسقطت معه النظام السياسى
القديم ...

أما المرحلة الثانية ، فلا يمكن انجازها بجهد وتضحية
عدد قليل مهما أوتى من قدرة ... بل انها تحتاج الى الجهد
الكبير ، والنضال المتواصل ، والعمل المخلص المنتظم من كل
فرد من ابناء قوى الشعب العاملة ... انها ارادة التغيير التى
لا بد أن تصل وان تتحقق فى كل مرفق وكل وحدة ... انها
عمل شاق وجهد متواصل فى الارض وفى المصانع وفى
الاجهزة التى تعمل فى كل قطاع ... انها تغيير شامل فى
حركة الحياة نفسها وفى أسلوب التفكير والتعامل ...

ويضاعف من أهمية هذا العمل وضخامته هذا الجهد
الذى يلزم ان يكون مسئولية حياة ومصير عند كل فرد -
ان النظم المستغلة التى تسبق قيام الثورات الاشتراكية ،
تتحاشى ان تحمل نفسها اعباء تكوين الاعداد الضخمة من
القيادات الفنية والكفايات الادارية ، لان ذلك عبء مالى يقلل

من أرباح الرأسمالية المستغلة ولأن خلق اعداد من القيادات الواعية والفنية ، قد ينتج عنه ظهور معارضة للاسلوب الرأسمالى فى استنزاف جهد العاملين وثروات الشعوب والتحكم فى أرزاقها ومصيرها .

واذن فان الثورة الاشتراكية فى مهدها ، تعتمد أولا وأخيرا - فى عملها الفنى وفى جهدها المتزايد فى كل القطاعات - على الاعداد الفنية القليلة المتوفرة منذ البداية . وعليها اذن ان تحمل وحدها الاعباء التى تحتاج فى الظروف الطبيعية الى اضعاف اضعاف هذا العدد من الفنيين والقياديين فى المجالات المتعددة .

كذلك الحال بالنسبة للعمل اليومى ، فى أى موقع من مواقع حركة المجتمع لابد من جهد مضاعف يؤديه كل فرد بالرضى والاخلاص ، لان الثورة الاشتراكية لاتقوم الا من أجل قوى الشعب العاملة ، ولا تهدف الا الى تحقيق التقدم واسعاد كل فرد من الجموع الشعبية الغفيرة ، التى عانت من الظلم الاجتماعى فى ظل التحكم الطبقي

هكذا بدون الجهد المضاعف ، وبدون العمل المتواصل، والبذل من جميع فئات الشعب وافراده ، لا يمكن للمرحلة الثانية من مراحل الثورة الاشتراكية ، ان تتحقق أو يكتب لها النجاح .

وهنا يبرز السؤال الهام :

هل يمكن أن يتم هذا الجهد اللازم لاقامة النظام الاشتراكي ؟ هل يمكن أن تبذل الجموع التي طال ظلمها وحرمانها في العهود السابقة ، دون ان يكون هناك حافز ثورى يدفع القوى العاملة وهى المنهكة المتعبة من المعاناة ، وان تضاعف جهدها فى أى موقع من مواقع العمل الوطنى ؟! ... ثم ... ما هى طبيعة هذا الحافز وأهميته ؟

لقد أجاب الميثاق بوضوح وعمق على هذا السؤال الهام حين قال : « ان الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى اليه وتفرضه ، لمجرد التغيير نفسه خلاصا من الملل ، وانما تطلبه وتسعى اليه وتفرضه تحقيقا لحياة أفضل ، تحاول بها ان ترتفع بواقعها الى مستوى أمانيتها » .

ولا يكفى الجيل الذى يحمل عبء تفجير الثورة الاشتراكية ثم يحمل عبء التحول وخطواته ، ان يرى النظام السياسى القديم قد تغير ، وحل محله نظام سياسى جديد .. ويكون هذا هو نهاية مطافه أو منتهى أمله .. بل لا بد ان تلمس الجماهير تحسنا فى مستوى حياتها المتخلف حتى يكون ذلك حافزا لها للاندفاع ...

ولا يكفى الجيل الذى يتولى تنفيذ الخطوات الاولى فى اقامة الاشتراكية ، ويعبر بالنورة جسر التحول العظيم ، ان يستمع الى شعارات تقول له ان الحافز لمضاعفة البذل والعطاء يكمن فى أن السلطة السياسية أصبحت فى أيد وطنية ، تصدر قراراتها لمصلحته فاذا لم يلمسها ويعشها هو ، فسوف

يراهما ويحسها جيل قادم فى الغيب . . . لا يكفى هذا الجيل أن يستمع الى هذا الشعار لمجرد الاستمتاع المعنوى ثم نطالبه بمضاعفة البذل وحسب . .

لا يكفى الشعب ان نقول له - مجرد قول - ان السلطة السياسية كانت فى أيد أجنبية أو أيد خائنة وعميلة ومستغلة وتغيرت ، ثم لا يلمس أى تغير فى حياته يتحقق ، بل نطالبه بدافع من القول والشعارات أن يبذل جهدا مضاعفا ، فى حين ، لا يقوى جهده على البذل ، ولم يمسسه ما يعينه على الجهد أو يمنحه الطاقة للعطاء والابداع . . .

ان انتقال السلطة السياسية الى الايدى الوطنية ، ضرورة جميلة ورائعة فى أنظار أبناء الشعب ، وأمل عزيز وغال ، لكنه لا يشكل حافزا اجتماعيا وماديا ، يدفعها الى الانطلاق والعمل المضاعف ، مالم يترجم الأمل وتتجسد الصورة فى نطاق من الواقع المادى الملموس ، عن طريق تحسن فعلى فى معيشة هذا الجيل الذى ورث صور الظلم الاجتماعى وظلمته الاستغلال ، وعليه أن يقوم بعد التفجير الثورى والتأييد والحماية بعملية أخرى تحتاج الى جهود ضخمة ، وهى التنمية الاشتراكية الشاملة .

ومن ناحية أخرى لا يكفى ، لخلق هذا الحافز ، ان يقال للجيل الذى يتحمل جهد التحول الاشتراكى ، والخطوات الاولى الاساسية والعسيرة للتنمية : ان الاشتراكية سوف تحقق الرخاء والرفاهية. للأجيال المقبلة ، واذن فعلى هذا الجيل ان يتنازل عن ثمار عمله ، من أجل الغد البعيد الذى لن يستطيع

أن يراه أو يعيشه . . . اذ ليس من منطق العدل ان يتحمل جيل واحد كل الاعباء ، وان يرث كل المشكلات وأن يقوم بكل العناء دون أن يلمس واقعا التحسن المأمول . . . ولئن حدث ذلك فى مجتمعات أخرى سابقة ، فانه حدث بالضغط والقهر . وطبيعة عصرنا الحاضر ، وظروف عالمنا المعاصر ، الى جانب طبيعة شعب مصر الأصيل وقيادته النابعة منه ، تؤمن بأن العمل الانسانى هو المفتاح الوحيد للتقدم .

قد يقبل جيل عن رضى وبدون انانية ، ان يتنازل جزئيا ، عن قدر من الزيادة التى تمنها لنفسه ، ولتحسين مستوى حياته ، من أجل أن يؤمن الحياة الكريمة لأجيال أبنائه واحفاده . . . لكنه فى ظروف العالم الحاضر وترابطه - التى ستعرض لها فيما بعد - لا يمكن عمليا أن يتنازل كلية عن حقوقه وثمار جهده جميعا ونضاله بالرضى والحماس .

ولو أمعنا النظر فى الشرائع السماوية نفسها التى انزلها الله هديا للناس ، وهى فى ذاتها ثورات انسانية ، وخلص من الظلم الاجتماعى ، لوجدنا انها حققت هذا الحافز الثورى الى جانب ما فى الشرائع السماوية كلها من حوافز روحية وانسانية وعقائدية . ونستطيع ان ندرك مثلا أهمية الحافز من وراء فرض الزكاة واجبا أساسيا ، وتوزيعها على المسلمين المحتاجين حقا وعدلا لرفع مستوى معيشتهم . . لم يجمعها محمد صلى الله عليه وسلم لنفسه وأهله . حاشا له أن يستنزف أموال المسلمين . . ولم يطلب محمد رسول الله أن يحرم منها جيل الرواد الاوائل من الذين جاهدوا معه وتحملوا العبء والدعوة . . .

كذلك كان الرسول الامين يوزع الغنائم بالعدل على المسلمين ممن يشتركون معه فى الحرب ضد الكفار ، وعلى أفراد الشعب المحتاجين ، ليحسوا بارتفاع مستوى معيشتهم وتغير مآدى وملبوس فى حياتهم . ولم يأخذ محمد صلى الله عليه وسلم هذه الغنائم لنفسه ، حاشا له ان يسلب حقوق المسلمين وثرواتهم ولم يطلب ان يحرم الذين عاشوا معه وتحملوا جهد التغيير من المجتمع الجاهلى الظالم الى المجتمع الانسانى العربى العادل انتظارا لاسعاد جيل قادم من بعده كانت هذه الامثلة من الخوافز الاجتماعية والمادية التى لمسها ابناء جيل محمد رسول الله دافعا لزيادة حماسهم وايمانهم واندفاعهم فى العمل والدعوة من أجل تدعيم هذا المجتمع العادل الذى خلصهم من ظلم الجاهلية واستنزاف أموال الناس . . بالباطل على يد الحكام الجاهلين والمستغلين . . .

وليس هناك شك ان الخوافز الوطنية والعاطفية والوجدانية والروحية والعقائدية لها كل الاهمية فى الاندفاع والاخلاص ، لكنها لا تكفى وحدها ، لخلق حافز اجتماعى واقتصادى ، ثورى وقوى ، يدفع جموع الشعب التى عاشت فى البؤس عصورا متعاقبة أن تبذل جهدا مضاعفا وتتواصل لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل دون ان يكون لها نصيب من العدل وهو الجناح المكمل والملازم للكفاية . . .

ان هذه الخوافز تعد عناصر لازمة ومكملة للحافز الثورى . . . لكنها لا تكفى وحدها لتكون قوة الدفع الوحيدة ، لاستمرار البذل والجهد المطلوب للتنمية

والبناء الاشتراكي ... وهي لا تغنى عن الحافز الاساسى
وهو تحسين مستوى معيشة قوى الشعب العاملة
للجيل الذى يقوم بعملية التحول العظيمة ، ويحقق
الخطوات الاولى والصعبة فى بناء الاشتراكية .

ولقد فرضت التطورات الدولية الحديثة والظروف
العالمية الحالية ، ضرورة الالتزام بخلق هذا الحافز فى أي
مجتمع يقوم بثورة اشتراكية ويهدف الى تحقيق التحول
والبناء الاشتراكي ... ويرجع ذلك للأسباب الآتية :

أولا :

أصبح الاتصال بين دول العالم المختلفة اليوم ، سهلا
وسريعا بشتى الطرق ... بالاذاعات الصوتية والمرئية ،
بالصحف والمجلات ، بالطائرات النفاثة ، والاكتشافات
العلمية الحديثة ، وكلها تنقل الى شعوب الدنيا والبلاد النامية
منها ، صورا عن حياة الشعوب الاخرى المتقدمة ، والتي
لا تبذل الجهد المضمن فى هذه الايام ، بعد ان حققت النمو
والتطور ... وبالطبع فان أجهزة الاتصال تحاول دائما ان
تنقل أفضل ما لديها لتشاهد العالم على مدى تقدمها وارتفاع
مستوى حياة شعوبها .

واذن فليس من المقبول ان تبقى الشعوب النامية - وهي
تحفر للتحول الاشتراكي فى مجتمعاتها طريقه بالعرق والجهد -
على نفس المستوى الذى كانت تعيشه تحت السيطرة

الاستغلالية ، ولم تكن حينئذ مطالبة وملتزمة بمضاعفة البذل
والجهد والاخلاص والتضحية ، للبناء والتنمية ...

بالضمير الانساني ، وعلى هدى من اسلوب الحياة العادل ،
والمنطق الواقعي يجب ان تحس الشعوب النامية ، التي تبني
الاشتراكية وتتحمل أعباء التحول ، ان من حقها الارتفاع
بمستوى معيشتها في جيلها الحاضر ، على نحو يؤكد لها الامل
في تضيق الفجوة الضخمة بين مستوى حياتها ، وحياة
الشعوب المتقدمة ، التي ترى صورها ونماذجها وتقرأ عنها أو
تستمع اليها كل ساعة وكل يوم ...

بدون ذلك لا نستطيع أن نطالب جيلا - عانى من الحرمان
وقاسى من الاستغلال وتحمل عبء قيام الثورة الاشتراكية
ورعاها وحماها - ان يبذل ويضحى لكي يحقق التنمية ثم
لا يكون نصيبه منها الا استمرار الحرمان والاكتفاء في حياته
وعمره بالحديث عن أجيال بعده سوف تحيا حياة الرفاهية ..

ثانيا :

ان القوى الاستعمارية والرجعية لا تطيق أن ترى
شعوبا تكسر من حولها قيود السيطرة ، وتملك ارادة الثورة
العنيدة ، وتحاول أن تغير حياتها تغيرا أساسيا في اتجاه
آمالها الواسعة ، متحررة من كل قيود التبعية والاستغلال ،
مصممة على تحقيق التقدم الاشتراكي .

ولذلك فان القوى المعادية لأي ثورة اشتراكية ، تشن

حرباً نفسية لعلها تزعزع ايمان الشعوب واستمساكها
بثوراتها وطريقها الاشتراكي . . وكثيراً ما تعتمد تقسيم
المقارنات غير المتكافئة لظهور الاختلاف بين مستويات الحياة
عندها وفي الدول النامية الآخذة في بناء مجتمعاتنا من جديد
على أساس الكفاية والعدل وعدم الاستغلال . . .

ان القوى الاستعمارية والرجعية ، تدرك أثر هذه
الدعايات المسمومة والملتوية في الشعوب المتخلفة ، خاصة وان
القوى المعادية نفسها هي التي فرضت على هذه الشعوب
الضعف والجهل والحرمان . . . ومهما كانت درجة وعي
الشعوب ، فان مثل هذه الحملات الدعائية تحدث على الاقل
تساؤلات وتترك علامات استفسار ، قد تصل الى حد البلبلة
الفكرية التي تؤثر على الجهد والاخلاص والعزم ، في حصيلة
عمل الجيل الذي يتولى مهمة التحول والبناء الاشتراكي ، اذا
لم يلمس تحسناً ملموساً ومطرداً في مستوى معيشته . . ان
احساس القوى العاملة للشعب بالتغيير الثوري يصيب مستوى
حياتها مادياً هو ابلغ رد وأقوى وسائل التحصين ضد
الدعايات المحمومة . .

وقد أوضح الميثاق هذه الحقيقة حين قال : « ان ارادة
الثورة لدى الشعب المصري ، والصدق الذي سلحت نفسها
به ، قد حققت مقاييس جديدة للعمل الوطني ، وأكدت انه
لا يمكن ان تقوم عوائق أو قيود على امكانية التغيير الا
احتياجات الجماهير ومطالبها العادلة ، » .

وبديهي ان كل مواطن لابد أن يعرف الرد على مثل هذه

الحملة النفسية والدعايات المسمومة ويؤمن به عن يقين لأن الدول الاستعمارية لم تبذل رءسها ومستوى معيشة سكانها إلا عن طريق عملية استنزاف مستمرة لجهد الأمم ، ونهب موارد الشعوب وثرواتها طوال قرن ونصف قرن من الزمان . . . في حين أن التنمية الاشتراكية في الدول النامية ، تتحقق بعرق ابنائها وبجهدهم وثروتهم الوطنية . . . كما أن تجارب التطور الاشتراكي ، لم تبدأ في الدول الصاعدة إلا منذ سنوات قليلة ، وتبدوها هذه الدول من درجة الصفر ، بعد أن نزلت القوى الاستعمارية والسيطرة الاحتكارية كل امكانياتها وتركها في حالة جمود وتخلف سحيق . . .

ثالثا :

تحاول القوى المعادية للتطور الاشتراكي أن تثير الشكوك في قدرة الدول الصغيرة على تحقيق واقامة المشروعات الكبيرة . . . لأن هذا النمو الاقتصادي يكسر احتكارها في الانتاج الصناعي ، ويقفل أمامها اسواقا كانت مفتوحة للاستغلال والتحكم والاحتكار . . .

وتخلق الإبواق المعادية استنتاجات لا تكشف إلا عن مغالطات حاكمة ، منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما تختاره الدعايات المغرضة التي تعمل في خدمة الاستعمار والاحتكار ، من مشروعات في الصناعة مثل النسيج والغزل مما تقيمه الدول النامية بأموالها وجهودها ، وتقارن الإبواق المعادية أجور العمال في هذه الصناعة مثلا بأجور عمال آخرين في

بلاد ارتضت أن تحتكر القوى الرأسمالية الأجنبية ثرواتها في صناعة البترول مثلاً، تريد للشعوب أن تصل إلى استنتاج خاطيء يرمى إلى اظهار الدول التي تختار الاشتراكية طريقاً بأنها لا تعطى الجزء المساوى لما تعطى الدول الرأسمالية المستغلة من أجور ٠٠٠ وتغفل هذه الأبواق حقيقة هامة بشأن العاملين في صناعة البترول مثلاً وهي انهم في كل انحاء الدنيا يتميزون بأجورهم العالية ٠٠٠ ولذلك لا تعقد المقارنة المتكافئة والمتشابهة ، إنما هي تعتمد اخفاء الحقيقة ، لتثير التساؤل والبلبلة في الأفكار لعلها تستطيع ان توهن عزائم العاملين ، أو تعرقل تيار التحرر الاشتراكي الذي هو اصل الشعوب النامية .

واذا كان الرد العلمى هو ان اجور عمال الصناعة في الدول الرأسمالية تختلف من البترول الى النسيج ، واذا كان التحليل المنطقى لهذه الدعايات ، ان ماتربحه المشروعات الوطنية في الدول الاشتراكية وما تنتجه ، هو عائد على المجتمع فى حين ان ارباح المشروعات الاحتكارية وعائداتها تعود كلها الى أصحاب رأس المال المستغل فى الخارج ، فان الرد العلمى الذى يزيد من حصانة افكار الشعوب النامية ويدعم ايمانها بالطريق الاشتراكي الذى تسلكه ، هو الارتفاع التدريجى والمستمر فى مستوى معيشة هذه الشعوب وهي تبني . وتحمل أعباء التجول والبناء ، وتصارع التحديات ، وتواجه الحرب النفسية وتضليل القوى المعادية لحرية الشعوب وتقدمها ٠٠٠

نتيجة لهذا كله ، وخلاصته اذن ، انه فى ظل التطور الدولى الحديث ومع الظروف العالمية المعاصرة ، ولأسباب سياسية بصفة خاصة ، لا يمكن خلق حافز ثورى لزيادة الانتاج لدى شعوب البلاد التى تبني اشتراكيتها ، الا بخلق المناخ المناسب للعنصر البشرى الذى يتحمل أعباء هذه التنمية دون تجاهل لمطالبه واحتياجاته وشعوره بارتفاع ملموس فى مستوى معيشته . . . وذلك يتأتى بأن يلمس جيل التحول والبناء الحاضر ، هذا التغيير الى الافضل . . . وذلك هو الذى يشعر قوى الشعب العاملة عمليا وماديا وواقعا بأن النظام السياسى قد تغير لمصلحتها ، بعد ان كان لمصلحة طبقة تمثل قلة من الاقطاعيين والاحتكاريين والرأسماليين . . . وهذا الاحساس الواقعى عند القوى العاملة للشعب يزيدها استمساكا وايمانا بالطريق الذى عبرته ثم أخذت تبنيه ، ويحصنها ضد محاولات البلبلة والتشكيك التى تثيرها وتختلقها الأبواق الاستعمارية والدعايات الرجعية . . .

على اننا اذا عرضنا لهذه القضية من الجانب الاقتصادى النظرى المجرد ، فان رجال الاقتصاد يرون انه يجب عدم أحداث أى ارتفاع مبدئى فى المستوى المعيشى للجموع العاملة ، للاسراع فى عملية التنمية الاشتراكية على نطاق واسع ، لكى يتوافر أكبر قدر من المدخرات اللازمة لهذه التنمية السريعة . . . ويرون ان أى رفع فى مستوى معيشة الملايين ، فيسهل انقاص لهذه المدخرات عن حدها الاقصى . . . وبالتالى وفى

رأيهم أيضا ، فان ذلك اضعاف لسرعة التنمية . . .
وهكذا نجد تعارضا أو تناقضا بين نوعين من الاعتبارات
والآراء :

● الاعتبارات السياسية والظروف النفسية للشعوب .
والاحساس بحاجتها ، والشعور بحقها في نصيب عادل من
التغيير الاجتماعى حتى لا تحرم من كل ناتج جهودها
ونضالها وعملها الشجاع الصعب .

● واعتبارات الاقتصاد وما تقدمه من تحليل للتنمية قائم على
حساب الارقام ونظريات الاقتصاديين . . .

الاعتبارات السياسية تحتم رفع المستوى المعيشى
للسعوب الآخذة بالاشتراك فى بداية بنائها ، ولو بدرجة
محدودة .

والاعتبارات الاقتصادية تحتم تأجيل رفع هذا المستوى ،
ولفترة قد تطول . . .

ولقد غلبت بعض التجارب فى التنمية الشاملة اعتبارات
الاقتصاد . . . على أنه من الواجب ان نبين ان ذلك كان ممكنا
فى ظل ظروف العالم خلال تلك الفترة . . . فلم تكن امكانيات
الاتصال بالشعوب فى الخارج - خاصة بالاذاعة المرئية
والصوتية والصحف والطائرات - بنفس القدر المفتوح
والمتوفر الآن . . . وبالتالي لم يكن من السهل نقل صورة
الحياة الدنيا بكل ما فيها من تقدم الى الذين يبذلون ثم
لا يجدون تغيرا فى حياتهم ومستواهم . . . ونقل هذه الحملات

النفسية والاساليب الدعائية الاستعمارية قد تحدث البلبلة
التي أشرنا اليها .

أما في ظروف العالم المعاصر فلا يمكن اهمال الاعتبارات
التي عرضنا لها ، والتي تحتم احداث قدر من الارتفاع في
المستوى المعيشى للجيل الذى يبدأ فى بناء الاشتراكية . . .

والواقع ان هذا هو الحل الذى اختاره الميثاق ،
حيث قرر بوضوح أننا لا يمكن ان نضحي كلية بالجيل
الحاضر ونتجاهل حقه فى رفع مستوى معيشته ، فى
سبيل معيشة الاجيال المقبلة .

على اننا اذا ذهبنا فى التحليل الى ابعد من ذلك ، نجد
ان هذا التعارض بين اعتبارات السياسة واعتبارات
الاقتصاد ، بين الاعتبارات المعنوية والانسانية ،
والاعتبارات المادية والحسابية ، يمكن أن يحل بطريقة
تعتمد على الاسلوب التالى :

(أ) حصر هذا التعارض فى فترة محدودة ومبدئية . . . مع
دوام توضيح الرؤية أمام الجماهير والتوعية الاشتراكية ،
حتى تدرك القوى الشعبية العاملة ، ان الاشتراكية
— الى جانب أنها انتاج وكفاية وجهد مضمّن — هى أيضا
أسلوب عدل ، وان الاشتراكية ، وهى فى حاجتها
الضرورية الملحة للتنمية والبذل ، هى فى الوقت نفسه
عمل انسانى أولا واخيرا . . .

(ب) التوفيق والتلاقى تدريجيا — بعد هذه الفترة الحرجة —

بين الاعتبارين المتعارضين : الانساني والمادى ، أى بين
الاعتبارات السياسية والقواعد الاقتصادية ...

وهكذا يتبين لنا واجب ارتفاع مستوى معيشة الجيل
الذى يبدأ البناء ، وتفرض عليه ارادة التغيير مسئولية اقامة
الأساس والقاعدة الاقتصادية للانطلاق الثورى فى بناء
الاشتراكية ...

وتلك هى أصعب الفترات فى مرحلة بناء الاشتراكية
... تفرضها أسباب جوهرية لا يمكن اغفالها ، تعويضاً
للجماهير عن تخلفها السحيق ومعاناتها المريرة طوال عهود
سبقت ، وتأكيداً مادياً ملموساً بأن النظام الاشتراكى فى
مصلحتها منذ بداية وجوده ، وتحصيئنا للشعوب التى تبنى
وتبذل وتعمل ، من النكسات التى تهدف اليها دعاوى البلبلة
والحرب النفسية ومحاولات التشكيك مما تثيره القوى
الاستعمارية والرجعية بكل السبل ، املاً فى العودة الى
مواقعها القديمة حيث السيطرة والتحكم ، وعداء منها ضد
كل ارادة للتغيير الاشتراكى ، الذى هو امل الشعوب
المتطلعة الى حياة أفضل ...

وبعد هذه الفترة الاولى والحرجة من البناء بعد تحقيق
التحول الاشتراكى ، وعندما تندفع الجماهير بالحماس ،
والايمان بتوقف درجة سعادتها على مستوى انتاجها وجهدها،
يتم تنظيم تزايد مستوى معيشة الجماهير على نحو يربطها
بتزايد الانتاج ... وهنا تلتقى الاعتبارات الانسانية
والسياسية والمعنوية مع القواعد الاقتصادية والمادية .

وهذا يحدد لنا فترتين متباينتين ومختلفتين في مرحلة بناء الاشتراكية في الدول النامية خلال العصر الحالي . . ويلزم ان تضعهما هذه الدول النامية في اعتبارها حتى تستطيع أن تقطع مرحلة البناء الاشتراكي في مناخ صحي ، وتحقيق الاشتراكية على أرضها بالكفاية والعدل ، وتصل الى الناتج الحسابي والانساني ، المادي والمعنوي المطلوب في وقت واحد . . .

الفترة الأولى :

تفرضها ظروف التطور والتصارع في عالمنا المعاصر ، وتفرضها كذلك الدوافع الانسانية وطبيعة الدول النامية وأحوالها القاسية التي فرضتها عليها عهود ما قبل الثورة الاشتراكية ، الى جانب ما تتطلبه مسئوليات بذل الجهد المخلص والمضاعف ، اللازم لتحقيق أصعب مراحل البناء الاشتراكي .

في هذه الفترة ، يجب ان يرتفع مستوى معيشة الجماهير العاملة ، التي هي الخلايا الاساسية للبناء الاشتراكي والعناصر المرجوة من وراء الثورة الاشتراكية .

وفي هذه الفترة لا تلقى بل تتعارض القواعد الانسانية والاعتبارات السياسية والمعنوية مع القوانين الاقتصادية وقواعد الحسابات المادية المجردة . . .

وهذه الفترة هي دون شك اخرج فترات البناء الاشتراكي .

الفترة الثانية :

تلى الفترة الاولى ، ويتم فيها التلاقى والتوافق بين القواعد والاعتبارات السابقة كلها ، حينما يرتبط ارتفاع مستوى المعيشة للجماهير - التى تعمل وتبنى ، وتبذل الجهد وتقيم البناء الاشتراكى على أرضها - بارتفاع الانتاج قيمة وقدرًا ...

ومما لا شك فيه ان التوفيق والتلاقى بين هذه الاعتبارات والقواعد ، خلال الفترة الثانية من عملية البناء الاشتراكى ، أمر ميسور وممكن ، للأسباب التالية :

(أ) ان رفع المستوى المعيشى للجماهير العاملة فى الفترة الأولى والحرجة من شأنه أن يرفع مستوى الانتاج وكميته ، فى الفترة الثانية وما يليها بالطبع ... ومن هنا فان الارتفاع بمستوى الانتاج كما وكيفا ، سيكون فى مفهوم القوى العاملة ، هو المنبع والمصدر الاول والاساسى الذى يتيح رفع مستوى المعيشة ، وفتح فرص العمل ، وزيادة دخل الفرد تلقائيا فيما بعد ، دون أن يؤدى ذلك الى الضغوط والظواهر التى تبدو مع الفترة الاولى .

(ب) ان نقطة البداية للعمل والبناء فى الفترة الاولى للبناء الاشتراكى لا تستند عادة الى دعائم كافية من الخبرة العالية والمستوى العلمى ، الذى يدفع ويقود عجلة الانتاج ... أما الفترة الثانية فهى تنطلق من قاعدة أقوى رسوخا ، ومستندة الى رعييل كاف ذى خبرة ودراية ، استيطاعت الفترة

الاولى ان تمنحه اياها ، وان يصل خلالها الى مستوى مشرف
واعداد كافية لسد كل الثغرات والمطالب .

كذلك فان الفترة الأولى تكون ميدانا أمام القوى العاملة ،
لتزود بالدراية المهنية والعملية التى تستد اليها الفترة
الثانية فى قوة الدفع والانطلاق وفى الارتفاع بمسـتوى
الانتاج . . .

(ج) ان المشروعات التى تقام عادة فى الفترة الاولى
لا تعطى انتاجا بكل طاقتها لأسباب فنية أو اقتصادية أو لأى
قصور يلزم عادة الذين يقتحمون آفاقا جديدة عليهم . . لكن
هذه المشروعات تعطى انتاجها بكل طاقتها مع المرحلة الثانية،
بعد التغلب على اوجه القصور والامام بدروب ومسالك هذه
الآفاق الجديدة . . . وهذا العطاء الكامل من انتاج المشروعات ،
يسر على الفترة الثانية أن تحمل عبء الارتفاع السابق فى
مستوى المعيشة ، وتتمكن هذه الفترة من ان توازن دون عناء
الارتفاع التدريجى فى المسـتوى المعيشى وتربطه تلقائيا
بالتزايد المستمر فى الانتاج ومستواه . . . والكفاية الانتاجية
تتوقف الى درجة كبيرة على اتقان العامل لعمله ودرايته . . .
وكلما زادت هذه الكفاية امكن زيادة اجر العامل ، دون ان
يرفع ذلك من تكاليف الانتاج .

(د) ان الارتفاع بمستوى المعيشة للجماهير وانتشالها
من المستوى غير الانسانى الذى فرضته عليها قوى الاستغلال
الظالمة ، فى عهود ما قبل الثورة ، هو بمثابة تجميع للقوى
البشرية ودفع لحماسها للنمو الاقتصادي فى المجتمع الذى

انتشلهم من الهوة السحيقة ... ولا شك أن ذلك سيكون نقطة انطلاق تندفع منها الجماهير بالممارسة والحماس والوعى، وتقبل سياسيا أن تربط الارتفاع التدريجي فى مستوى معيشتها بتزايد الكفاية الانتاجية ، أى تربط الانتاج بالتكاليف ربطا سليما .

(هـ) ان زمن الفترة الاولى وتجربتها كفيلة بأن تكشف الرؤية أمام الجماهير وتبدد ما قد يكون هناك من غموض فكرى امامها ، ويستطيع وعى الجماهير المتزايد ، وتعميق الفكرة الاشتراكية فى أذهانها ، ان يزيل البلبلة التى يحاول دعاة الاستعمار اثارتها واختلاقها .

الخطة الخمسية الأولى لى الفترة الحرة

فى مرحلة البناء الاشتراكى

على ضوء هذا التحليل يمكن القول بأن فترة الخطة الخمسية الأولى فى مصر كانت الفترة الحرجة فى بناء اشتراكيتنا .

لقد جاءت الخطة الخمسية الأولى بعد أن تم تحرير الوطن من الاحتلال الاجنبى وبعد الكفاح المسلح لدحر قوى العدوان الثلاثى على مصر وبعد تصفية قواعد السيطرة الاجنبية على الاقتصاد المصرى وتمصير البنوك وشركات التأمين ووكالات التجارة الخارجية ، وبعد استرداد قناة السويس ، لتكون ملكا للشعب ، صاحب الحق الطبيعى فيها ، حتى تكون إيراداتها مصدر تمويل لمشروعات الانتاج وفتحنا لآفاق العمل والحياة أمام أبناء مصر ، بعد أن كانت مصدر تأمر وتهديد لهم . .

جاءت الخطة بعد هذه المعارك الضارية وغيرها ، واستطاع شعب مصر بقيادته السديدة أن يجمع قواه لكى يبدأ المسئولية الكبرى فى البناء الاشتراكى ، وقد شاء القدر لهذا الجيل أن يحملها كذلك بعد أن حمل عبء معارك التحرير والمعارك

النفسية والضغط الاقتصادي والتهديد حتى حقق الاستقلال
الوطني كاملاً . . . وكان لابد من خلق الحافز الثوري للانتاج
حقاً وعدلاً للجيل الذي أعطى كل اخلاصه لقضية الثورة ، وظل
يصارع جميع انواع التحديات ، حتى امكنه ان يحقق نموذجاً
رائعاً للثورة الوطنية من اجل حياة افضل . . . ان طاقة
الاحتمال التي أعطاها شعب مصر تتجلى بكل القوى الكامنة
فيها ، اذا عادت الى الذاكرة كل جحافل الشر والظلام التي
كانت تجثم على صدره ، ثم تتربص ، بعد التفجير الثوري ،
بكل عود أخضر للأمل ينبت على وادي النيل . . .

ولم تشأ القيادة الثورية التي تؤمن بالمقاييس
الاجتماعية والانسانية ان تحمل هذا الجيل اعباء جديدة دون
جزاء عادل وحافز انساني من الحقوق الانسانية للشعب
العامل . . .

ومن هنا كانت مجانية التعليم بكل مراحله مثلاً ، ونشر
الخدمات الصحية المجانية ، وازدانة مشروع الوحدات الريفية
للخدمات الصحية في الريف . . . ومن هنا كان تخفيض
ايجارات المساكن ، ووضع حد ادنى للأجور ، وتحديد ساعات
العمل ، واشراك العاملين في الارباح وفي الادارة . . .

ومن هنا تقررَت مكافأة الانتاج السنوية للعاملين
بالدولة ، ووضع قانون العاملين ، وقرار العلاوات السنوية
المنتظمة للعاملين

ومن هنا تحملت الدولة تعويض الزراع عن اصابة محصول القطن عام ١٩٦١ وألغت أرباح بنك التسليف التي كانت له فى عملياته ومعاملاته مع الفلاحين ...

ومن هنا أيضا تحملت الدولة راضية فروق أسعار المواد الاساسية والتموينية اللازمة لحياة الشعب وقررت التأمينات الاجتماعية ...

ومن هنا خفضت اسعار الدواء ... الى آخر هذه الخطوات الثورية التي كانت بحق عوامل ساهمت فى الارتقاء بمستوى المعيشة ، وانتشال قوى الشعب من المستوى المتخلف الى المستوى الانسانى اللائق بشعب عريق يبنى بارادته وبايمانه المجتمع الاشتراكى ...

ويجب أن نضيف هنا ان فترة الحطة الخمسية الاولى ، واجهت كذلك ظروف التربص الخارجى الخطيرة ... والتي تتمثل فى مواجهة نكسة الانفصال والتجمع الرجعى فى المنطقة فى محاولة مرسومة للضغط على جمهوريتنا وعلى مكاسب الثورة ... وتتمثل فى زيادة حدة المؤامرات الاستعمارية والرجعية التى أدت بالضرورة الى زيادة واجباتنا والتزاماتنا الدفاعية وتعزيز قواتنا المسلحة التى استطاعت أن تؤدى دورها فى اليمن ، وتمنع الاستعمار والرجعية من السيطرة على شبه الجزيرة العربية فى محاولاتها اليائسة لفرض العزلة

ونحن قاعدة التحرر ، التي تهب منها التيارات العاصفة بقلاع
الرجعية وحصون الاستعمار وتعزيز قواتنا المسلحة
لتكون دائما على أهبة الاستعداد وردع كل عدوان أو تهديد
هو تعزيز للدرع الواقى الذى يحمى اطار البناء الاشتراكى ،
الذى يقام فوق ارضنا ولمصلحة الشعب .

ولقد شكلت هذه الاجراءات الانسانية والاجتماعية
والسياسية التى اتخذت خلال الخطة الخمسية الاولى حافزا
ثوريا للانتاج ، وظهرت كذلك آثار هذا الحافز الثورى القوى فى
مواجهة الشعب لكل هذه الصبـور من التـربص والتـحديات
والتآمر ، وساعدت على انتصار الشعب على اعدائه وهنا
نصل الى :

تقسيم الخطة الخمسية الأولى في إطار هذا التحليل التحسن في مستوى معيشة الشعب وتوزيع الدخل

ان المعيار الحقيقي لمعرفة اى تقدم اقتصادى ، هو المقدار الذى يحققه الاقتصاد القومى للانسان من رفاهية وحياة كريمة .

فالاقتصاد انما يوجد ويعمل فى خدمة الانسان .

والاشتراكية فى حقيقتها وجوهرها واهدافها هى نظام انسانى أولا ، يهدف الى تحقيق الرفاهية الانسانية ، بديلا للبؤس الانسانى الذى يصيب المجتمعات البشرية على ايدى النظم المستغلة .

والرفاهية الانسانية ، ومدى التقدم الذى يتحقق فى طريقها ، انما تقاس موضوعيا بمدى التحسن الذى يطرأ على المستوى المعيشى .

واذن يجب البدء اولا بمعرفة ما حققته الخطة الخمسية الأولى من ارتفاع فى المستوى المعيشى للانسان الفرد . . .

ان مستوى معيشة اى انسان يقاس موضوعيا بمستوى دخله ، ولذلك نستطيع ان نبدأ بتحديد ما حدث فى متوسط الدخل من تحسن خلال الخطة .

ويجب أن ننظر لمتوسط الدخل كمعيار مبدئي ، لان متوسط الدخل هو : حاصل قسمة حسابية للدخل على الأفراد ٠٠٠ وذلك المتوسط الحسابي ، يبين نصيب الفرد لو أن الدخول موزعة بالتساوي بين الناس .

والحقيقة اننا بدأنا ثورتنا من مجتمع كانت الدخول فيه موزعة توزيعا غاية في التناقض وفي البعد عن كل ما يمت الى المساواة والعدالة بصفة ..

ومع ان تحقيق عدالة التوزيع التي ننشدها ونسعى اليها أمر يستغرق زمنا ليس قصيرا ، الا انه يجب علينا ان نعود الى ما حدث عندنا من خطوات في طريق تحقيق عدالة التوزيع في الدخول والتي تستغرق زمنا طويلا ، ولم تصل الى توزيع الدخل فيها توزيعا حسابيا متساويا ...

متوسط دخل الفرد ومتوسط دخل الأسرة :

الفرد هو وحدة الحياة الانسانية ، والاسرة هي وحدة الحياة الاجتماعية ، التي يباشر معها الفرد استهلاكه ومعيشته عامة .

ومن هنا يمكن قياس التقدم في مستوى المعيشة ، اما بمعرفة متوسط دخل الفرد وما حدث فيه من تغير ٠٠٠ واما بمعرفة متوسط دخل الاسرة وما حدث فيه من تغير .

التطور السكاني :

كان عدد السكان « الافراد » في سنة ١٩٦٠/٥٩ « قبل بداية الخطة » حوالي ٢٥٦ مليون نسمة ، ارتفع سنة ١٩٦٥/٦٤ :
١٩٦٥ « عند نهاية الخطة » الى حوالي ٢٩٥ مليون نسمة .

وكان عدد الأسر سنة ١٩٦٠/٥٩ حوالي ١٠٥ ملايين أسرة ، ارتفع في سنة ١٩٦٥/٦٤ الى حوالي ١٠٨ ملايين أسرة .

هذا عن تطور السكان ...

كيف تطور الدخل ؟ :

يلزم ان نشير أولا الى ان الدخل يقاس هنا بالاسعار الثابتة ، أي بالاسعار التي كانت سائدة في سنة ١٩٦٠/٥٩ قبل الخطة ، حتى نعرف التحسن الحقيقي والفعل الذي حدث في مستوى المعيشة . اما بالاسعار الجارية التي تحدث فيها ارتفاعات من سنة لأخرى ، فان رقم الدخل سيكون متضخما بسبب ارتفاع الاسعار ، ولا يمكن ان نستخلص منه عندئذ درجة ارتفاع مستوى معيشة الناس بالاسعار الثابتة « ١٩٦٠/٥٩ » :

كان الدخل سنة ١٩٦٠/٥٩ حوالي ١٢٨٥ مليون جنيه
ارتفع الدخل سنة ١٩٦٥/٦٤ الى حوالي ١٧٦٢ مليون جنيه .

وبعملية قسمة بسيطة نجد أن :

متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، قد ارتفع من حوالى ٥٠ جنيها سنة ١٩٦٠/٥٩ الى حوالى ٦٠ جنيها فى سنة ١٩٦٥/٦٤ أى بنسبة تزيد على ١٩٪

متوسط نصيب الاسرة « باعتبارها وحدة معيشة يستهلك أفرادها معا » - ارتفع من حوالى ٢٥٠ جنيها سنة ١٩٦٠ الى حوالى ٣٠٣ جنيها فى سنة ١٩٦٥/٦٤ ، أى بنسبة ٢١٪

| البيان | ١٩٥٩/٦٠ السنة للمقارنة | ١٩٦٤/٦٥ السنة للمقارنة | نسبة الزيادة عن سنة ١٩٥٩/٦٠ |
|--|------------------------------|------------------------------|-----------------------------------|
| الدخل بالمليون جنيه | ١٢٨٥ | ١٧٦٢ | ٣٧,١٪ |
| الكان « عدد الافراد بالمليون فردا » | ٢٥,٦ | ٢٩,٥ | ١٥٪ |
| عدد الاسر « بالمليون » | ٥,٢ | ٥,٨ | ١٣,٣٪ |
| متوسط نصيب الفرد من الدخل « بالجنيه » | ٥٠,٢ | ٥٩,٨ | ١٩,١٪ |
| متوسط نصيب الاسرة من الدخل « بالجنيه » | ٢٥٠,٤ | ٣٠٣,١ | ٢١٪ |

ما هى الدلالة الواقعية لهذه الأرقام ؟ ..

دلالة تظهر فى حقيقتين هامتين :

حقيقة الأولى :

ان الخطة الاولى قد نجحت فى وضع الاسس التى تجعل نمو الاقتصاد القومى ، يكفل تزايد الدخل بنسبة تفوق كثيرا

نسبة تزايد السكان • فبينما زاد عدد السكان بنسبة ١٥٪ في سنوات الخطة ، زاد الدخل في الاسعار الثابتة بنسبة ٣٧٪ •

تتضح أهمية هذا الوضع بمقارنته بما كانت عليه الحال قبل سنة ١٩٥٢ حيث كان السكان يتزايدون بمعدل حوالى ٢٧٪ سنويا ، وكان الدخل في السنوات السابقة للثورة مباشرة يزيد بنسبة لا تتجاوز في المتوسط ١٥٪ وكان من أثر ذلك تدهور مستمر في متوسط دخل الفرد •

في ذلك رد على دعايات الصهيونية والاستعمار وقد ملأهما الغيظ والحقد حين تقول أبواقهما ان الخطة الاولى في الجمهورية العربية المتحدة قد حققت تزايدا في الدخل ، ولكنه لم يقابل الزيادة في السكان • ان نسبة الزيادة في السكان كانت بعد الثورة أكثر منها قبل الثورة بالفعل ٠٠٠ ولكن هذه الزيادة كان مردها الاول والاخير هو الزيادة في الخدمات الصحية والعلاجية والارتفاع بمستوى المعيشة لابناء الشعب وأطفاله ٠٠٠ وكانوا من قبل نهبا للفاقة وللمرض والموت • • وبرغم هذه الزيادة المرتفعة في السكان فان الزيادة في الدخل قد فاقتها كثيرا ٠٠٠

ان متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات قد زاد في نهاية الخطة عن بدايتها بحوالى ١٩٪ ومتوسط نصيب الأسرة من السلع والخدمات قد زاد بنسبة ٢١٪ ومعنى ذلك ان مستوى معيشة الافراد والاسر على حد سواء قد زاد بتنفيذ الخطة ، في خمس سنوات ، بحوالى خمس ما كان عليه المستوى قبل الخطة •

هذه النسبة المرتفعة لا يمكن أن يتمكن من تحقيق مثلها الا النادر القليل من البلاد النامية ، واذا كانت هذه النسبة لا توحى بشيء للقارئ العادى ، فلنحاول ترجمة معناها الى نسب فى زيادة الاستهلاك فى بعض السلع الهامة ، مقارنة بكميات استهلاكها (وليس بسعرها) خلال السنوات الخمس للخطـة .

واذا بدأنا مرة أخرى من نقطة زيادة السكان ، وقلنا ان السكان قد زادوا خلال هذه الفترة بنسبة ١٥٪ ، فان الاستهلاك من السلع الآتية خلال سنوات الخطـة قد زاد بالنسب المبينة :

نسبة زيادة استهلاك بعض السلع الإلامرية ٥٩/٦٠ حتى سنة ١٩٦٥/٦٤

| | |
|----------------------------|---------------------------|
| القمح ٢٩,٤ ٪ | المسلى الصناعى ١٦٨,٨ ٪ |
| الذرة الشامية ٤٠,٩ ٪ | الزيوت النباتية ٣٢,٤ ٪ |
| الذرة الرفيعة ١٦,٢ ٪ | الصابون ٧٠,٦ ٪ |
| الفول ٣٥ ٪ | المنظفات الصناعية ٤٥٣,٨ ٪ |
| الدقيق ٦٠,٤ ٪ | المكرونة ٥٩,٤ ٪ |
| أقمشة صوفية ووطينية ٢٣,٢ ٪ | الببيض ٣٤,٣ ٪ |
| مصنوعات جلدية ٤٥,٧ ٪ | اللحوم والدواجن ١٧١,٨ ٪ |
| الأسماء ٢١٦ ٪ | الأحذية ٦٠,٦ ٪ |
| العدس ١٤ ٪ | الأدوية ١٢١,٤ ٪ |
| ماكينات خياطة ٧٢,٤ ٪ | راديوهات ٦٥٢,٢ ٪ |
| ملاحيات ٢١٥,٥ ٪ | مواقد كبرى وسين ١٧,٣ ٪ |
| دراجات ١٨١,٢ ٪ | ومواقد بوتاجاز ١١٧ ٪ |

واذا كانت هذه الزيادة في الاستهلاك الكلي تبين ان استهلاك الشعب في مجموعه قد تحسن ، فاننا لو نظرنا الى متوسط استهلاك الفرد من بعض السلع لوجدنا أيضا مدى التحسن الذي طرأ على دخل الفرد وقدرته على الاستهلاك ، كما يتضح من الجدول الآتي :

متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي لبعض السلع

| السلعة | الوحدة | سنة الأساس ٦٠ / ٥٩ | السنة الخامسة ٦٥ / ٦٤ |
|--------------------|---------------|-----------------------|--------------------------|
| القمح | كجم | ١٠٧,٦ | ١٢١,١ |
| الذرة الشامية | در | ٦٤,٦ | ٧٦,٨ |
| الفول | در | ٨,٦ | ١٠,١ |
| السكر | در | ١٢,٩ | ١٥,٦ |
| الشاي | در | ٠,٨ | ١,١ |
| الملح الصناعي | در | ٠,٦ | ١,٥ |
| البیض | عدد | ٢٦,٨ | ٣١,٤ |
| أقمشة وملابس قطنية | متر | ١٦,١٤ | ١٦,٤٩ |
| صابون مطبخ وغسيل | كجم | ٢,٤ | ٣,٤ |
| صابون تواليت | در | ٠,٣٣٧ | ٠,٥٢٤ |
| أدوية | جنييه | ٠,٥٤٧ | ١,٠٥٢ |
| بوتاجاز | كجم | ٠,٧ | ١,٨ |
| ملاعق كهربائية | لكل ١٠٠٠ مكان | ٠,٣٨ | ١,٠٥ |
| مواقد بوتاجاز | در در در در | ١,٤٤ | ١,٧٢ |
| تليفزيون | در در در در | | ١,٦٩ |

● عدد السكان في سنة الأساس ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ نسمة

● وفي السنة الخامسة ٢٩٤٥٦٠٠٠٠٠٠٠ نسمة

ان سردنا لهذه الارقام لا يعنى أننا ننظر الى هذه الزيادة في استهلاك هذه السلع على انها لم تخلق بعض المشاكل والصعوبات ، بل على العكس من ذلك . وسنرى خلال هذا التقييم أن هذه الزيادة في الاستهلاك قد خلقت صعوبات للخطة .

كل ما نريد بيانه هنا هو أنه قد حدث بالقطع تحسن حقيقى وضخم في متوسط مستوى معيشة الافراد والاسر، مما يبين كيف استجابت الثورة انسانيا وثوريا للآمال المشروعة لجماهير الشعب التى طال حرمانها ، وكيف أعطت بذلك حافزا ثوريا للانتاج قد لا نجد له مثيلا في الدول النامية التى تمر في مثل ظروفنا ، ولا نجد له مثيلا في الدول التى سبقت الى التنمية الشاملة في عصور سابقة ...

سؤال عن قضيتين رئيسيتين

وهنا نطرح سؤالين هامين عن قضيتين رئيسيتين
للبحث والاجابة :

أولا :

هل اقترن هذا التحسن الظاهر في متوسط نصيب
الفرد من الدخل بتحسن في عدالة التوزيع ؟
وتظهر أهمية هذا السؤال في أن تحسن حالة التوسيع
يتبين من مدى استفادة الطبقات الضئيلة الدخل من ناتج
عملية التنمية.. فمن المتصور ان يحدث نمو في بلد رأسمالي،
بمعدل قوى ، ويزداد فيه الدخل الكلى ، ويزداد نصيب
الفرد (حسابيا وبعملية القسمة المعروفة) من هذا الدخل ،
دون أن يزيد نصيب الفرد الفعلى والحقيقى من هذا الدخل ،
لان كل الزيادة أو معظمها تذهب وتثول الى الفئات ذات
الدخل المرتفع ...

فهل يحدث مثل هذا عندنا ؟ أو أن ما حدث في
مصر هو تحسن حقيقى فى عدالة التوزيع زاد معه نصيب
الطبقات ضئيلة الدخل ؟
هذا هو السؤال حول القضية الأولى ...

ثانيا :

ما هي جوانب النمو الذى حدث فى الدخل الكلى
والذى سمح بحدوث هذا التحسن فى متوسط نصيب
الفرد من الدخل ، والذى اقترن - كما سنبين - بزيادة
عدالة التوزيع ، والذى كان من أثره تحسن مستوى
معيشة الافراد أو الاسر ؟

هذا هو السؤال حول القضية الثانية .

ولئن كان السؤال الاول يأتى ، طبيعيا ، بعد ما بينا -
من تحسن فى متوسط نصيب الفرد من الدخل ، اننى سأبدأ
بالاجابة عن السؤال الثانى لأوضح الاسس التى ارتكز عليها
تحقيق عدالة التوزيع .

فالتحسن فى عدالة التوزيع لم ينصب فقط ، على
الدخل الذى كان موجودا قبل الثورة ، وقبل الخطبة
الخمسية الاولى ، بل انصب على دخل زاد بنسبة كبيرة .

النمو الزئ تحقق في الدخل والإنتاج

فصل سنوات الخطه

ولنبداً أولاً بالقاء نظرة على ما حدث من نمو الدخل الكلى ... ثم لنقف امام القطاعات الاساسية بعد ذلك :

النمو في الدخل الكلى :

وهنا حقيقة لا بد من ذكرها بوضوح ... وهى أن الخطه الخمسية الاولى - برغم كل ما سنعرض له موضوعيا من صعوباتها ومشكلاتها وقصورها - قد حققت معدل نمو في الدخل ، لم يستطع الكثير من دول العالم تحقيقه ، بما في ذلك الدول التى تفوق مواردها الطبيعية وثرواتها أضعاف أضعاف موارد وثروات جمهوريتنا .

كذلك يجب أن ننبه الى أن القياس والمقارنة يجب أن يكونا على أساس حساب الدخل بالاسعار التى كانت سائدة سنة ٦٠/٥٩ (أى الاسعار الثابتة للخطه) لاننا لو حسبنا الدخل بأسعار السنين اللاحقة ، وهى سنوات حدث فيها ارتفاع في الاسعار ، فاننا سنكون قد ضخمنا الدخل وضاعفناه في السنة الاخيرة للخطه عن حقيقته ، وتكون مقارنتنا غير صحيحة .

على أساس الأسعار الثابتة :

كان الدخل سنة ١٩٦٠/٥٩ حوالى ١٢٨٥ مليون جنيه .

وصل سنة ١٩٦٥/٦٤ الى حوالى ١٧٦٢ مليون جنيه .

أى أن نسبة الزيادة الكلية فى السنوات الخمس وصلت الى ٣٧٪ .

ومعنى ذلك أن الزيادة السنوية قد بلغت خلال سنوات الخطة فى المتوسط حوالى ٧.٥٪ سنوياً .

وهنا يجب أن نذكر أن هذا المعدل الذى تحقق يعد من أعلى معدلات نمو الدخل فى العالم كله ، وأن الخطة الخمسية الأولى قد حققت فى مصر - برغم كل الصعوبات والتحديات الداخلية والخارجية التى واجهت تنفيذها .

ويتضح مدى ارتفاع متوسط معدل النمو السنوى فى الدخل عندنا ، فى سنوات الخطة ، من المقارنة بمتوسط النمو فى الدول الأخرى الواردة فى الجدول التالى ، والتى جاءت أرقامها فى بيانات الأمم المتحدة :

معدل النمو السنوي في إجمالي الدخل المحلي في بعض الدول

| الدولة | الفترة | المعدل (٪) |
|---------------------------|-----------|------------|
| الجمهورية العربية المتحدة | ٦٠ - ١٩٦٥ | ٦,٩ |
| وتبرصا | ٥٢ - ١٩٦١ | ٢,٧ |
| انجولترا | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٢,٧ |
| الباكستان | ٥٢ - ١٩٦١ | ٢,٧ |
| الولايات المتحدة | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٢,٩ |
| بلجيكا | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٣,٠ |
| الازچنتين | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٣,٢ |
| برجواى | ٥٤ - ١٩٦١ | ٣,٢ |
| الهنند | ٥٢ - ١٩٦٠ | ٣,٥ |
| شيللى | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٣,٦ |
| سيتلان | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٣,٧ |
| كنندا | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٣,٧ |
| النرويج | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٣,٧ |
| كمبوديا | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٣,٨ |
| الندونيلسيا | ٥٢ - ١٩٥٨ | ٣,٩ |
| اكوادور | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٤,١ |
| ماليزيا | ٥٦ - ١٩٦٠ | ٤,١ |
| نيوزيلاند | ٥٢ - ١٩٦١ | ٤,١ |
| الاندنمترل | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٤,٢ |
| كولومبيا | ٥٤ - ١٩٦١ | ٤,٢ |
| هولندا | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٤,٣ |
| بوليسرا | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٤,٧ |
| فنلندا | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٤,٩ |
| فرنسا | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٤,٩ |
| الماتيا الاتحادية | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٤,٩ |
| الفلبين | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٤,٩ |
| يورميا | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٥,٠ |
| تركيا | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٥,٠ |
| اليسرغمال | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٥,١ |
| النمسا | ٥٤ - ١٩٦٢ | ٥,٤ |
| سويسرو | ٥٤ - ١٩٥٩ | ٥,٩ |

معدل النمو في الدخل المتولد في القطاعات المختلفة

إذا انتقلنا الى بيان معدل النمو في القطاعات المختلفة
فاننا نجد ما يأتي :

١ - الدخل المتولد في الصناعة :

حجر الزاوية في تطوير اقتصادنا القومي .

ارتفع من حوالى ٢٥٦ مليون جنيه سنة ١٩٦٠/٥٩ الى
٣٨٥ مليون جنيه ، أى بزيادة تبلغ حوالى ١٢٩ مليون جنيه،
وهذا الرقم يمثل نسبة زيادة تفوق ٥٠٪ في السنوات
الخمس للخطة .

وهنا أيضا يجب ان نذكر ان هذه النسبة (وهى
١٠٪ فى المتوسط سنويا) تعتبر من أعلى نسب نمو
الدخل الصناعى فى العالم كله .

٢ - فى الزراعة :

ارتفع الدخل من ٤٠٥ ملايين جنيه سنة ١٩٥٩ الى
٤٧٧ مليون جنيه ، أى بزيادة قدرها ٧٢ مليون جنيه ...
وبنسبة زيادة كلية حوالى ١٨٪ فى سنوات الخطة كلها .

٣ - في الكهرباء :

ارتفع الدخل فيها من حوالى ١٠ ملايين جنيه الى حوالى ٢٢٥ مليون جنيه بزيادة تبلغ نسبتها ١٢٩٪ .

٤ - في التشييد :

زاد الدخل فيه من حوالى ٤٧ مليون جنيه الى حوالى ٩٣ مليون جنيه ، بزيادة تبلغ نسبتها حوالى ٩٧٪ .

٥ - في النقل والمواصلات :

زاد الدخل من حوالى ٩٣ مليون جنيه ، الى حوالى ١٥٨ مليون جنيه بنسبة زيادة تبلغ حوالى ٧٠٪ .

٦ - في التجارة والمال :

زاد الدخل فيها من حوالى ١٢٩ مليون جنيه الى ١٥٢ مليون جنيه بزيادة تبلغ نسبتها ١٧٦٪ .

٧ - في المباني السكنية :

من ٧٣ مليون جنيه الى حوالى ٨٠ مليون جنيه بنسبة زيادة تبلغ حوالى ١٠٪ .

٨ - في المرافق العامة :

من حوالى ٦٥ ملايين جنيه الى حوالى ٨ ملايين جنيه بنسبة زيادة تبلغ حوالى ٢٠٪ .

٩ - في الخدمات الاخرى :

(من صحة وتعليم وخدمات ثقافية واجتماعية .. الخ) زاد الدخل من ٢٦٥٥ مليون جنيه الى ٣٨٨ مليون جنيه ، أى بنسبة زيادة حوالى ٤٦٪ .

النمو في الإنتاج المتولد عن هذا الدخل

إذا كنا قد بدأنا بالدخل فلأنه مقياس مستوى رفاهية الأفراد والسكان . . . هذه الحقيقة يجب ألا تنسينا الإنتاج . فالإنتاج هو الذي يتولد منه الدخل الذي يحصل عليه الأفراد الذين ساهموا في عمليات الإنتاج ، سواء في شكل أجور ومرتبات ، أم في شكل أرباح وعوائد ملكية يحصل عليها الملاك .

وهنا يظهر بشكل أكثر وضوحاً مدى ما حققته الخطة الخمسية الأولى من تقدم :

فعلى المستوى الكلى ، وبالأسعار الثابتة دائماً . .

كانت قيمة الإنتاج الكلى في سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ حوالى ٢٥٤٨ مليون جنيه وارتفعت قيمته في سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ الى حوالى ٣٤٧٤ مليون جنيه .

ومعنى ذلك أن الإنتاج الكلى قد حقق خلال سنوات الخطة الأولى زيادة بلغت نسبتها ٣٦٪ .

أما على مستوى القطاعات . .

(أ) ففي الصناعة :

زاد الانتاج بالاسعار الثابتة كما يلي :

من حوالى ١٠٨٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ .

الى ١٤٧٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ .

بنسبة زيادة كلية تبلغ ٣٥٣٪ .

ويكفى ان نذكر هنا تطور كميات الانتاج ، من بعض السلع الهامة لاعطاء بعض ملامح النمو الصناعى :

| بعض المنتجات | الوحدة | سنة ١٩٥٩/٦٠ | سنة ١٩٦٤/٦٥ | نسبة الزيادة (٪) |
|------------------|----------|-------------|-------------|--------------------|
| البترول الخام | مليون طن | ٣٠١ | ٦٠٣ | ٩٩٠٤ |
| خام الحديد | طن | ٢٤٣٠٧٣ | ٥١٠٨٨٨ | ١١٠٠٢ |
| سكر مكرر | الف طن | ٢٢٦ | ٤٠٤ | ٢٠٠٢ |
| مساحيق صناعية | الف طن | ١٦ | ٤٤ | ١٧٥ |
| زيت بذرة القطن | الف طن | ١٠٣٠٦ | ١٢٧٠٨ | ٢٣٠٤ |
| المكرونيك | الف طن | ٣٢٠٥ | ٥٤٠٢ | ٦٧٠١ |
| غزل القطن | طن | ٩٨٠٠٥ | ١٢٦٠٧٦ | ٣٨٠٨ |
| منسوجات قطنية | طن | ٦٨٧٦٥ | ٨٤٢٤١ | ٢٢٠٧ |
| بنزينا | الف طن | ٢٤١ | ٧٥٨ | ١٢٢٠٣ |
| كبريتات | الف طن | ٣٠٢ | ١٢٤ | ٢٠٦ |
| سولار | الف طن | ٣٠٢ | ٩٨٢ | ٢٢٥٠٢ |
| صودا كاوية | طن | ٤٠٠٠ | ١٦٩٥٤ | ٣٢٣٠٩ |
| اسمدة نتراتية | رد | ٢٧٧٠١٧ | ٩٤٥٠٠٠ | ٢٤١٠١ |
| سوبر فوسفات | رد | ١٧٨٢٠٠ | ٢٦٥٦٥٠ | ٤٩ |
| سيارات لورى | عدد | ٣٠٧ | ٩٤٨ | ٢٠٨٠٨ |
| سيارات ركوب | رد | ١٢٠ | ٤٣٨٦ | ٣٥٥٥ |
| سيارات اوتوموبيل | رد | ١٢٦ | ٤٠٠ | ٢١٧٠٥ |

(ب) فى الزراعة :

زاد الانتاج بالاسعار الثابتة ، من حوالى ٥٨٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ ، الى ٦٧٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ ، أى بنسبة زيادة كلية تبلغ ١٦٨٪ .

ويجب أن نقرر هنا ، ان هذه الزيادة قد حدثت أساسا من الاراضى القديمة حيث ان الاراضى المستصلحة خلال الخطة الخمسية الاولى ، والتي بلغت ٥٣٦ الف فدان ، لن تعطى انتاجها الكامل الا خلال الخطة الثانية ٠٠٠ ومن هنا فان الزيادة التى حدثت فى الانتاج الزراعى والتي بلغت قيمتها مايزيد عن ٩٧ مليون جنيه ، قد تحققت أساسا من زيادة انتاجية الفدان من المحصولات الزراعية فى الاراضى القديمة .

الطوار الكمي لأهم منتجات الزراعة في الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠/٦١/١٩٦٥/٦٤)

| أهم منتجات | الوحدة | متوسط محصول القطن بالوحدة | | زيادة نسبة الزيادة على سنة الأساس (١٪) | نسبة الزيادة (١٪) |
|------------|--------|---------------------------|---------|--|-------------------|
| | | ١٩٦٥/٦٤ | ١٩٦٠/٥٩ | | |
| غلات | | | | | |
| ذرة شامية | إردب | ٨,٣٢ | ٥,٧٦ | ٢,٥٦ | ٤٤,٤ |
| ذرة رفيعة | إردب | ١٠,٦٨ | ٩,٦٤ | ١,٠٤ | ١٠,٨ |
| قمح | إردب | ٧,٤١ | ٦,٨٦ | ٠,٥٥ | ٨,٠ |
| أرز | ضريبة | ٢,٢٤ | ٢,٢٣ | ٠,٠١ | ٠,٤ |
| شعير | إردب | ٨,٦٥ | ٨,٧٤ | ٠,٠٩ | ١٠,٠ |
| بقوليات | | | | | |
| عربس | إردب | ٤,٣٠ | ٣,٦٨ | ٠,٦٢ | ١٦,٨ |
| ترمس | دو | ٤,٨٣ | ٤,٣١ | ٠,٥٢ | ١٢,١ |
| حليب | دو | ٤,٧٤ | ٤,٤٢ | ٠,٣٢ | ٧,٢ |
| فول | دو | ٥,٥٢ | ٥,١٧ | ٠,٣٥ | ٦,٨ |
| صمص | دو | ٤,٦٥ | ٤,٦٢ | ٠,٠٣ | ٠,٦ |
| الحبوب | | | | | |
| الزيتية | | | | | |
| سمسم | إردب | ٣,٥٣ | ٣,١٥ | ٠,٣٨ | ١٢,١ |
| فول سوداني | دو | ١٢,٢٤ | ١١,٣٥ | ٠,٨٩ | ٧,٨ |
| بذرة كتاف | دو | ٣,٢٦ | ٣,٣٦ | ٠,١٠ | ٣,٠ |

تابع جدول التطور الكمي

| أهم المنتجات | الوحدة | معدل محصول القطن بالوحدة | | زيادة لجنة الخامسة على سنة الأساس | نسبة الزيادة (%) |
|--------------|---------|--------------------------|---------|--|------------------------|
| | | ١٩٦٥/٦٤ | ١٩٦٠/٥٩ | | |
| الألياف: | | | | | |
| قطن زهر | طنائيرت | ٥٦٦ | ٤٧٧ | ٠.٨٩ | ١٨.٧ |
| كثان الألياف | در در | ٥٠٠ | ٥٤٠ | ٤٠ - | ٧.٤ - |
| قصب السكر | طنطار | ٨١٠٠ | ٨٦١٠ | ٥١ - | ٦ - |
| الخضهر | طن | ٢١٦ | ٦٩٨ | ١.٨ | ٩.٦ |
| البصل | | | | | |
| بصل شتوي | طنطار | ١٧٢ | ١٤٨ | ٢٤ | ١٦.٢ |
| الفاكهة | | | | | |
| ابدون البلح، | طن | ٥٠ | ٤٠٢ | ٠.٨ | ١٩.٠ |

(ج) في الكهرباء :

بلغت قيمة الانتاج المحقق في سنة الاساس ٦٠/٥٩ نحو ١٨٤ مليون جنيه ، ارتفعت الى ٣٧٩ جنيه تحققت في السنة الخامسة من الخطة ١٩٦٥/٦٤ وذلك بالاسعار الثابتة ، بنسبة زيادة تبلغ ١٠٦٪ على سنة الاساس .

وقد ارتفعت القدرة المركبة من ٨١٦ ميغاوات في سنة

٦٠/٥٩ الى ١٣٧١ ميجاوات في السنة الخامسة ١٩٦٥/٦٤
بزيادة نحو ٥٥٥ ميجاوات نسبتها ٦٨٪ على سنة الاساس .

وارتفعت الطاقة المولدة من ٢٢٤٥ مليون كيلو/وات في
سنة الاساس ١٩٦٠/٥٩ الى ٥٥٦٠ مليون كيلو/وات/ساعة
في السنة الخامسة ١٩٦٥/٦٤ ، بزيادة نحو ٣٣١٥ مليون
كيلو/وات/ساعة نسبتها ١٤٧٪ .

وارتفعت الطاقة المستخدمة من ١٧٦٥ مليون ك.و.س
في سنة الاساس ٦٠/٥٩ الى ٥٢٠٠ مليون ك.و.س في السنة
الخامسة ١٩٦٥/٦٤ بزيادة نحو ٣٤٣٥ مليون ك.و.س
نسبتها ١٩٤٪ .

(د) في النقل والمواصلات والتخزين :

بلغت قيمة الانتاج المحققة في سنة الاساس ١٩٦٠/٥٩
نحو ١٣٥٥ مليون جنيه ارتفعت الى ٢٠٨٧ ملايين جنيه
تحققت في السنة الخامسة من الخطة ١٩٦٥/٦٤ وذلك
بالاسعار الثابتة بنسبة زيادة تبلغ ٥٣٩٪ على سنة
الاساس .

وفيما يختص بالتطور الكمي لأهم الانشطة فقد ارتفعت
حمولة البضائع بالسكة الحديد من ٢٢٥٦ مليون طن كيلو متر
في ١٩٦٠/٥٩ الى ٣٤٣١ مليون طن كم في ١٩٦٥/٦٤ بنسبة
زيادة ٥٢٪ . كما ارتفع عدد الركاب من ٣٦٣٤ مليون
راكب كم الى ٥٧٨٨ مليون راكب كم في نفس الفترة أي
بنسبة زيادة ٥٩٣٪ . . . وارتفعت الحمولة بالنقل النهري
في نفس الفترة بنسبة ٦٣٩٪ . . وفي النقل بالانابيب بنسبة

٦٩٩٪ وفي النقل الجوي بنسبة ٢٠٠٪ في الحمولة و٣٢٦٧٪ في عدد الركاب .

وفي قناة السويس كانت نسبة الزيادة في عدد السفن العابرة خلال الفترة ٦٠/٥٩ - ٦٥/٦٤ نحو ٣١٧٪ حيث بلغت ١٧٣ ألف سفينة في سنة الاساس ارتفعت الى ٢٢٨ ألف سفينة في السنة الخامسة ، كما بلغت نسبة الزيادة في الحمولة ٨٧٪ حيث بلغت ١٨٣ مليون طن في سنة الاساس ارتفعت الى ١٩٩ مليون طن في السنة الخامسة .

(هـ) قطاع الخدمات :

بلغت قيمة الانتاج المحقق في هذا القطاع سنة الاساس ١٩٦٠/٥٩ نحو ٣٧١٢ مليون جنيه ، ارتفعت الى ٥٩٠٤ مليون جنيه حققتها في السنة الخامسة من الخطة ٦٥/٦٤ ، وذلك بزيادة بلغت نسبتها نحو ٥٩٪ عن سنة الاساس .

الخدمات التعليمية :

بلغ الانتاج المحقق في سنة الاساس نحو ٦٤١ مليون جنيه ارتفع الى ١٥٠٦ مليون جنيه في السنة الخامسة من الخطة بزيادة نسبتها نحو ٦٤٪ عن سنة الاساس .

التعليم الابتدائي :

بلغت نسبة الزيادة في الفترة ٦٠/٥٩ - ٦٥/٦٤ نحو ٢٧٥٪ في عدد الفصول حيث كان عددها ٥٦٢٦٦ فصلا في

سنة الاساس ٦٠/٥٩ . ارتفع الى ٧١٧٥٠ فصلا في السنة الخامسة ٦٥/٦٤ بزيادة قدرها ١٥٤٨٤ فصلا .

كذلك بلغت نسبة الزيادة في الفترة المذكورة نحو ٩١٪ في عدد المدارس حيث كان عددها ٦٦٥٢ مدرسة في سنة الاساس ٦٠/٥٩ ارتفع الى ٧٢٥٩ مدرسة في السنة الخامسة ٦٥/٦٤ بزيادة قدرها ٦٠٧ مدارس .

التعليم الاعدادي العام :

زادت الفصول من ٦٩٣٤ فصلا في سنة الاساس الى ٩٦٩٤ فصلا في السنة الخامسة بزيادة ٢٧٦٠ فصلا نسبتها ٣٩٨٪ كما زادت المدارس من ٦٤٢ مدرسة في سنة الاساس الى ٧٨٠ مدرسة في السنة الخامسة أي بزيادة ١٣٨ مدرسة نسبتها ٢١٪ .

التعليم الثانوي العام :

زادت الفصول من ٣٦٢٨ فصلا في سنة الاساس الى ٤٠٥٣ بزيادة ٤٢٥ فصلا نسبتها ١١٧٪ ، كما زادت المدارس من ١٩٦ مدرسة في سنة الاساس الى ٢١٠ مدرسة في السنة الخامسة بزيادة ١٤ مدرسة نسبتها ٧٪ .

التعليم الجامعي :

زاد عدد الطلبة المقيدين من ٨٢٥١٠ طلاب في سنة الاساس الى ١١٩٠٤١ طالبا بزيادة ٣٦٥٣١ نسبتها ٤٤٣٪ كما زاد عدد الطلبة المستجدين من ١٧٩٥٧ طالبا في سنة الاساس الى ٢٥٨٤٧ طالبا بزيادة ٧٨٩٠ نسبتها ٤٣٩٪ .

الخدمات الصحية :

بلغ الانتاج المحقق في سنة الاساس نحو ١٨٧ مليون جنيه ارتفع الى ٢٨٥ مليون جنيه تحققت في السنة الخامسة من الخطة أى بزيادة ٥٢٤٪ على سنة الاساس . وقد بلغت نسبة الزيادة في عدد الوحدات في الفترة ٦٠/٥٩ - ٦٥/٦٤ نحو ٥٨٥٪ في الجمهورية ، حيث بلغ عدد الوحدات ٢٣٥٧ وحدة في سنة الاساس ارتفع الى ٣٧٣٥ وحدة في السنة الخامسة .

أما في الريف فقد بلغت نسبة الزيادة ٨٩٥٪ حيث بلغ عدد الوحدات ٦٤٩ وحدة في سنة الاساس ارتفع الى ١٢٣٠ وحدة في السنة الخامسة .

وكذلك بلغت نسبة الزيادة في عدد الاسرة في الفترة ٦٠/٥٩ - ٦٥/٦٤ نحو ٩٪ في الجمهورية ، حيث بلغ عدد الاسرة ٥٦٦٧٦ سريرا في سنة الاساس ارتفع الى ٦١٧٥٥ سريرا في السنة الخامسة .

أما في الريف فقد بلغت نسبة الزيادة ٨٥٪ حيث بلغ عدد الاسرة ٦٩١٣ سريرا في سنة الاساس ارتفع الى ٧٥٠٠ سرير في السنة الخامسة .

ماهى دلائل كل هذا التطور فى الدخل والإنتاج ؟

دلالات متعددة الجوانب ، أهمها :

١ - ان الخطة الخمسية الاولى ارسى القاعدة الاقتصادية الصلبة ودفعت الاقتصاد القومى دفعة قوية فى طريق النمو . . هذه الدفعة هى مرحلة الانطلاق التى يتحدث عنها الاقتصاديون فى عملية التنمية ، اذ سوف يفتح النمو الذى حدث خلالها امكانيات أقوى واعم لمرحلة نمو جديدة فى الخطة التالية . . وعلى سبيل المثال لا الحصر :

● الارض المستصلحة فى الخطة الاولى والتى لم تعط انتاجا فى سنوات الخطة سوف تعطى انتاجها فى الخطة الثانية ، وسوف يكون هذا الانتاج الجديد نفسه من عوامل النمو فى الخطة الثانية وما بعدها .

● وكذلك الأمر بالنسبة للمصانع التى أنشئت فى السنوات الاخيرة من الخطة الاولى والتى لم تعط انتاجا على الاطلاق خلال الخطة الاولى ، أو التى لم تعط الا بشائره . . . انها مهيأة للعمل بكامل طاقتها خلال الخطة الثانية ، وهذا بالطبع يغذى الانتاج والنمو فى الخطة الثانية .

● ولقد كانت المصانع والمؤسسات الحديثة التى أنشأتها

الدولة ويسيطر عليها الشعب ، مجالا خصبا استطاع المجتمع بعد الحطة الاولى أن يجنى من ثماره الغالية الخبرات والمهارات التي تدرجت وبلغت المستوى العالمى المشرف فى الاعمال الفنية الحديثة أو المهارة الادارية .

● وهناك مشروعات كبرى لم تؤت ثمارها طوال الخططة الخمسية الاولى وقد تولت الدولة عملية الانفاق عليها .. ولكن سوف يبدأ عائلها وخيرها يظهر ويعم فى الخططة الخمسية الثانية مثل مشروع السد العالى ومشروعات التعدين ...

● وكذلك الامر بالنسبة للفنيين الذين قبلتهم الجامعات والمعاهد خلال الحطة الاولى وسوف يتخرجون خلال الحطة الثانية ليسدوا كل نقص فى الاعداد المطلوبة والخبرات اللازمة للتنمية ..

٢ - ان الحطة الاولى قد حققت تغييرا أساسيا وخطيرا فى صورة مجتمعنا ، وامكانياته ، له كل الاهمية التى تظهر فيما يأتى :

(أ) من حيث الطاقات الانتاجية ، وقد زادت تحت تأثير الاستثمارات الضخمة التى تحققت ، والتى بلغت ١٥١٣ مليون جنيه ..

(ب) من حيث تطوير الاقتصاد القومى تطويرا أساسيا عن طريق استيعابه للفن الانتاجى المتقدم ، وامكانية تحقيق هذا التطور والتنوع والتقدم فى الاقتصاد وقد

ظهر أساسا في الصناعة ، وفي الكهرباء ، وفي النقل والمواصلات . وكان الاقتصاد القومي من قبل يعتمد على الزراعة ، بل على محصول واحد من الزراعة التي كانت تستخدم فيها الطرق البدائية وحسب . . .

(ج) من حيث بدء أول خطوات التنظيم العلمى فى الزراعة ، والربط بين الامكانيات الواسعة التى يفتحها هذا التنظيم المعتمد على العلم الحديث وبين النظام التعاونى ، الذى أصبح جزءا من صميم زراعتنا الحديثة .

ولئن كانت تجربة هذا التنظيم العلمى قد بدأت خلال الخطة الخمسية الاولى فى محافظتين فقط - بنى سويف وكفر الشيخ ، فان الآثار الناجحة التى نتجت عنها ، قد بررت تعميمها فى كل المحافظات فى سنوات الخطة الثانية ، ودفعت كل المحافظات أن تطالب بتنفيذه لديها . . .

(د) من حيث اكتسابنا الثقة الكبرى فى أنفسنا وقدرتنا على تنفيذ المشروعات الكبرى (السد العالى - المشروعات الصناعية الضخمة - الصناعات العلمية الحديثة - استصلاح المساحات الكبيرة من الارض) . . .

على ان كل هذه النواحي انما تتعلق بالطاقات الانتاجية وتنظيمها .. وهنا نصل الى السؤال الهام الذى ارجأنا الاجابة عنه ، وهو :

هل حدث تغير حقيقى فى صورة المجتمع من حيث عدالة التوزيع ؟ ..

عدالة التوزيع في الخطة الخمسية الأولى

من الصعوبة بمكان ، قياس درجة عدالة التوزيع ، التي تكون قد تحققت في مجتمع من المجتمعات خلال فترة معينة قصيرة . . والاقتصاديون يصلون الى ذلك بمعايير مختلفة :

(أ) من هذه المعايير نسبة توزيع الدخل الكلي بين الاجور من جانب ، وبين عوائد حقوق التملك من أرباح ، وفوائد ، ودخل عقارات من جانب آخر . . . فاذا حدث تغير في النسبة ، لصالح الاجور ، كان ذلك دليلا على ازدياد درجة عدالة التوزيع .

واذا بدأنا بهذا المعيار ، وحاولنا تطبيقه على ما تحقق في الخطة الخمسية الاولى فسنجد أن نسبة الاجور من الدخل الكلي قد زادت عما كانت عليه قبل الخطة ، مما يبين طبقا للمعيار السابق ذكره أن درجة عدالة التوزيع قد زادت قياسا على الحقائق التالية :

سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ كان الدخل الكلي المحقق هو ١٢٨٥٢ مليون جنيه وفي السنة نفسها كانت الاجور ٥٤٩٥ مليون جنيه أي بنسبة ٤٢٫٨٪ من الدخل

وكانت عوائد التملك ٧٣٥٧ مليون جنيه بنسبة ٥٧٢٪ من الدخل .

وفي سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ أصبح الدخل الكلى بالاسعار الجارية هو ١٨٨٤ مليون جنيه وأصبحت الاجور ٨٧٨٩ مليون جنيه .. أى بنسبة ٤٦٧٪ من الدخل وأصبحت عوائد التملك ١٠٠٥ ملايين جنيه بنسبة ٥٣٣٪ من الدخل ... يدل ذلك بوضوح على درجة زيادة عدالة التوزيع في هذه الفترة .. وتجب الاشارة هنا الى أن التغير الذى حدث بنسبة ٤٪ من الدخل - زيادة لصالح الاجور في الخطة عندنا - هي نسبة لا يتم الوصول اليها الا بعد سنوات وسنوات ، لكى يتحقق مثلها في البلاد الرأسمالية التى تضطر الى اتخاذ بعض الاجراءات بدعوى تحسين حال العاملين .

(ب) اذا كانت للمعيار الاول أهميته العلمية فاننا يجب الا نقنع به .. بل نستطيع ان نذهب الى أبعد منه في قياس ما تحقق من تحسين في عدالة التوزيع . ولتوضيح ذلك نحاول أن نبين جانبين هامين :

الجانب الأول :

حدثت تغيرات هامة - بالزيادة - في متوسط أجر العامل ، بكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى خلال سنوات الخطة .

وهذه الزيادة في متوسط أجر العامل معناها أن نصيب

العامل من قيمة الدخل المتولد عن انتاج السلعة قد زاد ، وخاصة في ظل اقتصادنا الذي تدخل ومنع لدرجة كبيرة ، حدوث زيادات مضاعفة في اسعار السلع . . . وتمسك بالمحافظة على اسعار السلع الضرورية والاساسية منها . .

وأمامنا مسألة حسابية ليست معقدة تتلخص فيما يلي : أن عدد المشتغلين قد زاد في نواحي الاقتصاد القومي كله خلال الخطة الخمسية الاولى . . .

وبالتالى. فان حجم الاجور الكلية قد زاد بزيادة عدد المشتغلين .

ماذا يكون حجم الاجور الكلية في نهاية الخطة ، لو أن متوسط الاجور ظل على مستواه في سنة الاساس ١٩٦٠/٥٩ ؟

الزيادة المحققة في حجم الاجور الكلية ، على حجم الاجور لعدد المشتغلين - لو حسبنا متوسط الاجر كما كان في بداية الخطة - تؤكد دون شك وبحساب الارقام ، الارتفاع في متوسط الاجر لمصلحة العاملين تحقيقا وتأكيدا لعدالة التوزيع .

الجانب الثانى :

ان عدالة التوزيع معناها النهائى زيادة نصيب الفئات التى كان دخلها محدودا .

ان زيادة نسبة نصيب الفئات المحدودة الدخل ، من السلع والخدمات الكلية التى ينتجها الاقتصاد القومى ، وكل

ما من شأنه زيادة هذا النصيب ، يؤدي بالطبع لزيادة درجة عدالة التوزيع .. سواء تحقق هذا :

عن طريق زيادة الدخل النقدي لهذه الفئات ..

أم تحقق عن طريق تقديم الدولة للسلع والخدمات الجديدة التي تؤدي لهم بالمجان .

ونظرا لان فترة الخطة الخمسية الاولى قد شهدت التوسع في تقرير مجانية الخدمات التعليمية والصحية فاننا يجب أن نحسب أيضا تأثير هذا العامل لكي نصل لقياس تقريبي - ولكنه موضوعي - لدرجة عدالة التوزيع التي تحققت في مجتمعنا خلال الخطة الخمسية الاولى .

ارتفاع متوسط الأجور وأثره على عدالة التوزيع :

حدثت زيادة كبيرة في العمالة خلال الحطة الخمسية الاولى .

● ارتفعت العمالة من حوالى ٦ مليون مشغل الى حوالى ٧٣ مليون مشغل .

● وزادت الاجور فى الفترة نفسها من ٥٤٩ر٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٨٧٨ر٩ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ .

أى أن الزيادة الكلية فى الاجور كانت ٣٢٩ر٤ مليون جنيه خلال سنوات الخطة .

ماذا تكون الزيادة الكلية فى الاجور لو أن عدد المشتغلين

قد وصل الى ما وصل اليه وبقي متوسط الاجور على ما كان عليه سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ ؟

وما هي الزيادة في الاجور الكلية التي تحققت نتيجة حصول هؤلاء المشتغلين على متوسط أجر أعلى مما كانوا يحصلون عليه سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ ؟

تدل الحسابات في هذا الصدد أنه لو كان متوسط الأجور قد بقي على ما كان عليه سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ فإن عدد المشتغلين الذي بلغته الخطة (وهو حوالي ٧٣ ملايين مشتغل) كان سيحصل فقط على أجور تبلغ قيمتها ٧٤٥٧ مليون جنيه أي أن الزيادة الكلية في متوسط الاجور تبلغ ١٩٦٢ مليون جنيه عن أجور ٥٩/٦٠ .

وبناء عليه تصبح الزيادة الكلية في الاجور نتيجة تحسن متوسط الاجور ١٣٣٢ مليون جنيه .

وهكذا نستطيع أن نقرر هذه الحقيقة في الارقام التالية وفي الجدول اللاحق

● زيادة الاجور في ١٩٦٥/٦٤ ٣٢٩٤ مليون جنيه

● منها بسبب زيادة المشتغلين

وبفرض بقاء متوسط الاجور ١٩٦٢ مليون جنيه

على ما كان عليها في ١٩٥٩/١٩٦٠

● ومنها بسبب ارتفاع متوسط ١٣٣٢ مليون جنيه

الاجور عما كان عليه في ١٩٥٩/١٩٦٠

تقرير الزيادة في الأعباء الناتجة عن إعادة توزيع الدخل خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى

| البيان | القيمة | الأعباء مليون جنيه | عدد المتقاعدين (ألف متقاع) |
|---|---------------------|-----------------------|-------------------------------|
| المحقوق في سنة ١٩٦٠/٥٩ المحقوق في سنة ١٩٦٥/٦٤ | | ٥٤٩,٥ ٨٧٨,٩ | ٦٠٠ ٦٠٠ ٧٣٣٣,٤ |
| الزيادة المحققة خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى | | ٣٢٩,٤ | ١٣٣٣,٤ |
| أعباء المتقاعدين في ١٩٦٥/٦٤ بافتراض ثبات مستويات الأعباء عند مستوياتها في سنة ١٩٦٠/٥٩ | | ٧٤٥,٧ | |
| الزيادة في أعباء المتقاعدين الجدد خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى بافتراض ثبات مستويات الأعباء | | ١٩٦,٢ | |
| التحسن في أعباء المتقاعدين خلال سنوات الخطة نتيجة رفع الحد الأدنى للأجور في الصناعة نتيجة زيادة حصة أصحاب الأعمال في أرباح التأمين الإجتماعي نتيجة التحسن في مستويات الأعباء | ٤,٨ ٩,١ ١١٩,٣ | — ١٣٣,٢ | |

نقد برآهور المستغنيين في سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥
 بافتراض ثبات متورطيات الأهور السنوية عند مستواها في ١٩٦٠ / ٥٩

| القطاعات | ١٩٥٩ / ١٩٦٠ | | ١٩٦٤ / ١٩٦٥ | | القطاعات | القطاعات | القطاعات | القطاعات | القطاعات |
|------------------------------|-------------|-------|-------------|-------|------------------------------|------------------------------|------------------------------|------------------------------|------------------------------|
| | مليون | مليون | مليون | مليون | | | | | |
| الزراعة | ٢٢٤٥٠ | ٩٨٠ | ٢٢٨٠٠ | ١١٦٩ | الزراعة | الزراعة | الزراعة | الزراعة | الزراعة |
| الصناعة | ٦٠١٨ | ٨٨٨ | ٨٢٥٠ | ١٢٩٦ | الصناعة | الصناعة | الصناعة | الصناعة | الصناعة |
| الكهرباء | ١١٩ | ٢٤ | ١٨٠ | ٤٧ | الكهرباء | الكهرباء | الكهرباء | الكهرباء | الكهرباء |
| التشييد | ١٨٥٠ | ٢٩٩ | ٢٤٥٢ | ٥٣٧ | التشييد | التشييد | التشييد | التشييد | التشييد |
| مجموع قطاعات الإنتاج المعاشي | ٤٠٤٣٧ | ٢١٩١ | ٤٩٦٨٢ | ٢٧٩٤ | مجموع قطاعات الإنتاج المعاشي | مجموع قطاعات الإنتاج المعاشي | مجموع قطاعات الإنتاج المعاشي | مجموع قطاعات الإنتاج المعاشي | مجموع قطاعات الإنتاج المعاشي |
| خدمات النقل والمواصلات | ٢١٨٦ | ٣٩٣ | ٢٧٧٧ | ٩٠٧ | خدمات النقل والمواصلات | خدمات النقل والمواصلات | خدمات النقل والمواصلات | خدمات النقل والمواصلات | خدمات النقل والمواصلات |
| والخدمات وقفاة السوئلين | ١٦٠٠ | ١٠٠ | ٢١٠٠ | ١٠٨ | والخدمات وقفاة السوئلين | والخدمات وقفاة السوئلين | والخدمات وقفاة السوئلين | والخدمات وقفاة السوئلين | والخدمات وقفاة السوئلين |
| خدمات الإسكان | ٥٢٩ | ٥٤ | ٢١٤٣ | ٧٧ | خدمات الإسكان | خدمات الإسكان | خدمات الإسكان | خدمات الإسكان | خدمات الإسكان |
| خدمات المرافق العامة | ٦٣٥٧ | ٧٠٢ | ٧٢٩٧ | ١٠١٧ | خدمات المرافق العامة | خدمات المرافق العامة | خدمات المرافق العامة | خدمات المرافق العامة | خدمات المرافق العامة |
| خدمات التجارة والمال | ١٩١٠ | ٥١١ | ٢٦٨١ | ٨٥١ | خدمات التجارة والمال | خدمات التجارة والمال | خدمات التجارة والمال | خدمات التجارة والمال | خدمات التجارة والمال |
| الخدمات التعليمية | ٤٤٠ | ١١١ | ٢٥٢٢ | ١٨٠ | الخدمات التعليمية | الخدمات التعليمية | الخدمات التعليمية | الخدمات التعليمية | الخدمات التعليمية |
| الخدمات الصحية | ٢٣٠ | ٣١ | ١٢٤٨ | ٥٧ | الخدمات الصحية | الخدمات الصحية | الخدمات الصحية | الخدمات الصحية | الخدمات الصحية |
| الخدمات الاجتماعية والرفيعة | ١٧٣٠ | ٦٢٢ | ١٨٤٢ | ٨٨٥ | الخدمات الاجتماعية والرفيعة | الخدمات الاجتماعية والرفيعة | الخدمات الاجتماعية والرفيعة | الخدمات الاجتماعية والرفيعة | الخدمات الاجتماعية والرفيعة |
| خدمات الأمن والعدالة | ١٦٣ | ٥٤ | ٢٣١٣ | ١٠٧ | خدمات الأمن والعدالة | خدمات الأمن والعدالة | خدمات الأمن والعدالة | خدمات الأمن والعدالة | خدمات الأمن والعدالة |
| خدمات ثقافية وترفيهية | ٧١٠ | ٢٣٦ | ٤٧٣٢ | ٧٣٢ | خدمات ثقافية وترفيهية | خدمات ثقافية وترفيهية | خدمات ثقافية وترفيهية | خدمات ثقافية وترفيهية | خدمات ثقافية وترفيهية |
| خدمات تنظيمية وإدارية | ٥٤٨٥ | ٤٨٠ | ٨٧٥٠ | ٥٤٠٢ | خدمات تنظيمية وإدارية | خدمات تنظيمية وإدارية | خدمات تنظيمية وإدارية | خدمات تنظيمية وإدارية | خدمات تنظيمية وإدارية |
| مجموع قطاعات الخدمات | ١٩٦٢٢ | ٢٢٠٤ | ٢٣٦٥٢ | ٥٠٣٥ | مجموع قطاعات الخدمات | مجموع قطاعات الخدمات | مجموع قطاعات الخدمات | مجموع قطاعات الخدمات | مجموع قطاعات الخدمات |
| المجموع الكلي | ٦٠٦٠ | ٥٤٩٥ | ٧٣٣٣٤ | ١٨٨٩ | المجموع الكلي | المجموع الكلي | المجموع الكلي | المجموع الكلي | المجموع الكلي |

● وإذا حللنا هذه الزيادة الكلية فى الأجور ، والمرتبطة بتحسين متوسطها فسنجد أنها :

٤٨٨ مليون جنيه نتيجة رفع الحد الأدنى للأجور فى الصناعة .

٩١٨ مليون جنيه نتيجة زيادة حصة أصحاب الأعمال فى أقساط التأمين الاجتماعى .

١١٩٣ مليون جنيه نتيجة التحسن فى متوسط الأجر المباشر .

● وإذا حللنا هذه الأرقام وجدنا أن متوسط أجر المشتغل قد زاد بصفة كلية خلال سنوات الخطة على النحو المبين فى الجدول التالى ، وهو يبين مدى تحسن دخل العاملين ويبين مدى الارتفاع فى مستوى دخلهم النقدى عما كان عليه عام ١٩٦٠/٥٩ :

| القطاعات | متوسط أجر المشتغل سنة ٦٠/٥٩ | متوسط أجر المشتغل سنة ٦٥/٦٤ | الزيادة فى متوسط أجر المشتغل فى نهاية الخطة | نسبة هذه الزيادة على ٦٠/٥٩ % |
|----------------|-----------------------------|-----------------------------|---|------------------------------|
| الزراعة | ٣٠ و ٢ | ٤٤ و ٣ | ١٤ و ١ | ٤٦ و ٦ |
| الصناعة | ١٤٧ و ٦ | ١٨١ و ٣ | ٣٣ و ٧ | ٢٢ و ٨ |
| الكهرباء | ٢٠١ و ٧ | ٢٦١ و ١ | ٥٩ و ٤ | ٢٩ و ٤ |
| النقل | ١٧٩ و ٨ | ٢١٨ و ٦ | ٣٨ و ٨ | ٢١ و ٦ |
| التجارة وطلال | ١١٠ و ٤ | ١٣٩ و ٤ | ٢٩ و ٠ | ٢٦ و ٣ |
| الإسكان | ٦٢ و ٥ | ٨٥ و ٧ | ٢٣ و ٢ | ٣٧ و ١ |
| المرافق العامة | ٢١٤ و ٣ | ٢٥٤ و ١ | ٢٩ و ٨ | ١٨ و ٦ |
| خدمات أخرى | ١٦٧ و ١ | ٢١١ و ٤ | ٤٤ و ٣ | ٢٦ و ٥ |

الخدمات المجانية وأثرها على عدالة التوزيع :

يتبين من الجدولين التاليين أن التحسن في دخول الأفراد ، نتيجة حصولهم على خدمات بالمجان في التعليم والصحة وحدهما قد بلغ ما يأتي :

١ - وفر في دخول الافراد نتيجة مجانية التعليم في كل مرحلة ٢٢٥ مليون جنيه .

٢ - وفر في دخول الافراد نتيجة التوسع في الخدمات الصحية المجانية ٧٨٨ مليون جنيه .

المجموع ٣٠٣ مليون جنيه

تقتصر الزيادة في دخول الأفراد نتيجة توفير مجانية التعليم
تعداد الطلبة لعام ٦٤ / ١٩٦٥ في المدارس الرسمية والمعاهد

| المرحلة | عدد التلاميذ والطلبة | الرسوم الدراسية في السنة بالجنيه | مجملة الرسوم في السنة بالجنيه | المصيلة السنوية بالمليون جنيه |
|---------------------------|----------------------|----------------------------------|-------------------------------|-------------------------------|
| ابتدائي | ٧٥٠.٤٢٩ | ١٠ | ٧.٥٠٤.٢٩٠ | ٧.٥ |
| اعدادي | ٤٩٠.٦٩١ | ٢٠ | ٩.٨١٣.٨٢٠ | ٩.٨ |
| ثانوي عام | | | | |
| ثانوي فني | | | | |
| دراسات المعلمين والمعلمات | | | | |
| المعاهد العالية | ٢٩.٠٥٢ | | ٩٦١.٠٠٠ | ١.٠ |
| كليات جامعية نظريية | ٥٨.٢٥٥ | ٢٥ | ١.٤٥٦.٣٧٥ | ١.٥ |
| كليات جامعية عملية | ٦٠.٧٨٦ | ٤٥ | ٢.٧٣٥.٢٧٠ | ٢.٧ |
| الجملة العامة | — | — | ٢٢.٤٧.٩٥٥ | ٢٢.٥ |

تقدير زيادة دخول الأفراد نتيجة لتوسيع في الخدمات الصحية

| البيانات | ١٩٦٠/٥٩ | ١٩٦٥/٦٤ | الزيادة |
|---|---------|---------|---------|
| إجمالي الإنفاق على الخدمات الصحية بالمليون جنيه | ١٨,٧ | ٢٨,٥ | ٩,٨ |
| متوسط نصيب الفرد بالجنيه | ٠,٧٠٤ | ٠,٩٦٧ | ٠,٢٦٣ |
| عدد السكان بالمليون | ٢٥,٧ | ٢٩,٥ | — |
| زيادة في دخول الأفراد بالمليون جنيه | — | — | ٧,٨ |

إذا جمعنا الآن التحسن الكلى في توزيع الدخل نتيجة عدالة توزيع الأجور ونتيجة الخدمات المجانية فإن الرقم يصل الى $١٣٣٢ + ٥٤ = ١٨٧٢$ مليون جنيه .

وهنا يجب أن نقف لتساءل :

لمن كانت ستذهب تلك الزيادة المترتبة على عدالة توزيع الأجور ، لو لم يكن نظامنا اشتراكيا ، ولو كانت التنمية التي حدثت — وان كان ذلك افتراضا نظريا بحتا — في ظل نظام رأسمالى ؟

كانت تلك الزيادة ستذهب بالطبع لكبار الاقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال الذين كانوا يعملون — بكل قواهم وبكل وسائل القهر أيام أن كانت السلطات السياسية في أيديهم — على استمرار اضعاف متوسط أجور العاملين .

(٧) سنوات التحول الاشتراكي — ٩٧

نعود فنكرر أن فرض تحقيق التنمية في ظل
الرأسمالية لم يكن ممكناً ، وأنه كنتيجة لذلك لم يكن
من الممكن أن تتحقق هذه الزيادة في الدخل .

ومعنى ما تقدم أن النظام الاشتراكي - الذي
ارتكز عندنا على انتقال السلطة السياسية للطليعة
المثلة لقوى الشعب وبالقيادة السديدة ، المؤمنة
بالشعب والساهرة على مصالحته مهما كلفها ذلك -
قد قطع شوطاً هاماً في نقل السلطة الاقتصادية لقوى
الشعب العاملة .

هذا الانتقال في السلطة الاقتصادية تتمثل آثاره
في تزايد النصيب الذي يحصل عليه أفراد قوى
الشعب العاملة من دخول الانتاج وهم اليوم يسيطرون
على أدواته .

ولنتساءل كذلك : من أين تمول الخدمات المجانية التي
يحصل عليها أصحاب الدخل المحدودة ؟

والجواب أنها تمول من حصيلة الضرائب التي تأتي
نسبة هامة منها من أصحاب الدخل المرتفعة نسبياً .

ومعنى ذلك أيضاً أن هذا التمسويل هو طريق
آخر لاجداث تأكيد لسيطرة الفئات المحدودة الدخل
- والتي يرتفع دخلها تدريجياً - على حساب سيطرة
الفئات ذات الدخل الأعلى نسبياً من بين قوى الشعب
العاملة نفسها .

وهنا تبدو نتيجة واضحة وهى أن ثورتنا كما بينت الأرقام السابقة ومن تحليل هذه الأرقام قد أعطت قوى الشعب العاملة حافزا ثوريا قويا للانتاج .

لقد أصبح النظام فعلا وواقعا فى مصلحتها ، وظهر اثر ذلك فى عدالة التوزيع المتزايدة ، كما يظهر اثر عدالة التوزيع المتزايدة فى تزايد الاستهلاك الذى يترجم الارتفاع الحقيقى فى مستوى المعيشة ودخل الفرد .

الاستهلاك فى الخطة الخمسية الأولى

لا شك أن الاستهلاك خلال الخطة الخمسية الأولى ، قد زاد على المعدلات التى كانت مقررة بشكل يلفت النظر ويستدعى أن نبحثه بالتحليل من نواحيه المختلفة وأبعاده المتباينة . . . لكن قبل أن نقدم الإحصائيات والأرقام الخاصة بارتفاع نسبة الاستهلاك عن المعدل يجدر بنا أن نعود لحظة إلى الحافز الثورى وضرورة العمل على رفع مستوى المعيشة لأبناء قوى الشعب العاملة وانتشالهم من الهوة السحيقة والتخلف الذى فرض عليهم زمنا بعد زمن ، حتى يتمكنوا من بذل طاقات العمل المضاعف واللازم لتحقيق البناء الاشتراكى .

وإذا ترجمنا هذا الحافز الثورى الذى قرره الثورة بالروح الانسانية والسلوك العادل وجدنا حصيلته تركزت فى إنجازات لرفع مستوى المعيشة للطبقات الشعبية العاملة .

ماذا تعنى هذه الاجراءات التى كان من شأنها أن غيرت النمط المعيشى للمواطن العادى من سواد الشعب وزاد دخله بطريق مباشر وبطرق كثيرة غير مباشرة وكان من قبل محروما لا يقوى ولا يقدر على الاستهلاك ؟

ماذا يعنى رفع الحد الأدنى للأجور - تحديد ساعات العمل - زيادة العمالة - مكافآت الانتاج - العلاوات الدورية - التأمين الصحى للعمال - التأمينات الاجتماعية ضد البطالة والشيخوخة - التسويق التعاونى ومنع استغلال الوسطاء فى مستلزمات الزراعة - التعليم المجانى - تخفيض ايجارات المساكن - تحديد العلاقة بين مالك الأرض والمستأجر ... الى آخر هذه الاجراءات الثورية التى اتخذت من أجل رفع مستوى المعيشة لقوى الشعب العاملة خلال الفترة الحرجة من بناء الاشتراكية كضرورة أساسية ولازمة ؟

لقد استطاع المواطن العادى أن يدخل أبواب الاستهلاك وأن يمارس لأول مرة أسلوب المعيشة الكريمة بعد أن كان الاستهلاك قبل ذلك وقفا على القادرين والذين يملكون السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية فى النظم المستقلة .

ولو كان الفرد العادى من أبناء القوى العاملة للشعب فى غير حاجة شديدة الى الفوائد الاقتصادية والمادية والمعنوية والصحية التى قدمها له المجتمع الاشتراكى عن رضى ، فى صورة حافز ثورى للانتاج ، لما أقدم على طرق أبواب الاستهلاك ، ولكن قد اتجه الى استثمار وادخار كل ماوصل الى يديه ... لكن الحاجة الملحة والرغبة فى الحياة الكريمة هى التى دفعت القوى المحرومة أن تدخل بالثورة والاشتراكية والعدل الاجتماعى أبواب الاستهلاك .

لقد كانت الزيادة فى الاستهلاك مع زيادة الانتاج

دلائل الصحة في المجتمع الذي أصبح يموج بالأمل والعمل
والطمأنينة .

ويمكن أن نرجع الزيادة في الاستهلاك الى عوامل كثيرة ،
منها :

١ - تزايد الدخل في حد ذاته وما اقترن بذلك من
تزايد في عدد العاملين الذين دخلوا لأول مرة ميدان
الاستهلاك من أبواب لم تكن مفتوحة أمامهم من قبل .

٢ - عدالة التوزيع التي تحققت بالقوانين الاشتراكية
والقرارات الثورية والاجراءات التي اتخذت من أجل تقريب
الفوارق بين فئات الشعب ... فبلغ الـ ١٨٧ مليون جنيه
الذي تولد عن عدالة التوزيع خلال سنوات الخطة لا بد أن
النسبة الكبرى منه ذهبت الى الاستهلاك .

٣ - تزايد السكان السنوي بمعدلات تعد من أعلى
معدلات العالم ، وقد ضاعف من نسبة الزيادة هذه قلة عدد
الوفيات ، نتيجة للرعاية الصحية التي وفرتها الدولة ،
والضمانات ، وارتفاع مستوى معيشة العاملين وأسرهم ..
وقد ارتفع عدد السكان من ٢٥ مليون و ٦١٥ ألف نسمة
في سنة الأساس ، الى ٢٩ مليونا و ٤٥٦ ألف نسمة سنة
١٩٦٥/٦٤ ، أي بمتوسط سنوي قدره ٧٦٨ ألف نسمة ،
يدخلون ميدان الاستهلاك كل سنة بالإضافة الى عدد
السكان .

٤ - التوسع في الانفاق على الخدمات الحكومية بكافة

أنواعها توسعا كبيرا، تعويضا عن التخلف والاهمال الطويل الذي لقيه الشعب على أيدي النظم السابقة للثورة ، وقد زاد هذا الاتفاق على الخدمات الحكومية من ٢٢٨١ مليون جنيه سنة ١٩٦٠/٥٩ الى ٤٣١٣ مليون من الجنيهات سنة ١٩٦٥/٦٤ بزيادة قدرها ٢٠٣٢ ملايين من الجنيهات ، ونسبة في الزيادة قدرها ٨٩٪ على سنة الأساس .

٥ - تزايد الاجور بمعدلات كبيرة خلال سنوات الخطة ... فقد زادت الأجور من ٥٤٩٥ مليون من الجنيهات في سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ الى ٨٧٨٩ مليون من الجنيهات ... واذا راجعنا جداول الاستهلاك وجدنا أن هذه الزيادة بلغت حدها الأقصى في المواد التموينية والاساسية اللازمة لمعيشة كل فرد في مجتمع ثوري اشتراكي عادل ، والتي تؤكد الارتفاع بمستوى هذه المعيشة الى القدر العادل الكريم .

ولقد بلغ التطور في الاستهلاك النهائي كما يلي :

- الاستهلاك النهائي عام ٦٠/٥٩ بالاسعار الجارية وبسعر السوق ١١٩٩٧ مليون جنيه .
- الاستهلاك النهائي عام ٦٥/٦٤ بالاسعار الجارية وبسعر السوق ١٧٦٢٢ مليون جنيه .
- الزيادة في الاستهلاك بلغت ٥٦٢٥ مليون من الجنيهات على سنة الاساس أى بنسبة في الزيادة تبلغ ٤٦٩٪ على سنة الاساس .

واذن يمكن القول بأن الحافز الثوري كان يهدف الى

الارتقاء بمستوى معيشة أبناء القوى العاملة للشعب ،
للاندفاع فى البناء والانتاج بكل طاقاتهم وابداعهم ، بعد أن
لمسوا بالواقع أن المجتمع الاشتراكى وحده هو الذى حقق
هذه الطفرة لهم ، ورفعهم من حياة لا تليق بالإنسان الحر
فى وطن حر الى مستوى الحياة العزيزة .. وأن مستوى
الحياة هذا يستمر فى الزيادة مع الاستمرار فى زيادة الانتاج
ورفع المستوى الانتاجى كما وكيفما ، وذلك تدعمه الحقيقة
بأن « العبيد يقدرّون على حمل الأحجار ولكن الأحرار وحدهم
هم القادرون على الإبداع والخلق والارتفاع الى آفاق التطور
والرقى الإنسانى فى كل مجالاته » .

ولقد أكد الاتجاه الإنسانى والواقعى ، الذى فرضته
الثورة المصرية على نفسها ، ولاء منها لقوى الشعب العاملة ،
وايماننا بالقيم الأصيلة للمجتمع الذى نبعت منه ، وثقة
بقدرّة الشعب ووعيه فى بنائه للاشتراكية فوق أرضه بالحق
والعدل والكفاية - أكد أن « الحافز الثورى » كان المنطلق
السليم ، الذى يمكن معه أن نمر فوق جسر المرحلة الحرجة
بقوة ، وأن نحقق بعد ذلك معدلات معتدلة فى تزايد الاستهلاك
ومعدلات متزايدة فى الانتاج ، بحيث يبدأ اليوم التلاقى
والتوافق بين القوانين الاقتصادية والاتجاهات الإنسانية فى
ظل التزايد المستمر للانتاج ، والارتفاع بمستواه ، وبانتاجية
العاملين ، الذين أخذوا حقهم العادل كاملاً .

الفصل الثاني

مشاكل الخطة الخمسية الأولى
.. وصعوباتها

لم يكن الهدف من التحليل الذى قدمته فى الفصل الأول ، وما أوردت من بيانات وأرقام ، محاولة للوصول الى القول بأن الخطة الخمسية الأولى ، كانت خطة متكاملة الجوانب لم يشبها أى قصور - تخطيطا واعدادا وتنفيذا - أو انه لم يكن فى الامكان ابداع مما تحقق خلالها ..

ذلك امر ليس فى الحسبان .. ولن يكون .. والهدف الحقيقى من الفصل الاول هو بيان وتحليل للتغير الذى تم فى صورة المجتمع خلال سنوات الخطة .. ولم يكن غير ذلك ...

وعلى العكس تماما فأننى أول من يقول ان الخطة الخمسية الأولى صادفت المشاكل وواجهت الصعوبات الكثيرة .

وتقتضى الأمانة أن ألقى مزيدا من الضوء على الجوانب السلبية فى الخطة الاولى - بغير مواربة وفى صراحة تامة - حتى نستبين خطانا ونستزيد خبرة وتجربة ، ونحن نمضى بعون من الله وبفضل القيادة الرائدة ، وبقدرة هذا الشعب العظيم ، لتحقيق المزيد من الانتصارات وتنفيذ مزيد من خطط التنمية الشاملة الطموحة ، حتى تصل بنا الى آفاق الأمانى التى نتطلع اليها ...

ويمكن تحديد أهم النواحي السلبية في الخطة الأولى،
فيما يلي :

أولا : ضعف معدل النمو في السنتين الأولى والثانية
من الخطة .

ثانيا : التأخر في تنفيذ بعض المشروعات الرئيسية
في بداية الخطة .

ثالثا : عدم تحقيق التوازن الكامل والدقيق بين مختلف
القطاعات .

رابعا : عدم استكمال أجهزة القطاع العام ، لتحقيق
الكفاية والقدرة المطلوبة منها .

خامسا : الظواهر الاستغلالية للقطاع الخاص في عمليات
التنمية .

سادسا : العجز في ميزان المدفوعات .

سابعا : عدم الاستفادة بمرابيا بعض السلع المصرية في
التصدير عند وضع الخطة .

ثامنا : المركزية الموروثة من النظام المتخلف المستغل،
والنقص في بعض نواحي التخصص الفنى والإدارى .

تاسعا : عدم التركيز على الكفاية الانتاجية ومنحها
العناية اللازمة لرفع مستوى انتاجية الفرد .

أولاً - ضعف معدل النمو في السنة الثانية للخطه

كان من أهم الصعوبات التي تركت آثارها على تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، ضعف معدل النمو الذي حدث في السنة الثانية للخطة (٦٠/٦١) على ما يتضح من الجدول التالي :

| السنة | ٦٠/٥٩ | ٦١/٦٠ | ٦٢/٦١ | ٦٣/٦٢ | ٦٤/٦٣ | ٦٥/٦٤ |
|--------------------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| الدخل | ١٢٨٥,٢ | ١٣٦٣,٥ | ١٤١١,٧ | ١٥٣٦,٧ | ١٦٦٩,٧ | ١٧٦٢,٢ |
| معدل نمو الدخل بالنسبة للسنة السابقة | — | ٦,١٪ | ٣,٥٪ | ٨,٩٪ | ٨,٧٪ | ٥,٥٪ |

ويتضح من هذا الجدول أن السنة الثانية من الخطة (٦١/٦٢) حققت معدلا ضعيفا جدا من معدلات نمو الدخل . وبتحليل أسباب هذا الضعف في معدل النمو في تلك السنة يتضح أنها نتيجة لما حدث من تدهور في الانتاج الزراعي خلالها ، بل ان الانتاج الزراعي في السنة الاولى من الخطة ، كان قد انخفض بعض الشيء عنه في سنة ٦٠/٥٩ على ما يتضح مما يلي :

قيمة الإنتاج الزراعي من ٥٩/٦٠ حتى ٦٤/١٩٦٥

| السنة | قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة وبالمليون من جنيهه | نسبة الزيادة عن العام السابق له |
|-----------|--|---------------------------------|
| ١٩٦٠ - ٥٩ | ٤٠٥ | |
| ١٩٦١ - ٦٠ | ٤٠٢,٧ | - ٠,٦ ٪ |
| ١٩٦٢ - ٦١ | ٣٧٣ | - ٧,٤ ٪ |
| ١٩٦٣ - ٦٢ | ٤٢٦,٢ | ٣,١ ٪ |
| ١٩٦٤ - ٦٣ | ٤٥٦,٩ | ٢,٦ ٪ |
| ١٩٦٥ - ٦٤ | ٤٧٧ | ٣,٥ ٪ |

كان من الطبيعي أن تأتي معدلات السنة الأولى من الخطة في التنمية ، أقل من المستوى المقدر لها ، فتلك نتيجة واجهتها كل الدول التي مارست أو تمارس التخطيط الشامل لأول مرة .

لكن السنة الثانية في تطبيق الخطة جاءت ، وجاءت معها تحديات قاسية لارادة التصميم .

ان انخفاض الانتاج الزراعي في السنة الثانية من الخطة ، قد ترتبت عليه آثار خطيرة ، انعكس بعضها على السنة الثانية نفسها ، وامتد بعضها حتى نهاية الخطة . .

ومما زاد في خطورة هذه الآثار ان الاقتصاد القومي حتى ذلك الحين ، كان يعتمد اعتمادا أساسيا على

الزراعة وبالذات على محصول القطن ، الذى أصيب عام ١٩٦١ بنقص بلغ ثلث قيمة المحصول .

وبالقياس الاقتصادى فان القطن لا يمثل محصولا رئيسيا فى القطاع الزراعى وحسب ، لكنه يمثل الى جانب ذلك ، عمادا أساسيا فى الاقتصاد القومى .. والعجز فى محصوله بهذا القدر ، معناه كارثة تصيب الفلاح المنتج ، وتسبب نقصا فى الانتاج الداخلى ، وكذلك فى الدخل القومى .. ومعناه أيضا قصور فى صادراتنا الى الخارج التى تمثل موردا رئيسيا للعمولات الأجنبية مما أدى الى عجز فى المدفوعات .

هبطت صادرات القطن من ١٢١٨ مليون جنيه سنة ١٩٦١/٦٠ الى ٨٨٨ مليون جنيه فى ٦١/٦٢ ، وترتب على ذلك هبوط قيمة صادراتنا من ١٨٩ جنيه الى ١٥١ مليون جنيه ، الامر الذى أوجد تقفزة ضخمة فى عجز الميزان التجارى فى تلك السنة .

ومن ناحية أخرى صدرت القوانين الاشتراكية العظيمة فى شهر يوليو من السنة نفسها مما أحدث أثرا كبيرا فى زيادة الاستهلاك لدى الفئات المستفيدة من الشعب وترتب على ذلك هبوط فى المدخرات المحلية فى السنة الثانية من الخطة عن مستواها حتى فى السنة الأولى ، بل عن مستواها فى سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ .

كل هذا يحدث فى نفس السنة التى واجهت نقص الانتاج وما ترتب عليه من ضعف فى نمو الدخل .

وقياسا على القواعد الاقتصادية ، كان علينا في هذه السنة أن نخفض من خطة التنمية فورا ، ونقل من وارداتنا الى أن نستعيد التوازن في مدفوعاتنا وموقفنا الاقتصادي. وبالقيااس الاقتصادي أيضا فان الانتاج الزراعى يعد قطاعا خاصا ، مهمة الدولة ازاءه ، أن ترعاه وتوفر له ما يحتاج اليه من مستلزمات ، وقد فعلت الدولة ذلك .
وحيثما حلت كارثة القطن أمر الرئيس جمال عبد الناصر باستيراد المبيدات بالطائرات وان تباع للفلاح بالسعر الرسمى دون أى زيادة .

وبرغم أن الدولة أدت دورها القومى والاجتماعى تجاه زراع القطن ، الا أن ارادة العمل الانسانى ، النابعة من طبيعة هذا الشعب وقيادته ، حدثت بالرئيس جمال عبد الناصر أن يصدر قرارا بتعويض الدولة للمواطنين من المنتجين للقطن الذين أصيب محصولهم ، يعطى لهم التعويض حقا وليس احسانا .

بذلك دفعت الدولة ضريبة مزدوجة واجبة الأداء ، ولا يقابلها عائد أو نمو فى الانتاج ، لكن مجتمعنا استلهم هذا الاتجاه من ايمانه بالقيم الروحية وبالمشاركة الاجتماعية الكريمة وبالعلاقات الانسانية التى تسود كل أبناء القوى العاملة للشعب .

وهبوط المدخرات المحلية كان مرده للأسباب التى ذكرتها والتى تتضح فيما يلى :

المداخرات المحلية :

| | | |
|-------|-------|------------|
| ٦٠/٥٩ | ١٧٥ر٩ | مليون جنيه |
| ٦١/٦٠ | ٢١٠ر١ | مليون جنيه |
| ٦٢/٦١ | ١٦٤ر٧ | مليون جنيه |
| ٦٣/٦٢ | ١٩٥ر٦ | مليون جنيه |
| ٦٤/٦٣ | ٢٣٦ر٨ | مليون جنيه |
| ٦٥/٦٤ | ٢٨٨ر٤ | مليون جنيه |

أما عن الآثار التي استمرت الى ما بعد السنة الثانية نفسها فتتلخص فى الآتى :

١- أن هبوط محصول القطن دائما يمتد أثره فترة بعد السنة التي يحدث فيها ، ولقد ظل تأثير هذا الهبوط فى عام ٦٢/٦١ ، من عوامل ضعف الادخار الى حد ما خلال السنة الثالثة ، رغم أن الدخل فى هذه السنة الثالثة قد زاد بنسبة كبيرة ، الا أن الادخار المحلى فى السنة الثالثة ظل أقل من ادخار السنة الأولى للخطة والذي بلغ حوالى ٢١٠ ملايين جنيه ، وان كان الادخار فى السنة الثالثة قد زاد عنه فى السنة الثانية بحوالى ٣٠ مليون جنيه ، فانه لم يكن موازيا للمعدل المقدر له .

٢- لو أن السنة الثانية فى الخطة حققت نموا فى الدخل بنفس معدل السنة السابقة لها - ولا نقول أكثر منه كما هو مفروض - لترتب على ذلك ، مع مضاعفة هذا النمو فى السنوات التالية ، وصول الدخل فى نهاية الخطة الى أعلى كثيرا من المستوى الذى حققه .

٣- وبافتراض أن النمو فى الدخل قد وصل الى

(٨) سنوات التحول الاشتراكي - ١١٣

النسبة المقدرة له من قبل أو بلغ ما حققته السنة السابقة له،
فان النتيجة الحتمية والتلقائية أن تزداد المدخرات نفسها
عما وصلت إليه . . وكان الأثر الذى سيحدث بالطبع هو
انخفاض اعتمادنا على العالم الخارجى ، وبالتالى انخفاض
العجز مع العالم الخارجى عما حدث بالفعل . .

ويكفى أن نشير هنا الى أنه لو كانت مدخرات السنتين
الثانية والثالثة قد بلغت مستوى السنة الاولى - والمفروض
منطقيا أن تتعدها كثيرا - لكانت المدخرات المحلية قد زادت -
فى هاتين السنتين وحدهما - بحوالى ٦٠ مليون جنيه ولكان
عجزنا فى المدفوعات مع العالم الخارجى خلال الحطة ينخفض
بهذه القيمة .

٤ - ترتب على عجز صادراتنا فى السنة الثانية ،
نقص النقد الأجنبى الذى عاد علينا . . . وبالتالى نقص
السيولة النقدية الأجنبية لدى البنوك . عندما اضطرت
البنوك لمواجهة تمويل الاستيراد العادى من الخارج ،
ولم تجد النقد الاجنبى الكافى لديها ، فاضطرت الى التوسع
فى استخدام قروض مصرفية قصيرة الأجل من البنوك
الأجنبية . . ومن المعروف أن هذه القروض المصرفية القصيرة
الأجل تخلق ضغطا قويا على حصيله النقد الأجنبى ، اذ أن
المطالبة بها وبأرباحها العالية ، تحل بعد فترات قصيرة .

هذا كله ينبهنا الى أهمية الانتاج الزراعى فى تشكيل
التطور ، ويبين كذلك أن أى جهد لمنع تدهور الانتاج الزراعى
فى أى سنة من السنين ، مهما كان الجهد كبيرا ، لا يقارن
بالآثار الضارة على التنمية بسبب تدهور الانتاج الزراعى ،
مما قد يمتد الى سنوات بعد السنة التى يقع فيها التدهور .

ثانياً - التأخر في تنفيذ بعض المشروعات الرئيسية في بداية الخطة

ونقصد هنا بعض المشروعات الرئيسية الضخمة التي تعتبر في نظر شعب الجمهورية العربية المتحدة ركائز قوية للاقتصاد والتطور والنمو ، وهي في الوقت نفسه حصيلة الممارك السياسية والاجتماعية والقومية والعسكرية والنفسية لشعب مصر ، وقد تشابكت هذه الممارك معا وكأنها حلقات مسلسل متتابعة ومتراصة ، ولذلك كان لها أهمية بالغة في حياة شعب مصر . .

وأهم هذه المشروعات التي هي أمل عزيز واردة حتمية بالنسبة لمجتمع الثورة ، لكنها كانت مع بداية الخطة متخلفة في التنفيذ :

● كانت معدلات التنفيذ في مشروع السد العالي متخلفة بما يعادل سنة كاملة حتى خريف سنة ١٩٦٢ .

● كذلك الحال بالنسبة لمشروع تهجير أهالي النوبة الى وادي كوم امبو وانشاء ٣٣ قرية لتضم ١٧ ألف مسكن مع كل

ما يلزمها من المرافق والخدمات واستصلاح الاراضى اللازمة للسكان الجدد .

● ولحق التأخير مشروعات الري الحوضى ، وتحويلها الى ري دائم الى جانب مشروعات استصلاح الأراضى .

ولا شك أن النتيجة الحتمية لأى تراخ أو تردد ازاء هذا التخلف ، سيتحول الى عجز وقصور فى امكانية شعب مصر انجاز المشروعات الكبرى ، وكانت آثاره ستنعكس فى اتجاهات ثلاثة :

الاول : ان خطة التنمية الاولى لن تتحقق فى موعدها . . وبرغم أن هذه المشروعات الكبرى لن تؤتى ثمارها فى الخطة الخمسية الاولى ، التى تكفلت بأغلب تكاليفها ، الا أن استكمالها فى موعدها يعد تدفقا للخير من مصدر رئيسى جديد من مصادر الثروة القومية . . وتأخير انجاز مثل هذه المشروعات الكبرى شهرا واحدا عن الموعد المحدد يعنى خسارة محسوبة تصيب الدخل القومى ، وتبلغ قيمتها ملايين الجنيهات .

الثانى : تعد هذه المشروعات الكبرى - مثل : السد العالى ، والتهجير ، ومشروعات الري ، ومشروعات الاستصلاح - وحدات عمل متكامل . . . اذ لا يمكن التركيز على تعويض التخلف فى تنفيذ مشروع السد مثلا ، واهمال العجز فى التهجير أو التأخير فى استصلاح الاراضى أو مشروع التحويل .

وهذه الاعمال الضخمة كانت تحتاج الى مضاعفة الأعباء ، ومضاعفة الأيدي العاملة ومضاعفة الأجور ومضاعفة

فترات العمل حتى يمكن تعويض التخلف الذى كان موجودا
... وزيادة على ذلك يتم تحقيق الكفاية لنصيب كل سنة
آتية من خطة العمل فى هذه المشروعات الضخمة الطويلة الأمد،
والتي لا تعطى عائدا فى سنوات التنفيذ ، وقد وقعت أغلبها فى
الخطة الخمسية الأولى .

الثالث : ان الدول الاسـتـعمارية التي حاولت بكل
السبل أن تحول دون تنفيذ هذه المشروعات الكبرى ، كانت
تشن حملات التشكيك فى قدرتنا ونجاحنا ... بل كانت
تنفث سمومها ضد معنويات الشعب ، مدعية أخفاقنا فى إقامة
هذه المشروعات ، حتى يفقد الشعب ثقته بنفسه وإمكانياته ،
وحتى يفقد العالم ثقته بقدرة شعبنا على ارتياد أصعب
المجالات .. وكان لابد أن نحفظ للشعب ثقته بنفسه وبقدرته
مهما كلفنا ذلك من الانفاق على مشروعات تعد فى ذاتها حجر
الزاوية فى طريق التطور ومجالات الانطلاق الاقتصادى .

ان تحويل أراضى الحياض الى رى مستديم - على سبيل
المثال - استلزم انشاء شبكة من الترع الرئيسية والفرعية
تبلغ أطوالها ٢١ ألف كيلو متر ، الى جانب القناطر والكبارى
والطلمبات وغير ذلك .. وكان هذا يقتضى منا تشغيل ٣٠٠
ألف عامل يوميا ، لكى يتم تعويض التخلف السابق ويتحقق
المشروع فى مواعيده المقررة . كذلك فان الانتهاء من تنفيذ
المرحلة الأولى لمشروع السد العالى نى موعدها ، بل قبل
موعدها ، استدعى تركيز كل الجهود ، وتوجيه الأعداد
الضخمة من العمال والفنيين نحو العمل فى السد . وواصل
العاملون ليلهم بنهارهم حتى يستمر العمل فى المواقع العديدة

بالسند ٢٤ ساعة كل يوم ، واستخدمت كميات هائلة من مواد البناء ، ووجهت كل امكانيات النقل اللازمة لذلك . وكان لابد من توفير المواد الغذائية الكافية للعاملين هناك ونقلها الى أسوان ٠٠٠ الى آخر مستلزمات العمل الشجاع القادر . . حتى انتصرت ارادة العمل والحياة . . وقد استمر التركيز في هذه المشروعات الضخمة المتكاملة - والتي لا تعطى عائدا في الخطة الخمسية الأولى - مدة سنتين كاملتين .

ومن ناحية أخرى كان هناك تأخير في السنتين الأولى والثانية من الخطة في استصلاح مساحات الأراضي المقررة . . فوجهت جهود أخرى للعمل والاستصلاح بكل ما أوتينا من قدرة على قهر الصعاب الى أن تحقق النجاح بعون من الله . . . والجدول التالي يبين ما تم استصلاحه على مدار سنوات الخطة :

مساحات الأراضي المستصلحة

في سنوات الخطة الخمسية الأولى بالفدان

| | |
|--------|-----------|
| ٢٨٢٧٣ | ١٩٦١/١٩٦٠ |
| ٨٩٣٣٠ | ١٩٦٢/١٩٦١ |
| ١٢٢٣١٣ | ١٩٦٣/١٩٦٢ |
| ١٥٩٤٣٥ | ١٩٦٤/١٩٦٣ |
| ١٣٧٠٠٠ | ١٩٦٥/١٩٦٤ |
| <hr/> | |
| ٥٣٦٣٥١ | المجموع |

ويتبين من هذا الجدول أنه في السنة الأولى لم يستصلح
إلا حوالي ٢٨٣ ألف فدان وفي السنة الثانية حوالي ٨٩٤ ألف
فدان ، بمتوسط سنوي حوالي ٥٩ ألف فدان .

● من الواضح أننا لو كنا سرنا بهذا المعدل في السنوات
التالية ، لما أمكن الاستفادة من مياه السد العالي بالصورة
المرجوة .

● من هنا ركزت الجهود أيضا في السنتين الثالثة والرابعة
من الخطة للارتفاع بهذا المعدل حتى استطعنا في الخطة
الأولى استكمال استصلاح أكثر من ٥٣٦ ألف فدان وكان
المقدر أن نصل إلى نصف مليون فدان فقط .

وهنا أيضا - بجانب أعمال السد وبجانب أعمال
التهجير وغيرها - وجهت نسبة كبيرة من قدرة جهاز التشييد
والبناء نحو الأراضي المقرر استصلاحها مع ما استتبع ذلك
من استخدام مواد التشييد ، وطاقة النقل والأيدي العاملة
والأجهزة والآلات . . ودفعت أجور ونفقات لم يكن لها عائد في
الخطة الخمسية الأولى .

نتائج التركيز لتعويض التأخير في تنفيذ المشروعات الكبرى :

ترتب على هذا التركيز ما يأتي :

١ - ندرة مواد البناء والتشييد بالنسبة للقطاعات
الأخرى وخاصة قطاع الإسكان . . . ولم يكن مقبولا أن نترك
استكمال بناء السد العالي ولا نحققه في موعده بل في أقل
من المدة المقررة له . . . ولا كان مقبولا أن تغفل استصلاح

الأراضي ، لنهتتم باقامة أعداد ضخمة من المساكن العادية ، ولم يكن مستساغا من الناحية الانسانية والوطنية الا نقيم لأبناء النوبة قراهم ومساكنهم ومستلزمات حياتهم الجديدة التى نقلتهم الخطة الأولى اليها فى وادى كوم أمبو ٠٠ ومن هنا كان تأخير قطاع الاسكان فى تنفيذ مشروعاته ، وخاصة فى المساكن الحضرية .

٢ - ظهور بعض اختناقات فى النقل والتشييد ، استغلها اصحاب القطاع الخاص الذين يملكون وسائل نقل ويقومون بأعمال البناء ، فرفعوا أسعاره ، مما ظل واضحا خلال السنوات التالية فى الخطة .

٣ - كانت أجور العاملين - الذين عملوا فى هذه المشروعات ، لانجازها ولتعويض التخلف والقصور السابق - تنفق فى الاستهلاك غالبا مما أوجد ضغطا استهلاكيا ، لم تكن تقابله زيادة فى انتاج السلع المادية ، لان السد العالى ، واستصلاح الأراضي ، ومشروعات التحويل من الرى الحوضى الى الرى المستديم لا تؤتى انتاجها الا بعد انجازها تماما ، والأرض المستصلحة لا تؤتى ثمارها المرجوة الا بعد سنوات من الاستزراع ٠٠٠

ومن المهم الاشارة هنا الى ثلاث حقائق ، لو أن معدل التنفيذ فى هذه المشروعات الكبرى كان يسير بالسرعة المطلوبة فى السنتين الأولى والثانية :

١ - كان يترتب على ذلك توزيع ما استخدم من مواد ، وطاقة نقل ، وما وزع من أجور فى السنتين الثالثة والرابعة من الخطة بصورة أخف .

٢ - كنا نتلافى حدوث الآثار التي ذكرناها بالتفصيل وانعكست على السنوات الثلاث الأخيرة ، أو على الأقل كانت تقع بصورة طبيعية خلال هذه السنوات .

٣- لو سارت الخطة في سنواتها الأولى بدون قصور في تنفيذ هذه المشروعات الكبرى لاستطاعت الخطة الأولى ولاشك أن تجنى من هذه المشروعات عائدا مجزيا بعض الشيء في السنوات الأخيرة منها ، يسد جزءا كبيرا من الثغرة المتسعة بين نسبة الاستهلاك ونسبة الانتاج .. ولأمكن تحقيق التحسن الواضح في ميزان المدفوعات .

هكذا تحملت الخطة الخمسية الأولى وسنواتها الثلاث الأخيرة على وجه خاص العبء الكبير في هذه المشروعات - اعدادا وتنفيذا ، تمويلا وعملا ، تأهيلا وبناء ٠٠٠ وقد بلغت قيمة الاستثمارات في هذه المشروعات الكبرى وحدها خلال السنوات الأخيرة من الخطة ما يقرب من ٤٠٠ مليون جنيه حتى نتمكن من دفع الخطى بسرعة مضاعفة لانجازها في مواعيدها المقررة معا .

ان الخطة الأولى وهي تضاعف الجهد ، وتحقق هذه الاستثمارات الضخمة، كانت على يقين أن انتاج هذه المشروعات الكبيرة سوف يبدأ فيضه وعائده في السنوات التالية للخطة بإذن الله ، ولن يكون لها نصيب من عائد ما تحملت .. وكان المعادلة التي فرضها العمل الوطنى وفرضتها التنمية وتحقيق هذه المشروعات الكبرى في مواعيدها .. أن تتولى الخطة الأولى التمويل والتنفيذ والبناء بدون عائد وان تبدأ الخطة الثانية من جنى العائد والطاقة والانتاج .

ثالثاً - عدم تحقيق التنسيق والتكامل بين القطاعات

(أ) لقد ورث مجتمعنا من رواسب الماضي ظاهرة خطيرة ، هي انفصال كل جهاز من الاجهزة القائمة على تنفيذ المشروعات بعقلية القطاع الذي تتبعه ولمصلحته فقط ولو أدى ذلك الى الاضرار أو اللامبالاة بغيره من القطاعات . . . وذلك ينتج عنه أن كل جهاز يهمل النظر بالقدر الكافي لما يرتبط بهذا القطاع من مشروعات أخرى وقطاعات غيره في المجتمع ، وكلها تنتظم في إطار حي واحد ومتكامل هو إطار الاقتصاد القومي .

ويجب الاعتراف بأننا لم ننجح بعد النجاح الكامل في علاج هذه المشكلة المترسبة من النظام القديم البالي . . . وإذا كانت قد بذلت في هذا السبيل جهود لا بأس بها فمن الواجب ان نواصل بذل الجهد الكبير حتى نقضى على هذه الظاهرة قضاء جذريا .

وكان من آثار ذلك أن اندفع كل قطاع في تنفيذ بعض مشروعاته دون أن يتم الربط والتنسيق الزمني أو البشري أو المادي بين ما ينفذه هو ، وبين ما يلزم تنفيذه من القطاعات الأخرى استكمالا لهذا المشروع أو ذاك . .

وظهر ذلك بصورة مجسمة فى بعض مشروعات الادارة المحلية ، التى كانت متعطشة لتنفيذ المشروعات الكثيرة والمختلفة ، فكان المستشفى يقام مثلا ويتأخر وصول الاجهزة اللازمة ، أو لا يحصل على كل ما يلزمه من اخصائيين وأطباء فور الانتهاء من التشييد . .

كان المصنع يقام ويتم تركيب الاجهزة ، قبل توصيل القوى الكهربائية . . أو كانت آلات المصنع تصل قبل أن تستكمل مبانيه أو قبل أن ينتهى تمهيد الطرق الموصلة اليه، أو كان المصنع يقام وتتم كل المنشآت اللازمة ويكون هناك قصور فى توفير المواد الخام اللازمة ونقلها اليه بالسرعة الكافية . . .

وقد ظهر خلال المتابعة السنوية لتنفيذ الخطة وتقييم خطوات العمل الوطنى أن بعض المشروعات نفذت ، دون أن تتأكد الجهة المنفذة من سير التنفيذ بواسطة الجهات الاخرى المرتبطة بها أو المعتمدة عليها والمشاركة معها فى عمليات التنفيذ بنفس المعدلات .

وعلى الفور تمت مواجهة هذا الموقف عن طريق تعديل أسلوب الميزانية السنوية فى السنتين الاخيرتين من الخطة بما يحقق تكامل المشروعات وتناسقها ، مهما اختلفت قطاعات التنفيذ أو جهات الاعداد . .

(ب) أما الوجه الآخر من عدم تحقيق التنسيق والتكامل بين القطاعات ، فكان أيضا من ميراث المجتمع القديم ، حين كانت هناك أجهزة ومؤسسات متشابهة فى الانتاج ، لكن كلا منها كانت تعمل بطريقتها وأسلوبها وأهدافها الخاصة . .

ولقد ظلت الى فترة طويلة فى الخطة الخمسية الاولى ،
هذه الظاهرة برغم اختلاف مفهوم التطور الاقتصادى الشامل
فى المجتمع الاشتراكى عن سياسة التنافس غير المشروع
والتصارع والانفصال الذى يوجد فى أجهزة متشابهة فى
المجتمع الرأسمالى ..

ومن ناحية أخرى فان انتاج الوحدات الصغيرة سواء
كانت شركات أم مؤسسات أم أجهزة ، يتحمل نفقات كثيرة ،
تضعف ولا شك من القدرة الاقتصادية والانتاجية ومن الكفاية
الفنية ..

وبدأ تجميع وحدات الانتاج الصغيرة ذات العمل
المتشابه والانتاج الواحد فى وحدة اقتصادية كبيرة ، أصبحت
لها امكانيات فعالة وكفاية اقتصادية عالية الى جانب ما أمكن
توفيره من النفقات الكثيرة التى تتحملها كل منها سواء فى
أجهزة الادارة والرقابة أم فى ادارات الحسابات والمتابعة وغير
ذلك . وفوق هذا فان تجميع هذه الوحدات الصغيرة ، ذات
النوع الواحد ، يؤلف قاعدة اقتصادية وانتاجية كبيرة ، مما
يؤدى الى سهولة الاشراف الادارى والفنى ، والرقابة الحسابية
لعمليات الانتاج .

رابعاً - عدم استكمال أجهزة القطاع العام

وضعت الثورة المصرية منذ بدايتها النواة الأولى للقطاع العام فى المجتمع الاشتراكى وهى تهدف من وراء ذلك الى ضمان حسن سير عملية الانتاج فى طريقها المحدد من أجل الكفاية وفى سبيل توفير العدل باعتبار أن هذا القطاع ملك للشعب بمجموعه . ولقد وضع النضال الوطنى لجماهير الشعب الأساس للقطاع العام حينما استرد المصالح الاحتكارية وأعادها الى الملكية العامة للشعب . واستمر تزايد القطاع العام تدريجيا من عام ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٦١ . . . الا أن قوانين يوليو ١٩٦١ وثورتها العميقة ، خطت خطوات كبرى فى هذا السبيل . ومكنت القطاع العام من موقعه الطليعى وامكانياته ودوره بعد أن أضافت اليه المشروعات الكثيرة الهامة الى جانب ما أنشئ من مشروعات جديدة خلال سنوات الخطة . .

ولقد واجهت القطاع العام مشكلتان رئيسيتان حينما امتدت آفاقه الى أبعاد ما بعد قوانين ٦١ و ١٩٦٣ وهما :

أولا : عدم استكمال الاعداد اللازمة من الكفايات القادرة والقيادات والاجهزة الفنية الكافية التى يمكن أن تحمل

مسئولية القطاع العام بعد أن أصبح مداه واسعا وابعاده ضخمة ليؤدي دوره الطليعى فى خطة التنمية .

ان عدم كفاية الخبرات الفنية مشكلة تواجه كل الدول النامية . . وان كنا أسعد حظا من غيرنا ، حيث قد بدأنا نحمل مسؤولية القطاع العام بأعداد من الفنيين تفوق ما بدأت به دول كثيرة غيرنا . .

لكن المشكلة ظهرت بوضوح عندما أسند الى القطاع العام تنفيذ المشروعات الكبيرة التى استهدفتها خطة التنمية ، فى وقت لم يكن القطاع العام يملك أجهزته الفنية الكافية والقادرة بعد .

ولقد أثر هذا الوضع بالضرورة على كفاية التنفيذ فى بعض النواحي وخاصة فى بداية الخطة .

الا انه مع مرور سنوات الخطة اكتسب القطاع العام خبرات جديدة ، لم يكن من المستطاع أن تتحقق بغير الممارسة العملية ، التى باشرها القطاع العام واقعيا فى تنفيذ مشروعات الخطة ومواجهتها .

ثانيا : كانت مشكلة ايجاد قيادات متخصصة وعلى درجة عالية من الكفاية والخبرة العلمية والفنية للقطاع العام ، من أصعب المشاكل التى واجهتنا كما واجهت غيرنا من البلاد التى تبدأ تجربة التنمية على نطاق واسع .

وكان أمامنا أحد أمرين :

١ - أما تأجيل قيام القطاع العام نفسه فترة من الزمن

حتى نتمكن من اعداد وتوفير القيادات الفنية الكاملة اللازمة له . . وذلك أمر خطير لا يمكن قبوله ، فمعناه أننا كنا نترك ثروة المجتمع ومشروعات التنمية وغيرها نهبا لاستغلال القطاع الخاص المستغل سنوات قد تطول ، وكان المجتمع وهو يبنى انما يعطى الفرصة للاستغلال أن ينمو ويضاعف من حصيلة الاستغلال التي كان يتطلع اليها الطامعون والمتربصون من المستغلين .

هذا فضلا عن حاجة القطاع العام دائما الى سنوات من الممارسة والتجربة لا تقل عن السنوات التي كان قد قضها في الخطة الخمسية الأولى وهو تحت سيطرة الشعب وملك له . . .

٢ - والحل الآخر هو خلق القطاع العام ، بالقيادات التي يمكن اختيارها في فترة البدء به ، والعمل باستمرار على تحسين هذه القيادات كفاية وعددا ، شيئا فشيئا . . . وهذا هو الحل الذي تم الأخذ به . . .

ولقد اختير الجزء الأكبر من هذه القيادات ، من بين الإدارات الحكومية في كثير من الحالات . . وقد نقلت هذه القيادات - للأسف الشديد - روتين الإدارة الحكومية والاسلوب البيروقراطي الى القطاع العام . وكان ذلك من عوامل ظهور التعقيدات المكتبية والروتينية التي أصابت بعض جهات القطاع العام وعانت منها ، مما أثر في كفاية وسرعة تنفيذ بعض مشروعات الخطة ، بل أثر في بعض الحالات على تكاليفها .

واذن فلا بد أن تبذل الجهود المستمرة خلال الخطط المقبلة ، لازالة هذا الوضع والقضاء عليه . . .

وفى رأينا - ودون استباق للتحليل الوارد فى الفصل الثالث - اننا لن نستطيع مواجهة هذه المشكلة، الا عن طريق التكوين السياسى القوى لقيادات القطاع العام ، بحيث تكتسب هذه القيادات ثورية سياسية ، وتنظر الى الأمور بالمفهوم والادراك السياسى ، وتحس بالمسئولية السياسية بالاضافة الى خبرتها الفنية والعلمية .. وذلك يجعلها تحطم قيود الروتين والتعقيدات المكتبية ، وتكون قوة انطلاق للقطاع العام دون شك ...

واذا كان عدم استكمال أجهزة القطاع العام قد أثر على الخطة فى كفاية التنفيذ - وفى سرعة التنفيذ - وبالنسبة لبعض الحالات فى تكاليف التنفيذ ، فانه بالاضافة الى هذا كله ، قد فتح الابواب أمام القطاع الخاص ، وأتاح الفرصة له لكى يقوم بعمليات استغلال فى بعض الميادين .

قَامَسًا - الظواهر الاستغالية للقطاع الخاص

١ - فى كل عملية تنمية ، توجد بعض الاختناقات ، التى ترجع أسبابها الى عدم توافر سلعة معينة ، مع الطلب التلقائى عليها ، خاصة اذا كانت هذه السلعة متوقفة على عملية استيراد .. واما لعدم توفر السلعة فى فترة زمنية معينة .

كما يساعد أيضا على هذه الاختناقات ما يقوم به المستهلكون أنفسهم من عمليات تخزين السلع .

٢ - اذا لم يكن القطاع العام قد استكمل أجهزته بصورة فعالة ، فان هذا ، بطبيعة الامور ، يوقع القطاع العام فى بعض صور القصور ، أو الأخطاء التى تحدث اختناقات هى الأخرى ، وبالتالى ترفع من التكاليف ...

وكلا هذين العاملين قد حدثت لهما أمثلة عديدة خلال الخطة الخمسية الأولى ، فاستغل القطاع الخاص هذه الأمثلة ، وانتهاز كل فرصة من هذه الفرص ليقوم بعمليات زادت من الاختناقات ورفعت من أسعار السلع ومن تكاليف تنفيذ الخطة فى بعض المشروعات .

ومن أهم الأمثلة على ذلك مثالان :

(٩ و ١٠) سنوات التحول الاشتراكى - ١٢٩

(أ) التجارة :

كان التجار يختزنون بعض السلع ، ويخلقون حالة النقص فيها ، بحيث تبدو نادرة . . . في صورة مصطنعة تزيد بالطبع من حدة الاختناقات الموجودة والعادية ، ويستفيدون من ذلك برفع الأسعار . . .

ونظرا لضيق دائرة القطاع العام نسبيا حتى الآن في قطاع التجارة الداخلية ، فإن القطاع العام لم يستطع أن يتخذ الاجراءات اللازمة لمواجهة هذه العمليات الاستغلالية في بعض السلع .

(ب) المقاولات :

لجأ جهاز القطاع العام في المقاولات - بسبب عدم استكمال أجهزته في البداية ، وبسبب السماح بوجود قطاع خاص للمقاولات الى جواره - الى الاستفادة من جهود القطاع الخاص ، باعطائه عمليات من الباطن . . .

ونتيجة ذلك ظهور أثرين :

١ - استغلال القطاع الخاص لهذا الوضع ، فأخذ في رفع أسعار العمليات التي يعهد اليه بها ، حتى في ظل عمليات المناقصات ، اذ كان من السهل أن يتفق معا مقاولو القطاع الخاص فيما بينهم ، على حدود دنيا لا ينزلون عنها في أسعار مقاولاتهم - وقد زاد هذا الاسلوب الاستغلالي من ارباح القطاع الخاص في المقاولات بصورة استغلالية غير مقبولة .

٢ - زيادة تكاليف عمليات التشييد والبناء ، وهي التي

تمثل ما بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من قيمة استثمارات الخطة الكلية .

وظهر ذلك بوضوح منذ السنة الثالثة للخطة حيث تبين أن تكاليف التشييد زادت بحوالى ٢٥ ٪ فى تلك السنة عن سنة ١٩٦٠/٥٩ ، وأن النسبة الكبرى من هذه الزيادة تركزت فى عوائد حقوق التملك ، أى فى الأرباح التى تعود على المقاولين .

وقد اتخذت الدولة عندئذ اجراءات لعلاج هذا الوضع ولمنع هذا الاستغلال . . .

ويمكن القول بأن هذه الاجراءات بعد احكام تنفيذها سوف تستبعد أثر هذا العامل .

ولكن يبقى استغلال القطاع الخاص فى التجارة - هذا الوضع من شأنه لو استمر أن يؤدى الى ما يأتى :

١ - استمرار ظاهرة الندرة المصطنعة واختفاء كثير من السلع وتداولها فى السوق السوداء .

٢ - وجود تيار مضاد لاعادة التوزيع مما يضعف أثر تحسين عدالة التوزيع الذى تستهدفه الدولة - اذ سيترتب على رفع الاسعار بواسطة التجار زيادة أرباحهم ، مما يقطع جزءا من دخل قوى الشعب العاملة لكى يذهب الى التجار دون مبرر اقتصادى - الأمر الذى يترتب عليه حدوث تركيز فى الدخل لمصلحة هؤلاء التجار - هذا الدخل الزائد :

(أ) اما أنه يوجه لصور من الاستثمار غير تلك التى تحددها الخطة ، وبذلك تنشأ اختلالات فى التوازن لا يمكن التنبؤ بها ، ويفاجأ الاقتصاد القومى بآثارها بين الحين والحين .

(ب) وأما يوجه لبعض صور الاستهلاك في الكماليات،
في الوقت الذي تقيد بالضرورة انتاج واستيراد هذه السلع
الكمالية ، فترتفع - مع هذه الظاهرة - أسعارها بشدة ،
وتخلق تيار ارتفاع في الأسعار ...

من هنا فان مواجهة مشكلة التجارة من أهم النواحي
التي يجب أن نلتفت اليها في اسسنوات المقبلة وعلى ضوء
توجيهات الرئيس جمال عبد الناصر الذي نبهنا اليها مرارا
في مؤتمرات وطنية ومناسبات كثيرة في الفترة الأخيرة ...

سارياً - العجز في ميزان المدفوعات

من الظواهر التي صاحبت الخطة الخمسية الأولى العجز الذي حدث في ميزان المدفوعات والذي بلغ حوالى ٤١٧ مليون جنيه .

فقد نفذنا استثمارات قيمتها ١٥١٣ مليون جنيه .

مولنا منها بالمدخرات المحلية ما قيمته ١٠٩٦ مليون جنيه .

ومولنا منها بالاقتراض من العالم الخارجى ما قيمته ٤١٧ مليون جنيه .

ولا شك أن هذا العجز يمثل عبئا على الاقتصاد القومى ، ولكن السؤال الهام هنا هو الآتى :

هل كان يمكن حدوث التنمية الاقتصادية بالمعدل الذى حدث بدون هذا العجز ؟

وهل يمثل هذا العجز خطورة على الاقتصاد القومى ؟

وللاجابة على هذين السؤالين يجب أن نشير الى ما يأتى :

١ - انه باستثناء القليل من الدول التى ضغطت استهلاك

شعوبها ضغطا شديدا خلال عملية التنمية - وهو حل استبعدناه لخلق الحافز الثورى للانتاج ، فان جميع دول العالم التى قامت بعمليات التنمية قد اعتمدت لدرجة ما على العجز الخارجى فى تمويل جزء من استثمارات التنمية اللازمة لها .

حدث ذلك فى الدول التى قامت بعمليات نمو فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين - من أهم أمثلتها الولايات المتحدة الامريكية نفسها حيث استمر ميزان مدفوعاتها فى عجز حتى الحرب العالمية الثانية ، بسبب عمليات التنمية التى حققها اقتصادها ، بعد الحرب العالمية الأولى .

وبعد أن نما الاقتصاد الأمريكى أخذ العجز يتحول الى فائض استطاع أن يسدد الديون السابقة ، وزاد عليها .

وحدث ذلك أيضا فى الدول المتقدمة التى تحطمت اقتصادياتها بسبب الحرب العالمية الثانية : فرنسا - انجلترا - المانيا - ودول أوربية أخرى وهى الدول الاعضاء فى المنظمة الاقتصادية الاوربية .

وعملية إعادة بناء هذه الاقتصاديات تسير فى الاتجاه نفسه مثل عملية التنمية تماما . لذلك اعتمدت هذه الدول على العجز مع العالم الخارجى - خصوصا مع الولايات المتحدة - حتى أعادت بناء اقتصادها . .

فليست الجمهورية العربية المتحدة اذن مثلا شاذة فى تاريخ التنمية وفى إعادة بناء اقتصادها . . .

هكذا فان أى نظرة الى قضية العجز فى ميزان المدفوعات يجب الا تنصب على الخيار بين العجز أو عدم العجز ، انما يجب

أن تتركز في الخيار بين تنمية الاقتصاد القومي لمصلحة الشعب
العربي في مصر أو عدم تنميته ...

٢ - إذا سمحنا بمبدأ إمكان حدوث عجز في ميزان
المدفوعات من أجل تحقيق التنمية ، فليس معنى ذلك أن يكون
استخدامه بغير حدود وبدون تحفظات .. المهم والأساس في
هذه الحدود والتحفظات جميعا أن يكون استخدامنا
بزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي حتى ينمو الانتاج ..
ويتولد من هذا الانتاج النامي في المستقبل فائض تصدير ،
يسد العجز ..

فهل حدث هذا فعلا ؟ ..

الجواب بالقطع : ان الطاقة الانتاجية زادت بالقدر الذي
يسمح فائضها بالتصدير الذي يسد العجز ...

فمع العجز الذي حدث تم ما يلي :

● زادت مساحة الارض المستصلحة في الخطة الاولى بحوالى
٥٣٦ ألف فدان ، تمثل طاقة ستستخدم لزيادة الانتاج ،
ولتحقيق زيادة الصادرات الزراعية جزئيا .

● زادت الطاقة الصناعية في جميع القطاعات ، مما سيؤتي
ثمراته التصديرية المتزايدة بالضرورة خلال سنوات ،
ويكفي هنا ذكر البترول والسماد والاسمنت والمنسوجات
والغزل .. الخ .

هذا فضلا عما توفره هذه الطاقة الصناعية من الاستهلاك
المحلي الذي كان يستورد من الخارج ويخصص له جزء من

حصيلة النقد الأجنبي ، وسوف تخصص بعدئذ لمواجهة سد العجز وزيادة التصدير . .

● زادت القدرات الفنية للشعب المصرى فى الوقت نفسه ، مما يتيح زيادة صادراته من المعلمين والأطباء والمهندسين وغيرهم من الفنيين الى الخارج ، وهو ما يدر دخلا بالنقد الاجنبى الى جانب الاستغناء عن خبرات أجنبية فى بعض النواحي بعد استكمال هذه الخبرات الفنية ، مما يوفر عملات صعبة كانت تدفع لهذه الخبرات الأجنبية . .

● زادت كفاية قناة السويس وقدرتها على مرور السفن الضخمة بها ، مما يرفع العائد المتولد منها بالنقد الاجنبى ، ومما ييسر استخدام هذا العائد فى سد العجز .

● زادت كفاية قطاع السياحة على اجتذاب واستيعاب أعداد ضخمة من السياح الاجانب والحصول منهم على النقد الاجنبى .

هذه هى الاستخدامات التى ستسمح بمواجهة سد العجز . وتأتى بعدئذ المدة التى سننتهى خلالها كلية من سد هذا العجز .

وهنا يجب أن نلاحظ ما يأتى :

١ - فى بعض الدول المتقدمة الكبيرة استمرت عملية العجز فى القرن التاسع عشر ما يزيد على ثلاثين سنة حتى انقلب العجز الى فائض يسد الديون القديمة .

٢ - فى الدول الاقتصادية التى أعادت بناء اقتصادها استمر العجز فى بعضها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى

عام ١٩٥٦ ، واستمر في بعضها الآخر حتى أوائل الستينات
أي ما بين ١١ سنة و ١٥ سنة ، وإذا كان العجز في هذه
الدول قد استمر هذه الفترة ، وهي دول ذات موارد ضخمة
وقدرات كبيرة ، فانبأ نجاول أن نقضى على تولد العجز تماما
خلال الحطة الثانية ، بحيث تقوم الحطة الثالثة والخطط التالية
بالسداد من الفائض ، بسهولة ويسر . .

ومعنى ذلك ان فترة العجز عندنا سوف تستمر
بالاضافة الى سنوات الحطة الاولى ، سنوات الحطة الثانية
كذلك ، وهي فترة ضئيلة جدا بالقياس لما حدث في الدول
المتقدمة المشار اليها .

سابقاً - عدم الاستفادة بمزايا بعض السلع المصرية في التصدير عند وضع الخطة

ان جزءا كبيرا من القصور في التصدير خلال سنوات الخطة وعدم وصوله الى الدرجة المرجوة ، يرجع الى اننا عند وضع الخطة سنة ١٩٥٩ لم نخصص صناعات ونركز عليها في التصدير . . ولم نضع في الحسبان ضمن اعداد اطار الخطة امكانية الاستفادة الكاملة من مزاياها في انتاج بعض السلع التي يمكن أن نخصص مصانع كاملة فيها ، ليكون انتاجها مقصورا على التصدير وغزو الاسواق الدولية وهو قادر على ذلك ولا شك ، اعتمادا على المزايا التي تجعلنا في وضع أحسن من غيرنا بين الدول المنتجة لهذه السلع .

ان وضعنا النسبي من حيث عناصر الانتاج وتوافر الخبرة العالية يجعلنا أكثر امتيازاً على كثير من دول العالم في انتاج المنسوجات القطنية مثلاً . .

وأكبر الدول تقدماً في الصناعة مثلاً شعرت بهذا التفوق الذي نحققه عن جدارة في انتاج هذه المنسوجات . . وأصبحت هذه الدول لا تخشى منافستنا وحسب ، بل انها اليوم أصبحت ضمن الدول الكثيرة المستوردة لمنسوجاتنا القطنية وللغزل المصري .

كذلك فان السماد المصرى من السلع الهامة التى
يتزايد الطلب العالمى عليها سنة بعد أخرى ، ولا بد أن نضع
فى الحسبان اقامة المصانع التى تكفى الاحتياجات المحلية الى
جانب ضرورة تخصيص مصانع لانتاج السماد المصرى
للتصدير ..

ونفس القول ينطبق على صناعات كثيرة أخرى كالبتروول
والاسمنت والسكر والجلود والملابس الجاهزة .

وفى نطاق السلع الزراعية ، كان من الواجب أن نعمل
على زيادة صادراتنا من أنواع اضافية للسلع الزراعية ،
نصدرها جنبا الى جنب مع صادراتنا التقليدية من القطن
وغيره ، واذا كانت الخطة الخمسية الاولى قد خطت فى هذا
المضمار خطوات طيبة ، فنحن فى حاجة الى خطوات أكبر .

ان امكانيات كبيرة يمكن أن تفتح أمام صادراتنا من
الارز والخضروات والفاكهة والزهور والبصل والثوم .. ولقد
واجهت الخطة الخمسية الاولى قصورا فى هذه الناحية بسبب
عدم التنظيم الزراعى والصعوبات التى صادفت عمليات
التصدير ..

ان مناخ بلادنا وموقعنا الجغرافى ، وفترة ظهور كثير
من أنواع الحضر والفاكهة والزهور على مدار السنة ، يجعل
لنا مميزات نسبية هائلة فى التصدير ..

ثامناً - المركزية الموروثة من النظام المتخالف المستقل والنقص في بعض نواحي التفصيل لفتى وإيرار

ورثت الثورة من عهود الاستغلال صورة المركزية التي كانت تتفشى في الوزارات والمصالح .. وأمنت الثورة أن المركزية تتنافى مع روح المجتمع الاشتراكي ، وهو يقيم بناءه الاقتصادي والاجتماعي على أسس جديدة وثورية .

وبرغم انه تم خلال الخطة الخمسية الاولى اصدار قانون الادارة المحلية ، وحقت أجهزتها نجاحا ملحوظا في تحقيق اللامركزية في كثير من النواحي ، وبرغم ان قوانين يوليو قد ضمنت التمثيل الديمقراطي لقوى الشعب العاملة في المجالس والهيئات والادارات ، الا ان مزيدا من النجاح سوف يتحقق لمحو هذه السمة الموروثة من مجتمعات ما قبل الثورة ، وذلك حينما تستكمل التنظيمات الشعبية أجهزتها، وهي التي تستطيع أن تلمس عن قرب مشكلات المجتمع في القرى والمدن ، وهي تعيش مع الجماهير هذه المشكلات ..

وقد استهدفت القوات التي صدرت خلال الخطة الخمسية الاولى ، بشأن تنظيم الاجهزة الادارية في الحكومة ومؤسسات القطاع العام ، أن تؤدي هذه الاجهزة دورها

الطلبيعى فى البناء الاشتراكى ، وازالة صيور المركزية الموروثة ومحو الامتيازات. الطبقية من أى نوع ، حتى تكفل التقدير والتقييم السليم مع الحركة السريعة فى كل عمل يؤدى فى المجتمع وللشعب ، سواء أكان انتاجا أم خدمات أم ادارة .

وكان لزاما أن يتطور مفهوم الوظيفة العامة بحيث يتلاءم مع قيم المجتمع الاشتراكى وطبيعته وأسلوبه . . .

ولقد ضمنت القوانين التى صدرت فى القطاع العام أو للعاملين فى الدولة أن الوظيفة تقوم اليوم على أساس طبيعة العمل وما يتطلبه من مجهود وخبرة وعلم دون الاعتماد على المعيار الشكلى الذى كان مرتبطا بالمؤهل وحده . .

وذلك أفسح أمام المجيدين وذوى الكفايات الترقى الى درجات لم يكن فى مقدورهم أن يصلوا اليها فى الماضى ، كما قضى ذلك على ماكان يحدث عادة من بقاء العاملين فى درجات مجمدة مددا طويلة . .

وبذلك أعطت هذه القوانين العاملين مزيدا من المرونة والاستقرار ، يقضى على عوامل القلق والركود التى كانت تحد من ايجابيتهم وكفاياتهم . .

وجين بدأنا تنفيذ الخطة الخمسية الأولى - ضمانا لبلادنا أن تستفيد بكل مآلديها من امكانيات وموارد لتحقيق التنمية الشاملة - لم تكن نملك حينئذ الاجهزة الفنية ولا الخبرة العلمية والادارية الكافية لتحقيق برامج التخطيط الشامل كفاية وخبرة ، ودراية عملية . . وكان علينا أن نختار أحد أمرين :

● اما أن ننتظر حتى نتمكن من اعداد وتدريب وتهيئة الاجهزة الفنية الواعية والمدربة على التخطيط الشامل .

● واما أن نبدأ بما لدينا من امكانيات وأجهزة فنية ، ليست على درجة عالية من الكفاءة والكفاية حتى لا نتوقف عن المضي في التنمية الشاملة ، فاذا أخطأت أو حدث تقصير أصلحنا من أخطائنا من التقييم المستمر لأعمالنا وخطائنا .

وكان واضحاً ان ايجابية التقدم بالتخطيط العلمي الشامل ، برغم ماسيواجهنا من مشاكل وأخطاء ، وما قد يحدث من عثرات خلال تنفيذ الخطة ، هي أفضل من سلبية التوقف عند مستوى التخلف أو الانتظار خوفاً من الخطأ .

ان التقدم خلال الخطة الأولى دون تردد أو خوف والمضي بالتجربة والخطأ وبالأعداد القليلة من الخبرات الفنية والادارية - هو الذى صنع لمجتمعنا اليوم ذخيرة عالية ومتجددة من الخبرة العلمية والكفاية الفنية والاعداد الهائلة من ذوى الدراية فى المجالات المختلفة .

بل انهم اليوم ، وبعد سنوات الخطة الاولى ، يعتبرون بمثابة ذخيرة متجددة وخلايا تتضاعف وتموج بالحياة والأمل، وتستطيع أن تمد الخطة الثانية وكل تجربة جديدة وخطوة قادمة بجميع احتياجاتها من الذخيرة والعلم والفن والدراية .

نابغاً - بعض نواحي الإسراف في الإنفاق ومحليات الإنتاج

ليس من شك أن الاسراف ، في أية صورة وبأى قدر،
يعتبر علة اذا أصابت المجتمع المتطور النامي فان خطورتها
تمتد ولا شك الى طاقاته وانتاجه ومدى قدرته على التقدم .
ان العمل الوطنى يحتاج الى مراجعة أوجه الانفاق
وعاداتنا الاستهلاكية ضمانا لمنع الاسراف الذى لا مبرر له ،
سواء حدث هذا الاسراف على المستوى الحكومى أم فى القطاع
العام أم على المستوى الفردى الخاص . . ولقد نبهنا الميثاق
الى هذه الآفة فقال : « ان الاسراف ، حتى وان لم تتبعه
استفادة شخصية هو نوع من الانحراف ، لأنه اهدار لثروة
الشعب » التى هى طاقة معركة التطوير . وعند متابعة
وتقييم الحطة كل سنة تبين لنا ان الاسراف له وجهان :

الوجه الأول :

يتميز بالطابع المظهرى وأصحابه يهتمون بالشكل
الخارجى أكثر من اهتمامهم بكفايتهم فى الانتاج .
وبدا ذلك على سبيل المثال فى تكاليف الابنية
والمنشآت وطابع الاسراف الواضح فيها .

وهناك طابع آخر يتمثل فى الحرص من البعض على الحصول على امتيازات عينية يختص بها كبار الاشخاص فى الشركات والمؤسسات والاجهزة الحكومية . واذا كانت مقاومة هذا النوع من الاسراف قد بدأت بالفعل الا انها لم تؤد الى زيادة ملموسة فى الميزانية لكن النظرة اليها يجب أن تتركز من جانب خطورتها الاجتماعية ، لانها تشكل نوعا من الانحراف والروح المظهرية غير المقبولة التى هى عدوة السلوك الاشتراكى .

الوجه الثانى :

ويبدو فى عدم رفع الكفاية الانتاجية بالقدر المطلوب، وعدم الاستفادة بالبحث العلمى ، مما يسبب هبوطا فى نوعية الانتاج فى بعض الاحيان أو ارتفاع تكاليفه فى أحيان أخرى .

ان الارتفاع بالكفاية الانتاجية فى ظل الاشتراكية أكثر سهولة منه فى ظل النظام الرأسمالى ، اذا ما أحسنا الاستفادة من التطور العلمى الحديث ومن الاجهزة العلمية المتخصصة لاستخدام الفن الانتاجى المتقدم وتوعية العاملين وتدريبهم .

كما أن الكفاية الانتاجية تتوقف - الى درجة كبيرة - على اتقان العامل لعمله والحرص على وسائل الانتاج حتى تزداد هذه الكفاية ويزداد بالتالى أجر العاملين دون ارتفاع فى تكاليفه ، والعكس فى ذلك ينتج عنه اسراف خطر فى أجهزة الانتاج وقيمه . . ولقد كانت الجوانب الغنيمة من

الحافز الثورى الذى حققته الحطة الاولى للارتفاع بمستوى
معيشة العاملين ماديا وثقافيا ومعنويا وصحيا ، عوامل
أساسية من بين نتائجها دون شك الارتفاع بالكفاية الانتاجية
الى المستوى الذى نتمناه .

واذا كانت ثورتنا الاشتراكية قد ردت الى العاملين
حقهم فى الاجر العادل وفى التأمينات والحقوق الاساسية
التي نص عليها الميثاق فان مسئولية العاملين فى السنوات
القادمة هى العمل على تقليل تكلفة الانتاج مع الارتفاع
بمستواه حتى يمكن أن يستمر التحسن فى أجورهم ومكافآتهم
ويرتفع البناء الاشتراكي شامخا .

هذا الى جانب أن الآفاق التي يمكن أن يفتحها التقدم
الحديث - بالاسلوب العلمى الصحيح لزيادة الكفاية
الانتاجية - انما هى آفاق واسعة أوسع من أن يصل الى
مداها التعبير .

الفصل الثالث

الاتحاد الاشتراكي
ودوره في تحقيق خطط التنمية

قبل

أن أتناول دور الاتحاد الاشتراكي العربي ، خلال المرحلة القادمة ، في دفع خطط التنمية وبلوغ أهدافها ، أرى من الأهمية بمكان أن أعرض عرضا سريعا لأهمية العمل السياسي لتحقيق التنمية في أي مجتمع من المجتمعات ، مهما كان مذهبه الاجتماعي ، وأيا كان النظام الاقتصادي الذي يلتزم به ..

وليس جديدا أن يكون التنظيم الشعبي عندنا - وهو الإطار الشامل لتحالف قوى الشعب العاملة وحركتها - قائدا ومحركا للحياة اليومية للجماهير من أجل تحقيق غاياتها في التنمية ..

وقد يبدو من النظرة السطحية أن الحديث عن التنمية تقتصر جوانبه على النواحي الاقتصادية والشئون الاجتماعية وحسب ، وإن قضية التنمية هي مهمة العاملين في المجالات الاقتصادية فقط .. لكن الحقيقة أن العمل السياسي كان وما يزال هو القوة الفعالة والمحركة لاندفاع المجتمعات في طريق التنمية ، والعمل السياسي المنظم هو القادر على تحريك الجماهير وتحديد الطريق لها وتجسيد الهدف أمامها ..

إن التنظيمات السياسية بأشكالها الكثيرة ، وظواهرها المتباينة ، عبر التاريخ ، كانت وما تزال هي التي تجمع حركة الشعوب دائما نحو هدف سياسي معين ، وتدافع عن الطريق الذي ترسمه نحوه ، وتحميه من الضعف أو التداعي إلى مسالك أخرى .. لأن الهدف الذي تضعه التنظيمات السياسية مرتبط بها مصيريا ومصالحيا ..

التنمية ودور التنظيمات السياسية في التاريخ

يؤكد الواقع التاريخي في وضوح لا يقبل الجدل أن الدول الاستعمارية ما استطاعت أن تحقق التنمية على أرضها إلا عن طريق نزح ثروات الشعوب ، واستنزاف جهد أبنائها واستغلال كل خير تمنحه هذه الأرض ، لمصلحة القوى الرأسمالية وراثتها ..

لكن .. هل كانت القوى الاستغلالية والرأسمالية بأفرادها ، قادرة أن تغزو دولا وقارات بمفردها ؟ .. وهل كانت تستطيع البقاء عصورا متتالية ، تنزح ثروات الشعب ، دون أن تكون هناك جيوش معبأة ، وقوية ، قادرة على حمايتها وهي تنهب وتعتصر في مقدرات الأمم ؟

كأفراد وجماعات لم يكن في قدرة القوى الاستغلالية أن تمارس هذا الذي فعلته في دول العالم وشعوبها ، بغير الجيوش والاساطيل والسلاح والقوة الغاصبة ..

ومرة أخرى يؤكد الواقع التاريخي ان الشعاعات والنعرات السياسية ، اصطنعتها قوى السيطرة هدفا أمام شعوبها في القرون الوسطى ، تتغنى بمجد الامبراطوريات التي لا تغيب عنها الشمس ، وسلطان التيجان وسيادتها على أرجاء الأرض ..

كانت هذه الاهداف السياسية والدعوة اليها ، بمثابة طاقة الاندفاع للشعوب في ذلك العصر .. تعبى المشاعر والحماس في الجيوش الاوربية ، لتحارب وتحمل الحياة والمشقة في الادغال والاحراش وفوق رمال الصحراء ، بل أن تشعر بالفخار والاعتزاز وهي تحس انها تساهم في تحقيق هذا الأمل السياسى .

والدول التي كانت تمارس مغامراتها في الاستعمار والسيطرة ، وضعت الامل أمام جيوشها وشعوبها في ازدهار الامبراطوريات واتساع أركانها والابقاء على أعلامها مرفوعة تسود البحار وتعلو قمم الجبال وتصل الى خط الاستواء وتمتد حتى القطبين فى الشمال والجنوب .

وكانت الرأسمالية وهي المسيطرة على كل الثروة وكل المقادير ، تغذى وتنمى هذه المشاعر ، وتجدد الحوافز وتثير النعرات الطنانة ، وتقود هذا الاندفاع حتى لا تتوقف الجماهير ولا تضعف قوة اندفاعها ..

وعلى أكتاف الجيوش الغالبة الغازية ، المدفوعة سياسيا بأناشيد الامبراطوريات وتحت أعلامها .. ومن ثروات الشعوب المغلوبة والمستضعفة ، تمت التنمية فى قلاع الاستعمار وقواعده ..

وحين كانت قوى السيطرة والاستغلال ، تحس وهنا أو ضعفا فى الاندفاع أو ترددا وتساؤلا من قوات الاحتلال، كانت تصطنع الدوافع وتصور هدفا سياسيا قائما ، حين تعلن ان شعب الدولة صاحبة الامبراطوريات ، لا يستطيع

أن يعيش بمستواه الذي يحياه أكثر من أيام اذا تخلى عن
حدود امبراطوريته وانحسرت آفاقها المترامية ..

وبرغم ظهور الاحزاب الكثيرة فى الدول الاستعمارية
مع القرن التاسع عشر ، وبرغم اختلاف السياسة الداخلية
لكل حزب ، بسبب التصارع على المصالح الطبقية لكل منها
فى المجتمعات الرأسمالية ، فانها جميعا كانت تلتقى وتتفق
معا على هدف واحد تحرك الجماهير وتدفعها اليه وهى تجسد
مجد الامبراطوريات ومصيرها ومكانتها ، وموقع أعلامها
تحت الشمس ..

ومن ناحية أخرى فان الثورات الشيوعية ، التى حققت
التنمية فى بلادها ، تحركت جماهيريا نحو أمل سياسى
وهدف بلورته ونادت به الاحزاب الشيوعية ورسمت الطريق
الموصل اليه ، حتى تتمكن من اللحاق بالعالم الآخر فى
تطوره وتقدمه وحتى تستطيع ان تحمى مجتمعها من عداوة
القوى الاخرى المواجهة على الطرف الآخر من العالم ... ثم
تريد بعد ذلك تحقيق السبق عليها ..

كانت حركة الجماهير وحماسها وآمالها عملا سياسيا
أولا وأخيرا ، أمامه ومن خلفه تنظيمات الاحزاب الشيوعية
تقود العمل السياسى وتجدد من طاقات الشعوب وتحمى
خطاها ..

حتى فى المجتمعات الفاشية التى أقامت التنمية على
أرضها ، كانت التنظيمات السياسية هى التى تقود ، وهى
التي تغذى حركة الجماهير اليومية فى الطريق الذى يوصلها
الى أملها السياسى فى « ألمانيا الكبرى وألمانيا فوق الجميع »

وغير ذلك مما لانزال نذكره عن الاهداف السياسية التي
رسمتها التنظيمات السياسية الفاشية أمام الجماهير وجذبت
حركاتها اليها وقادتها الى الحرب العالمية الثانية ..
ونصل الى ثورات الدول النامية .. البلاد التي عانت
من الاستعمار والاحتلال ... ولم تتركها قوى السيطرة الا
وهي مثخنة بالجراح ، واهنة القوى قاصرة عن اشباع جماهير
شعبها ، لاعتمادها كلية على دول الاستعمار وقوى
السيطرة ..

كانت خلال عصور الاحتلال تحاول أن تغضب أو تثور
مطالبة بحقوقها الشرعية في الاستقلال واستثمار ثرواتها وجهد
أبنائها ، لكنها كانت تواجه القهر العسكري والخنق
الاقتصادي القاتل .. فتستكين وتستسلم الى حين ..

ومنذ بدأت الاعلام الوطنية ترتفع في عهد الاستقلال
السياسي للشعوب التي ظلت تحت نير الاحتلال قرونا طويلة ،
أخذت الثورات الواعية فيها من تجارب الماضي ومن عذابه
دروسا لحاضرها ومستقبلها .. وحددت هذه الثورات أملها
السياسي في تدعيم الاستقلال السياسي والحياة الفضلى
واقامة القاعدة الاقتصادية وكلها تتركز في هدف سياسي
عظيم هو التنمية ..

وعن طريق التنظيمات الشعبية والسياسية ، أخذت
هذه الثورات الواعية ترسم الطريق الى تحقيق التنمية ،
فتنظم حركة الجماهير في طريقها ، وتقود اندفاعها اليها ،
مرددة دعاء الحرية الكاملة والخلاص من الاستعمار القديم
والحديث ، والسيطرة الاجنبية ، مذكرة شعبوها بمحن الماضي
وعذابه ، مصورة الغد المشرق بالامل والحياة الفضلى ، مؤكدة

انه ما من قوة تحمى الطريق الى هذه الحياة المرتقبة وتوصل الجماهير اليها ، سوى التنمية التى هى ضرورة حتمية ولازمة للتقدم والتطور ..

ان التنظيمات السياسية الواعية والقادرة فى الدول النامية ، تستحث حركة الجماهير المنتظمة ، حتى تسابق الزمن وتقطع المسافات الشاسعة بين التخلف والتقدم ، لتصل بالتنمية الى ما وصلت اليه شعوب أخرى غيرها ، ويتحقق النجاح لهذه التنظيمات السياسية والشعبية اذا أحسنت قيادة الجماهير المتعطشة الى الحرية والتقدم والعدل الاجتماعى والحياة الفضلى ، واذا رسمت لها الطريق واضحا، وتصدت لكل خروج عنه أو تهديد لمسيرة شعوبها نحو أملها السياسى الواضح ..

تلك اذن ظاهرة من ظواهر التاريخ عامة .. التنمية كانت دائما هدفا وأملا سياسيا ، قبل أن تكون اجراءات اقتصادية ..

والتفسير البسيط لهذه الظاهرة هو ان حركة الانسان لا تقدر على البناء والتنمية تلقائيا ، دون أن تكون عملا منظما نحو هدف معلوم تسعى اليه بالامل المتجدد ، وترى فيه مصلحتها ومصيرها ، فتندفع لتشارك فى العمل التاريخى الكبير ..

وراء مثل هذه المسيرة المنظمة الواعية وأمامها ، يقف التنظيم السياسى الذى يستطيع أن يعبر عن أمل الجماهير ويكشف لها الرؤية ، ويغذى خطى حياتها بقوة الدفع حتى لا تضعف أو تهن أو تتوقف ..

ان حركة الانسان اذا أخذت الصورة الرتيبة ، وليس لها من هدف الا أن يأخذ الانسان من الحياة ماتجود به عليه، سرعان ما يصيبها الضعف والملل .. ويتسرب الى نفس الانسان شعور الجمود واللامبالاة والسلبية .. حينئذ لا يعرف الانسان قيمة العمل الذى يؤديه وأثره فى المجتمع، بل يصل به الأمر فى جموده هذا ، أن لا يدرك قيمة نفسه ..

أما اذا ما أحس الانسان فى حركته اليومية بهـدف سياسى ، يسمو على رتبة الحياة اليومية المملة ، ويفتح أمامه الأمل فى مستقبل أفضل ، وقيمة انسانية أعلى ، بحيث يرتبط حاضره بهذا المستقبل المشرق ، فان هذا الامل يعطى قوة متجددة ، تتغلب على الملل والسلبية ، وتجعل لكل حركة أهميتها وقيمتها ، ولكل مجهود مهما كان وزنه وفى أى موقع تحقق أثره ووزنه .. أى ان الهدف السياسى يعطى الحياة الانسانية والعمل الوطنى ثورية ، والعمل السياسى يتابع خطاه ويتلمس مشاكله ، ويجعل كل فرد فى المجتمع يشعر بمسئوليته التاريخية فى حركة التغيير الكبرى ..

وتحضرنى هنا عبارة للرئيس جمال عبد الناصر فى اجتماعه بضباط وجنود المنطقة الشرقية بنادى القوات المسلحة بالاسماعيلية عام ١٩٦٤ ، قال فيها : « ان أى انسان مهما كان عمله يستطيع أن يؤثر وأن يغير فى المجتمع سلبا أو ايجابا ، ولا يقل تأثير عامل النظافة فى حى من الاحياء عن أحد رؤساء الادارات .. ولا يقل تأثير كاتب بسيط أو غفير يحرس منشأة عن رجل له رتبة رسمية أعلى ... وكلما كان للانسان هدف لخدمة المجتمع عن طريق عمله

واخلاصه وثوريته وسلوكه ، فان تأثيره يكون أهم وأكثر ايجابية »

ان وضوح الهدف أمام جماهير الشعب أمر لازم، لكنه لا يكفي وحده لتحقيق أمل المجتمع .. فان عمل الجماهير يحتاج الى التنظيم السياسى الذى يحرك مسيرة الجماهير ويوضح الرؤية أمامها .. يحتاج الى الرعاية والتوعية وتجسيد الهدف ، يحتاج الى القيادة القادرة المخلصة والمؤمنة بالجماهير وأملها .. وذلك هو الضمان الذى يجعل من حركة الجماهير وحياتها واندفاعها بهذا الامل ونحوه حركة منتجة واعية منتظمة وليست عشوائية ، تتجنب الدروب والمسالك الفرعية التى لا تصل بها الا الى متاهات الفراغ والضياع ..

ان التنظيم السياسى يحدد للجماهير أقصر السبل لتحقيق الهدف ويقودها اليه ..

ان التنظيم السياسى القادر يستطيع أن يخلق من العمل اليومى للجماهير فاعلية أكثر انتاجا وقيمة يحافظ معها على مواصلة الدفع الثورى ..

ان التنظيم السياسى القادر الواعى هو الذى يحصن حركة الجماهير من أساليب الخداع بالباطل ، ويتصدى بالحق لما يروجه ويخلقه أعداء الأمل وخصومه .

وكذلك فان التنظيم السياسى القادر الواعى هو الاطار

الذى يكتل القوى الجماهيرية لمجابهة ما يبدو من مخاطر أو يظهر من عراقيل ، أو يطرأ من انحرافات ، تؤدى الى عرقلة خطى الحركة المنتظمة والقوية الساعية الى هذا الامل أو تشتتها ...

وفوق ذلك فان التنظيم الشعبى الذى يستطيع دفع امكانيات التقدم ثوريا لمصلحة الجماهير وحماية المبادئ التى ارسنها القوى العاملة للشعب بعد كفاح طويل .

دور التنظيمات السياسية في مراحل التطور

مرت التنظيمات السياسية بعد الثورة بمرحلتين رئيسيتين :

الأولى :

مرحلة مواجهة الاستعمار ، وتمتد عبر سنوات معركة التحرير ضد الاحتلال البريطاني .

وفي هذه المرحلة تجمعت كل القوى الوطنية من أجل هذا الهدف السياسي المشترك، برغم تناقض مصالحها الاقتصادية والاجتماعية بصورة عنيفة... وضم هذا التنظيم كل المواطنين، فجمع في اطاره الرأسمالية الكبيرة والمستغلة الى جانب الحرفيين والرأسمالية الوطنية... جمع بقايا الاقطاع ممن ظلوا ملاكا للأراضي الواسعة بعد قانون اصلاح الزراعي الاول الى جانب الاجراء وصغار الزراع... جمع المثقفين والعمال والجنود في حشد لمواجهة الاحتلال البريطاني...

كان الهدف هو تحرير مصر من احتلال دام خمسا وسبعين سنة... وكان كل من هؤلاء ينظر الى هذا الهدف من زاويته الخاصة... العمال والفلاحون والجنود والمثقفون والحرفيون

والرأسمالية الوطنية المنتجة ، تنظر الى هذا الهدف أنه تحرير طريق الثورة الكبرى من عقبة الاستعمار ، ثم الاستمرار في الكفاح والثورة لتحقيق مبدأ جديد آخر من المبادئ الستة التي أعلنتها الثورة ، يليها مزيد من الانتصارات حتى تستكمل الثورة أهدافها وتنطلق الى الآفاق الارحب ...

وأما بقايا الاقطاع والسيطرة والرأسمالية الكبرى المستغلة والرجعية فكانت تنظر الى الثورة انها ستقف عند حد طرد الانجليز بعد أن طردت الملك حددت الملكية الزراعية بمائتي فدان للفرد... وكانت تعتقد أن ذلك قصارى ما تستطيع أى ثورة أن تحققه... وظنت أنه لو أقدمت الثورة على التنمية والتطور فان امكانيات التطور الاقتصادي فى أيديها وملكية الاجهزة الاقتصادية تحت سيطرتها وسوف تكون هى المستفيدة من ذلك بعد طرد أدوات الاستعمار الأجنبي ..

استمرت هذه المرحلة حتى خرج الانجليز أول مرة ، وبقيت مستمرة بعد تأميم القناة وبعد حرب السويس * ولكن الشعب وهو يخوض معركة التحرير ضد الاستعمار ، لم تخذعه المظاهر ، وحرص طول المعركة أن يعزل عن صفوفه كل الذين ترتبط مصالحهم مع الاستعمار ، وحرص فى الوقت نفسه الا يدمر الاطار السياسى الذى يضم كل المواطنين *

وتحددت فى حرب السويس القوى العاملة للشعب ، التى تصدت للعدوان وهرعت تحمل السلاح وتحارب فى بورسعيد من بيت الى بيت وتقف بجوار القوات المسلحة وتتمكن من اجبار الاعداء على الجلاء مرة ثانية فى عام واحد ...

وبعد الوحدة بدأت القوى الاستعمارية - وهي المندوحة الحاقدة - تنفث سموم الشك وتتحالف معها القوى الرجعية العربية التي وجدت قصورها تهتز وتكاد تتساقط على رؤوسها ... وبعد ثورة العراق أصاب الرجعية والاستعمار هلع من المد العربي ، وتأكد التحالف الرجعي الاستعماري الذي تربطه مصلحة المصير بين هذه القوى المتحالفة على الاستغلال ...

ولقد تساقطت على الطريق عناصر لم تقدر عقولها ونفوسها أن تسير حركة التاريخ وتطوره ، وانحرفت عن الطريق عناصر لم يكن من الغريب أن تنحرف وتهوى مع تيارات الانحراف والضياع ..

ان الشعب المصري بقيادته الواعية وقدرته الاصلية أدرك ، وهو يبدأ حركة أوسع مدى في التطوير والبناء ، أن الرأسمالية الوطنية المستغلة تريد أن تحول ناتج الجهد الثوري الى أرباح لها وبذلك تصل الى مواقع الاحتكار والسيطرة الاقتصادية من جديد .. ولذلك كان لابد من أن يسقط تحالف الرجعية ورأس المال المستغل ، وكان لابد أن يفسح المجال أمام التحالف الشرعي للقوى العاملة للشعب .. وانتهت المرحلة الاولى من مراحل التنظيم السياسي ، وانتهى الدور الذي قام به ...

الثانية :

مرحلة التحول الاشتراكي والثورة الاجتماعية التي تحققت بقوانين يوليو عامي ٦١ و٦٣ معبرة عن ارادة التغيير الشامل في مصر .

لقد كان مستحيلا أن يبقى الإطار السياسى الاول ، بعد أن انتقلت ملكية وسائل الانتاج وهياكله الى الشعب وسيطر عليها ..

وكان واضحا وقاطعا ان المجتمع الاشتراكى الذى تنتفى منه صور استغلال الانسان للانسان وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية، لا يمكن ان يكتمل بناؤه الا اذا كان العمل السياسى يرتكز على أساسين :

أولا : لن يقيم البناء الاشتراكى ، ويسانده ، ويضحي من أجله مخلصا ، الا الاشتراكيون ..

ثانيا : لابد أن يقوم التنظيم السياسى الكفء الذى يجمع قوى الشعب الحقيقية صاحبة المصلحة فى الاشتراكية ، لتنظيم جهودها ، ويجدد الحوافز الثورية لها ويتحسس مشاكلها واحتياجاتها ...

ومن هنا كان لابد من قيام الاتحاد الاشتراكى ، التنظيم الشعبى السياسى المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة ، يجمعها ويوجه حركتها فى كافة المجالات لتحقيق الهدف السياسى ، وهو اقامة المجتمع الاشتراكى ... مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع الاحرار الذى يكفل تكافؤ الفرص أمام أبنائه بالحق لا بالهوى ..

واذن ... فالاتحاد الاشتراكى الذى يضم طليعة النضال العربى ، ويتسلح بالوعى القائم على الاقتناع والايمان ، ويملك الحركة السريعة والطلايقة ووضوح رؤية الاهداف ومنابعها لا يمكن أن يحبس عمله ودوره فى الجوانب السياسية ويغفل تحقيق الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، فان هذه الجوانب مترابطة لا يمكن فصلها ..

دور الاتحاد الاشتراكي السياسي والاقتصادي والاجتماعي

إذا كان الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الذي يجمع كل الفئات والقوى الممثلة للجماهير الشعب ، فإن هذا المضمون السياسي الظاهر لا يحجب الدور الرئيسي الذي يجب أن يضطلع به الاتحاد الاشتراكي في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .. أي في نجاح خطط التنمية ..

وعلى ضوء تقويم الخطة الخمسية الاولى ، والدور الذي يجب أن يقوم به التنظيم السياسي الممثل لقوى الشعب العاملة نستطيع أن نستخلص أربع حقائق هامة :

أولا :

ان التنظيم السياسي طوال مرحلة الخطة الخمسية الاولى لم يحقق كل النجاح في دوره القيادي الهام في فترة كنا نمارس فيها أول خطة شاملة ، وندخل ميدانا جديدا في حياتنا لأول مرة ..

وهذا الدور يكمن في توعية الجماهير بمسئوليتها ، واشعارها بالهدف السياسي العظيم ، وتحريكها نحوه بالاقناع في طريق واضح صريح ، والقضاء بالضوء الكاشف على الأمل

السياسى الجديد الذى حددته قيادة التغيير الثورى ،
وأعلنت انه « الامل فى تحرير الانسان العربى تحريراً لا ظل
فيه للاستغلال أو السيطرة ، وقهره كل أسباب التخلف
ورواسيه القديمة » .

ثانيا :

لم يتمكن التنظيم السياسى من خلق القيادات الكافية
ودفعها الى الامام لقيادة الاعمال اللازمة لحطة التنمية الاولى،
باكورة الانطلاق فى التنمية الشاملة والطموحة ..

ولو تمكنا من توفير القيادات الثورية اللازمة لحمل
مسئوليات التنمية فى الحطة الاولى لاستطعنا دون عناء وبالفهم
السياسى أن نتغلب على صورالروتين الموروثة وقوى التعقيدات
الادارية والمكتبية البغيضة ..

لقد وضحت هذه الحقيقة فى بعض المشروعات والتحديات
والتجارب التى تحققت .. وكانت رائدة لان القيادة السياسية
كانت على رأس العاملين فى المشروعات ، تديرها بالمفهوم
السياسى وبالفكر ، والوعى الناضج ، وتمكنت أن تتغلب
على التعقيدات وأن تقهر صور البيروقراطية وتمحوها ..
وعلى سبيل المثال لا الحصر : ادارة قناة السويس ، تنفيذ
مشروع السد العالى - تهجير النوبة - استصلاح الأراضى -
مشروع مجارى القاهرة والجيزة .. الى آخر هذه المشروعات .

ثالثا :

حين كانت تشرف على التنفيذ بعض العناصر التقليدية
لم تتضح الرؤية أمام جماهير العاملين فى بعض القطاعات ،

فيما يجب أن تبذل من جهد . بل لقد كانت الانجازات التي تتحقق لمصلحة هذه الجماهير في بعض المواقع تبدو غامضة ومبهمة أمامهم . . في حين استطاعت القيادات السياسية في مواقع كثيرة أن تعمل بالفهم السياسي ، وتكشف بوضوح عن خطى العمل الثوري وجوانبه ، فكانت الجماهير تندفع بالايمان وبالأصرار والجهد الصادق والتفاعل الاصيل ، تحقق في معدلات الخطة أرقاما قياسية لم تكن في الحسبان .

رابعا :

استطاعت الانتهازية في ظل هذا المناخ السياسي أن تتسلل وتحاول بليلة الرأي العام وتضخيم المشاكل دون أن تواجه بالتنظيم السياسي الذي يكشف محاولاتها ويجردها ويتصدى لها .

ومع أن قوى الانتهازية والرجعية لم تتمكن من النجاح في بلوغ أهدافها الا أنها كانت تثير بعض القلق عند القوى الشعبية بسبب محاولات بليلة الرأي العام حتى في أفضل وأقوى ما استطعنا تحقيقه من منجزات . . ان الانتهازية والرجعية كانت تنظر الى هذه الانتصارات التي تحققها الحطة لقوى الشعب ولخيرته ولمصلحته في حقد ، وكانت في حقدتها على التطور الثوري تنسج الوهم في خيالها ومناها ، وتحاول أن تنفث سموم الشك حتى تقلل من سرعة الاندفاع والتنمية . .

ويتضح لنا بجلاء من هذه الظواهر التي برزت مع الواقع والتجربة خلال الخطة الخمسية الاولى أن دور الاتحاد الاشتراكي ليس مجرد واجب سياسي ، بل انه دور سياسي

مرتبط بأركان اقتصادية واجتماعية ملتزمة كلها ، ومتكاملة ، والاتحاد الاشتراكي يقود العمل الهادف والمنظم في كل نواحي المجتمع الذي يمثله . .

والى جانب ذلك فانه من ألزم الواجبات في المرحلة الحالية أن يتلاشى هذا القصور مهما كان جزئيا ، ولا بد أن تزول هذه الظواهر السلبية التي برزت خلال الخطة الخمسية الأولى حتى لا تتكرر في الخطة الخمسية الثانية . . .

واذا كان الاتحاد الاشتراكي قد بدأ يتحرك ويتفاعل ويلتحم بال جماهير ويأخذ دور المبادأة في كثير من الأحداث التي تعترض خطى المجتمع وهو يدعم البناء الاشتراكي فان الطموح يدفعنا الى المزيد من الحركة ومن التفاعل والتلاحم مع الجماهير الشعبية وحل مشكلاتها وايضاح الرؤية أمامها . .

واستنادا الى ذلك نستطيع هنا أن نقترح مسئوليات أربعة ، ولتكن واجبات يلتزم بها الاتحاد الاشتراكي في مرحلته الحاضرة .

أولا :

يجب أن يعمل الاتحاد الاشتراكي بكل طاقته ، ليغرس في نفس كل مواطن من أبناء قوى الشعب العاملة صورة واضحة مجسدة للأمل الكبير الذي نسعى كلنا لتحقيقه . . . هذا الأمل هو رفاهية الإنسان العربي وتحريره من كل قيود التخلف المادي والمعنوي وازالة كل رواسب الاستغلال وصورة لاقامة العلاقات الاجتماعية السليمة .

ثانيا :

يجب أن يدرك كل مواطن عن طريق الاتحاد الاشتراكي أن هذا الأمل لا يمكن أن يتحقق بالأمانى ولا بالكلام الاجوف ولا باغراق الجماهير في الأحلام العريضة ، ولا بترديد التعقيدات الفلسفية السياسية التي تسبب الضياع الفكرى عند الجماهير . . . لكن الأمل العزيز يتحقق بالجهد المخلص الخلاق لدفع عجلة الانتاج والتنمية . . .

ولقد أوضح لنا الميثاق هذا بجلاء :

« ان الانسان العربى قد استعاد حقه فى صنع حياته بالثورة . . » .

« وأن الانسان العربى سوف يقرر بنفسه مصير أمته على الحقول الخصبة ، وفى المصانع الضخمة ، ومن فوق السدود العالية ، وبالطاقة الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة » .

« ان معركة الانتاج هى التحدى الحقيقى ، الذى سوف يثبت فيه الانسان العربى مكانه الذى يستحقه تحت الشمس .

ان الانتاج هو المقياس الحقيقى للقوة الذاتية العربية ، تعويضا عن التخلف واندفاعا للتقدم ، ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرات والأعداء وقهرهم جميعا وتحقيق النصر فوق شراذمهم المندحرة » .

فبدون الانتاج اذن لن تتحقق رفاهية الانسان العربى وتحريره ، لأن الانتاج وحده هو العنصر الأساسى لامكان الوصول الى هذا الهدف . . وبقدر قيمة الانتاج ومستواه ، بقدر ما نصل الى مستوى يعادله من الرفاهية . . .

وترتبط بذلك أيضا عدالة التوزيع .. فاذا كنا قد قطعنا شوطا كبيرا في طريق عدالة التوزيع فان علينا - ونحن نبدأ مرحلة جديدة من مواقع أكثر صلابة وقدرة - أن نحقق قسطا أكبر ونقطع مسافة أوسع في هذا المجال ..

تلك المهمة الكبرى لا يمكن تحقيقها في المستقبل بدون زيادة الانتاج والارتفاع بمستواه

فالأمل السياسي الكبير اذن ، والهدف السياسي الواضح المشرق ، مرتبط كل الارتباط بنجاحنا في معركة الانتاج .

ثالثا :

يجب أن يكون تنظيم حركة الجماهير في الطريق الذي يؤدي الى هذا الهدف العزيز .. عن طريق دفع هذه الحركة باستمرار وتجديد طاقات الشعب القادرة والخلاقة في ظل هذا الهدف مع تدعيم ايمانها بأبعاد هذه المعركة حتى تكون جماهير الشعب حامية للانتاج ، وراعية له ، حريصة عليه ، تعطيه كل جهدها واخلاصها .. وتؤمن عن يقين أنه أملها ومنبع سعادتها وحياتها الفضلى ..

رابعا :

بقدر ما تتمكن التنظيمات السياسية على كافة مستوياتها من تحقيق هذه المسئوليات وبقدر ما تلتحم بالجماهير .. تنظمها وتحركها الى هذا الهدف وتسليحها بهذا الوعي ، بقدر ما تكون التنظيمات السياسية قد أثبتت وجودها وحقت دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

المبادئ التى تقوم عليها هذه المسئوليات :

١ - ان نجاح الاتحاد الاشتراكى فى تحقيق مسئولياته والقيام بدوره رهن بالوصول الى كل مركز من مراكز الانتاج عن طريق تنظيماته وجماعاته النشيطة القادرة .. الى المصنع - والحقل - الى المدرسة - والمستشفى .. الى كل تجمع جماهيرى على ارض الوطن ...

٢ - ان التنظيمات المختلفة فى كل وحدة وكل مركز من هذه المراكز يجب أن تدرك أن مهمتها الحقيقية هى تنسيق حركتها معا فى سبيل زيادة الانتاج ..

ومهما كانت الاختلافات فى وجهات النظر ، بين أعضاء هذه التنظيمات كأفراد ، فلا يجوز مطلقا أن يكون ذلك عاملا معرقلا للانتاج أو مضعفا لقوة ازدياده ونموه واندفاعه ...

٣ - ان كثيرا من الجهود التقليدية لبعض التشكيلات - كالتقابات العمالية والاتحادات والهيئات مثلا لا تصدر مهمتها الاساسية فى المجتمع الاشتراكى .. ان بعضها ما يزال يمارس دورا لا وجود له مثل دورها القديم فى حماية مصالح العمال ، والثورة الاشتراكية كلها تحمى مصالحهم ... وأن دور هذه التشكيلات المهنية لابد أن يتطور لخدمة الانتاج ومضاعفته حتى يعود بالخير على العاملين .

٤ - ان الخطط الكلية للصناعة فى أى مصنع ، أو للزراعة فى أى قرية ، لابد أن تترجم بواسطة المشرفين والعاملين أنفسهم الى خطط جزئية على مستوى كل مجموعة منهم ، وان يتابع تنفيذها العاملون أنفسهم ... العاملون

المرنبطون بالاتحاد الاشتراكي المؤمنون به وبتحالف قوى
الشعب العاملة وأهدافها (١٠)

٥ - ان التغلب الثورى على قوى الروتين والتعقيد
الادارى هى خطوة جوهرية لتحقيق التقدم ، ولتخليص
مجتمعنا من عوامل ورواسب عاقت الى حد ما تحقيق أكثر
مما حققنا فى الخطة الاولى ، ولن يتم التغلب الثورى على هذه
الظواهر والرواسب الا عن طريق الحركة المدفوعة بالامل
السياسى . .

٦ - ان هدفا أساسيا من أهداف نشاطنا كله ، يجب
ان يتبلور فى رفع انتاجية العامل لأن ذلك هو وحده الطريق
لجعله جديرا بتحمل مسئولياته وبشرف الانتماء الى مجتمع
الانسان العربى الجديد ، الانسان الذى يجتاز المسافة
الشاسعة من عهد اقطاعى رأسمالى متخلف فرض عليه أن
يعيش حياة القرون الوسطى ، الانسان الذى استطاع أن يعبر
بقدره وقوة وكفاءة مراحل التطور الى عصر الانتاج والتنمية
وعهد الذرة والتقدم العلمى .

ان ذلك يتطلب أيضا من العاملين وضع خطط لأنفسهم
لكى تزيد انتاجيتهم وأن يسألوا أنفسهم - قبل أية مساءلة
من غيرهم - عن مدى نجاحهم أو قصورهم فى تحقيق هذه
الزيادة .

٧ - ان الحافز الثورى لزيادة الانتاج الذى أعطى دون
طلب أو الحاح وبضمير الواجب الانسانى والوطنى ، خلال
الخطة الأولى ، كان قويا وكافيا ، وزيادة الاستهلاك فى المرحلة
القادمة لابد أن تسير ببطء وتوازن ، لكى تتولد المدخرات

القوية والمتزايدة ، الكافية لتمويل الخطة ، حتى يقل اعتمادنا تدريجيا وفي أسرع وقت ممكن على الاقتراض من الخارج ..

ومن هنا تأتي مهمة أساسية جديدة في الاتحاد الاشتراكي ، عن طريق تنظيماته في اقناع أبناء الشعب بالاقدام على المدخرات الاختيارية الفردية والجماعية ، بحيث تجمع وتضاف الى المدخرات المنظمة التي تجمعها المنظمات الحكومية التنفيذية ...

ولا شك أن أقوى صور هذه المدخرات وأبسطها :

(أ) الصور المختلفة من التأمين .

(ب) الادخار في صناديق خاصة توضع بعد ذلك في صناديق التوفير .. وهنا لابد أن توضح القيادات الشعبية الفائدة المزدوجة التي تعود على الفرد المدخر : فائدة نقدية على مدخراته - فائدة الاقلال من تزايد نسبة الاستهلاك - وفائدة زيادة استثمارات الدولة .

٨ - ان المناقشة المستمرة في تنظيمات الاتحاد الاشتراكي يجب أن تعطى تحقيق هذه الاهداف اهتماما زائدا طبقا للخطط الجزئية التي توضح في كل مصنع وفي كل قرية وفي كل مدرسة وفي كل وحدة انتاج أو خدمات .

٩ - نجاح هذا سوف يدعم خطى عدالة التوزيع حتى تقطع مدى أبعد مما قطعت ، وبالتالي ستزيد من قوة انتقال السلطة الاقتصادية لقوى الشعب العاملة وتدعيم جهدها ،

وبالتالى ستزيد من قوة البناء الاشتراكى الذى نقيمه بالحق
والعدل فى مجتمعنا .

١٠ - ان كل ذلك يجب أن يتحرر من العقبات الادارية
الروتينية .. ويجب أن يتخلص من السلبية واللامبالاة ، بل
يلزم أن يتم بعقلية سياسية ، تقدر شرف الامل المنشود
وشرف النضال من أجله ، وشرف تحقيقه كاملا .

المضمون الإقتصادي للعمل السياسي خلال المرحلة القادمة

أشرت مجرد اشارة الى اتجاهين من الاتجاهات العشرة السابقة في محاولة لتحديد الواجبات التي يلزم أن تتركز عليها مسئوليات الاتحاد الاشتراكي العربي ، خلال المرحلة القادمة ، أداء لدوره السياسي في تحقيق المضمون الاقتصادي وضمانا لنجاح خطط التنمية المقبلة ..

والاتجاهان هما : « العمل على زيادة المدخرات » ، « ضرورة العمل على رفع الكفاءة الانتاجية » .. ويجدر بنا الآن أن نتعرض لهذين الموضوعين بشيء من التفصيل ، نظرا لاهميتهما البالغة في انجاح خطط التنمية المقبلة ، ولأن كلا من هاتين القضيتين تمس حياة كل فرد من أبناء قوى الشعب العاملة ، ويجب على كل مواطن يعمل في أي مجال أن يشارك في تحقيق أهدافهما :

أولا :

زيادة المدخرات ضرورة حتمية وفائدة مزدوجة :

أصبح من البديهيات فى تفكيرنا أن زيادة المدخرات عنصر حتمى لا غنى عنه لانجاح خطط التنمية ، وتحقيق التطور فى أى بلد من بلاد العالم ، وخاصة بالنسبة لمجتمع نام يستهدف تحقيق آمال طموحة من أجل الاندفاع بخطى التقدم ..

ولست أريد هنا أن أعيد ترديد هذه البديهة وحسب ، لكننى أجد من الأهمية بمكان أن أعرض تحليلاً مبسطاً لشرح كل جوانب هذه البديهة ، حتى تتضح لدينا حتمية هذا الواجب وضرورته كمسئولية من مسئوليات الاتحاد الاشتراكي، وحتى تزيد الأجهزة الشعبية من توضيح الرؤية أمام الجماهير فى شرح ومناقشة هذه القضية التى لم تكن بذات أهمية فى المجتمع الرأسمالى السابق ، لكنها ضرورة لازمة فى مجتمعنا الاشتراكي وخاصة فى المرحلة القادمة ..

ولقد أوضح الرئيس جمال عبد الناصر ، فى كل كلماته إلينا ، القضايا التى يجب أن نضعها دائماً نصب أعيننا فى خطى عملنا الوطنى ، لتحقيق النمو والتقدم ..

وإذا ما استعرضنا كلمات السيد الرئيس وبياناته نستطيع أن نستخلص منها أربعاً من أهم الجوانب فى قضية التنمية :

١ - ان اندفاعنا لزيادة الانتاج يجب أن يكون

بمعدلات مرتفعة ، ولا بد أن تتعدى كثيرا معدلات تزايد السكان ومعدلات الزيادة في الاستهلاك والخدمات وغيرها من أبواب الإنفاق التي تتم بدون عائد ، حتى نضمن فائضا يعود في دورته الصحيحة ، ليساهم من جديد في زيادة الاستثمارات وتحقيق الارتفاع المستمر في الانتاج ، لكي يتمكن من مضاعفة الدخل القومي ونضمن استمرار التحسن الحقيقي في مستوى معيشة أبناء الشعب . .

٢ - ان زيادة الدخل القومي ، بما يتناسب مع خطط التنمية الطموحة التي التزم مجتمعنا بها ، لا يمكن أن تتحقق الا باستثمارات ضخمة تستخدم في اقامة مصانع جديدة وتستصلح أراضى جديدة ، وتقيم محطات للقوى وسدودا للرى وتساهم في انشاء وحدات للخدمات من مدارس ومستشفيات . . الخ ، بحيث تتزايد دائما في مجتمعنا وحدات الانتاج والعمل والحياة الكريمة . .

٣ - ان هذه الاستثمارات الضخمة يجب أن تعتمد أساسا على المدخرات المحلية بنفس القدر من الضخامة . .

٤ - في بداية التنمية نستطيع الاقتراض من الخارج لسد عجز المدخرات المحلية عن مواجهة برامج التنمية ، كما حدث في الدول الاخرى التي حققت التنمية والتقدم . . لكن هذا الاقتراض من الخارج لا بد أن يكون له بالضرورة حدود . .

لقد لجأنا الى الاقتراض من الخارج في فترة التحول وارساء قاعدة البناء ودفع عجلة التقدم وخلال مرحلة التغيير الاساسى للعلاقات الاقتصادية في المجتمع الى أن يتم انتشال

الملايين ممن فرضت عليهم النظم القديمة حياة الفاقة والحرمان، ليصبحوا فى المجتمع الاشتراكى على مستوى كريم من الحياة، وأمامهم مجال للعمل والرزق الحلال المتزايد .. ولكن يجب أن تتضح فى أذهان الجماهير عن طريق أجهزة الاتحاد الاشتراكى الضرورة الواجبة لتزايد الادخار المحلى ، حتى تستعاض به عن الاقتراض من الخارج .. كما يجب أن تدرك القوى العاملة للشعب - وقد تحقق لها الحافز الثورى مع بداية التنمية - أن هذه المدخرات لمصلحة المواطن الفرد قبل أن تكون لمصلحة المجتمع .. علما بأن ما نقترضه من الخارج فى الاستثمار ليس فى حقيقته الا مدخرات غيرنا من أبناء الدول الاجنبية الذين يقبلون على الادخار حتى يعود عليهم بالربح المزدوج وعلى أوطانهم ..

ان المدخرات فى المجتمع الرأسمالى السابق كانت كلها من قبل الاقطاعيين والرأسماليين المستغلين .. وكان ذلك أمرا طبيعيا لسببين :

(أ) ان المواطن العادى لم يكن يملك ما يسد به رمقه، وبالتالي لم يكن يملك ما يدخره ..

(ب) ان المصلحة فى المدخرات كانت كلها تعود على طبقة الرأسمالية المستغلة التى كانت تسيطر على المجتمع ، وتستثمر هذه المدخرات لمصلحة هذه الطبقة وحدها ..

أما اليوم فان التحول الاشتراكى لم يكن لمصلحة الاقطاع ولا رأس المال المستغل ، ولم يكن لمصلحة طبقة ، لكنه تم بالثورة لمصلحة قوى الشعب العاملة وحدها ..

وبعد أن تمت فترة توفير الحافز الثورى ، وأصبح لكل فرد فى المجتمع حقه العادل من الدخل القومى ، أصبح الادخار المحلى النابع من قوى الشعب العاملة واجبا ولازما لمصلحة هذه القوى ولضمان استمرار الارتفاع بمستوى معيشتها ..

وانطلاقا مما أوضحه لنا الرئيس جمال عبد الناصر - وهو يشرح لنا فضائل الادخار المحلى وضرورة زيادته - أود أن أجيب عن سؤالين لابد أنهما يوجهان الى قيادات الأجهزة الشعبية وهى تمارس مهمتها السياسية لتحقيق هذا المضمون الاقتصادى .. ولقد وجه الى هذان السؤالان فى ندوات ولقاءات كثيرة تمت مع الشباب الاشتراكى ومع القيادات الشعبية المختلفة ..

الأول : ماذا يحدث لو لم تزد المدخرات المحلية بالقدر المطلوب ؟

الثانى : ما هى الوسائل التى يجب اتباعها والدعوة اليها ، حتى نحقق زيادة مدخراتنا المحلية ؟

نتائج عدم زيادة المدخرات المحلية

إذا استمر ضعف المدخرات المحلية فإنه لابد ان تظهر في العمل الوطني هذه المضاعفات والظواهر :

١ - أما ان نستمر في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة لمواصلة تحقيق التقدم الذي نسعى اليه ، برغم قصور المدخرات المحلية عن مواجهة حاجة هذه الاستثمارات .. وفي هذه الحالة ، يتعين علينا أن نستمر في الالتجاء الى الخارج ، ونضاعف ما نقترض منه ، لنغطي به استمرار عجز مدخراتنا المحلية ..

وإذا ما استمر هذا التيار فترة طويلة ، فنتيجة ذلك هو تزايد الديون التي نقترضها من الخارج ، وهذا يضعنا أمام مشكلتين :

(أ) تزايد عبء سداد هذه الديون وفوائدها المتراكمة اذا لم ترتفع نسبة مدخراتنا لسداد الديون السابقة شيئاً فشيئاً ، حتى تتلاشى ..

(ب) ضعف قدرتنا على الاقتراض من الخارج كلما ازدادت هذه القروض الخارجية نتيجة لضعف مدخراتنا المحلية .

والذين لا يواجهون استثماراتهم المتزايدة فى التنمية ،
عن طريق المدخرات المحلية المتزايدة ، يصلون لا محالة الى
نقطة يصبح عندها الاقتراض من الخارج أمرا عسيراً ..
ويصبح عبء هذه القروض وأرباحها مرهقا مما يضطرهم الى
التوقف عن الاقتراض وكذلك التوقف عن التنمية أو التقليل
منها ..

وحيث نتحدث عن هذه المضاعفات وحلولها ، لا نعنى
بذلك الا المجتمعات التى تريد المحافظة على استقلالها السياسى
والاقتصادى ، أما المجتمعات التى تربط نفسها ومصيرها بقيود
سياسية واقتصادية ، وتقبل أن تضع شعوبها فى سجون
الاحلاف والتكتلات والقواعد العسكرية نظير هبات ومنح
تعطى منة وحسنة من الدول الاستعمارية ، فهذا ليس موضع
استعراضنا هنا ..

اننا نقصد المجتمعات التى تتمتع بالاستقلال السياسى
والاقتصادى وتعمل على التنمية وتتعاون مع الدول الاخرى
على أساس من الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة والتعامل
الاقتصادى السليم :

٢ - اذا لم نستطع التوسع فى الاقتراض الخارجى
والاستمرار فيه ، نتيجة لعدم زيادة مدخراتنا المحلية ..
واذا وصلنا الى الدرجة التى يصعب فيها الحصول على قروض
جديدة .. فمعنى ذلك اننا نضطر اضطرارا الى التقليل من
حجم الاستثمارات التى التزمنا بها لتحقيق خطط التنمية
الطموحة .. وبالتالي فاننا لن نتمكن من توفير التقدم الذى

وضعناه نصب أعيننا أملاً وضرورة للارتفاع المستمر بمستوى الحياة لجموع الشعب ..

وقد تزيد هذه المعادلة الاقتصادية وضوحاً إذا ما افترضنا بالأرقام مثلاً لتطورات هذه المضاعفات ..

إذا لم تصل مدخراتنا المحلية إلا إلى ٣٠٠ مليون جنيه مثلاً .

وكان علينا حسب خطة التنمية أن نستثمر ما قيمته ٥٠٠ مليون جنيه ضماناً لاستمرار تزايد الدخل القومي بالمعدل المرتفع ..

وإذا لم نستطع الاقتراض من الخارج أو تراكت الديون وأرباحها دون زيادة في المدخرات التي تساهم في سدائها تدريجياً .

فمعنى ذلك أننا لن نستطيع أن نستثمر إلا بقدر المدخرات المحلية التي تبلغ ٣٠٠ مليون جنيه فقط ...

ونتيجة لذلك أننا لن نقطع من شوط التقدم والتنمية إلا ٣٠٠/٥٠٠ أى ثلاثة أخماس ما كان مقرراً ، بدلاً من الشوط كله الذي كان يضمن زيادة مستمرة في مستوى المعيشة إلى جانب مواجهة زيادة عدد السكان المستمرة ..

وهذه النسبة المحدودة لا تلبث بالطبع أن تضيق كل آثارها بسبب زيادة عدد السكان ..

ومما لا شك فيه أن الالتجاء إلى الاقتراض من الخارج،

لتمويل جزء من الاستثمارات فى بداية التنمية ، هو أمر سليم ومقبول ، لما سبق أن أوضحت ، فياسا على تجربته غيرنا من الدول الاخرى ، بسبب ضعف المدخرات قبل تحقيق انتطور الثورى ، واعتماد حصيلة المدخرات السابقة على من لانوا يملكون السيطرة والسلطة والارض وحدهم لى مجتمع متخلف ولكن مع دفعة التنمية ودورتها ، يجب أن نقلل تدريجيا من الاعتماد على الاقتراض الخارجى حتى نستطيع أن نحتفظ بثلاث نواح جوهرية نحرص عليها :

الاولى : نتجنب ازدياد الديون التى نقترضها ، حتى لا تشكل عبئا على الاقتصاد القومى فتضعف قدرتنا على سداد هذه الديون فى يسر .

الثانية : تأكيد وصيانة الاستقلال الاقتصادى والسياسى .. وهذا الاستقلال دونه الحياة .. ونحرص على الا يتعرض لأية ضغوط مهما كانت .

الثالثة : أن زيادة المدخرات المحلية تساعد على تثبيت الاسعار واستقرارها والاقبال من الاندفاع فى التيار الاستهلاكى .. وكل منا يعلم أن الاندفاع فى تيار الاستهلاك يؤدى بالتالى الى ارتفاع مصطنع فى الاسعار يدفع ثمنه الشعب نفسه ، للذين يستغلون وجود هذا الاندفاع من المستهلك لرفع السعر عن المقرر له ..

من هذا كله تصل الى نتيجة هامة ، هى ان الشعب هو صاحب المصلحة الاولى والاخيرة فى زيادة المدخرات المحلية

زيادة مطردة فى المرحلة القادمة .. وذلك هو السبيل الذى
يؤدى بنا الى تحقيق التنمية بالمستوى الذى ننشده ، وتحقيق
زيادة مستمرة فى الدخل القومى تضمن لنا رفع مستوى
المعيشة لابناء الشعب ..

كذلك فان زيادة المدخرات المحلية تساهم مساهمة
ايجابية فى تأكيد وتثبيت استقلالنا الاقتصادى والسياسى .
وحمايتهما من التعرض لاي هزات أو ضغوط ، وخاصة فى
مواجهة الظروف الدولية الراهنة والتيارات التى تنتاب عالمنا
المعاصر ...

ان هذه النتيجة قد دفعت رجال الاقتصاد الذين يضعون
تقييما لأهمية الادخار بالنسبة للمجتمعات النامية ، أن
يرتفعوا بقيمته الى مستوى « الفضائل الحلقية » حيث يجمعون
على وصف الادخار فى هذه المجتمعات النامية بأنه « فضيلة »
تعود بالسعادة على المجتمع النامى فى حاضره ومستقبله ..
كما تعود على الفرد المدخر بالخير والفائدة المزدوجة ، حينما
يشارك فى الحد من الاستهلاك المسرف ، ويحفظ لنفسه
ولاولاده ما يعينهم على ظروف الحياة المختلفة وحاجاتها .. الى
جانب ما يستفيد منه الفرد من ارباح لكل ما يدخر ..

والادخار فوق ذلك يساهم - مهما بلغ حجمه - فى بناء
التطور ، ونجاح التنمية وحماية السلامة الاقتصادية للاستقلال
الوطنى ..

واذا كانت هذه الدعوة تلقى فى الدول النامية الاخرى
استجابة من أبناء شعوبها - برغم انها لم تستكمل بعد التطور

الاجتماعى والاقتصادى الثورى ولم تحقق ما حققناه عندنا من
حافز ثورى ملموس - فاننا فى مجتمعنا لابد أن نكون أكثر
استجابة وأكثر ايمانا بهذه الفضيلة .. فلقد حققنا التحول
الاشتراكى العظيم ، وأرسينا العلاقات الاجتماعية والاقتصادية
الانسانية والعادلة فى مجتمعنا الاشتراكى ..

**ولا شك أن « الحافز الثورى » الذى فرضته الثورة
المصرية على نفسها ، وانجزته حقا وعدلا لقوى الشعب
العاملة مع بداية التنمية ، قد خلق تحسنا ملموسا فى
المستوى المعيشى لفئات الشعب المختلفة .. ولا شك أن
القوى العاملة للشعب أصبحت تؤمن بهذا الواقع
المادى وتذكر أن النظام الاقتصادى قد تغير بالفعل
لمصلحتها ، ويجب عليها ان تندفع فى زيادة الانتاج
لتزيد من مستوى معيشتها ، وتعرف أهمية زيادة
الادخار كفضيلة خلقية ، ويجب أن تؤكد وجودها بعد
أن بدأت عجلة التنمية ، وتحقق الحافز الثورى فى
المجتمع ..**

وسائل زيارة المدخرات المحلية

هناك صورتان من صور الادخار المحلي :

الاولى - المدخرات المنظمة :

وهي تتولد في نطاق الانظمة الادخارية المقررة والمُلزمة،
وأهم هذه المدخرات المنظمة :

(أ) حصيلة الفائض من أرباح المشروعات الانتاجية وخاصة
في شركات القطاع العام .

(ب) الزيادة التي قد تتوافر من الضرائب التي تجمعها الدولة
بعد المصروفات التي تنفقها على ميزانية الخدمات وأبواب
الانفاق التي تتم بدون عائد .

الثانية - المدخرات غير المنظمة :

وهي تتولد بغير الانظمة الملزمة والمقررة .. وتتم خارج
نطاق المنظمات الاقتصادية التقليدية ..

وأهم هذه المدخرات ما يدخره الافراد ، أو يتم بواسطة
القطاع العائلي ، كما يطلق عليها رجال الاقتصاد والتخطيط ..

وهنا ٠٠ لا بد ان نقيم حصيلة المدخرات المحلية خلال تجربة الخطة الخمسية الأولى وسنجد ان معدل الادخار بالنسبة للدخل القومى زاد من حوالى ١٢٪ الى حوالى ١٥٪ فقط لكنه لم يتجاوز هذه النسبة ٠٠

وأمام هذه الحقيقة يجب أن ندرك بجلاء لا يحتمل الشك ان نجاح خطط التنمية الحالية والقادمة كلها يحتم علينا ان نرفع بهذه النسبة الى ٢٠٪ على الاقل ٠٠ أن دولا عديدة - برسم ان شعوبها لا تتمتع بخير الانتاج والدخل القومى ، بقدر ما تستمتع فيها بالخير كله قلة من أصحاب الاحتكارات ورءوس الاموال المستغلة - هذه الدول وصلت نسبة المدخرات غير المنظمة فيها الى أكثر من ٣٠٪ من قيمة الدخل القومى ٠٠ ان أبناء هذه الدول تعمقت لديهم فضيلة الادخار وفوائدها منذ الصغر ، وتمكنت الاجهزة السياسية والثقافية المختلفة أن تخلق لدى هذه الشعوب الوعى الادخارى وتنمية وتعمقه ٠٠ وبدون الدخول فى أية تعقيدات فنية أو تفصيلات اقتصادية فانه من الممكن بلوغ هذا المستوى المطلوب للمدخرات الوطنية بالوسائل التالية :

المدخرات المنظمة :

١ - ان الارتفاع الذى حققته الخطة الاولى من المدخرات المنظمة جاء معظمه من حصيلة التأمينات المنظمة المختلفة ، الا ان الابواب الكثيرة ما زالت مفتوحة لزيادة هذه المدخرات المنظمة بشكل أقوى وأوسع عن طريق مزيد من التأمينات

الجديدة ٠٠ ان هناك قطاعات بأسرها من أبناء الشعب ، لم تمتد بعد اليها أنظمة الحصانة الاجتماعية عن طريق التأمينات كحق من حقوق القوى العاملة للشعب ٠٠

ان أبناء القطاع الريفي مثلا ، من الفلاحين وصغار الملاك والعمال الزراعيين ما زالوا يعيشون يومهم ولا يجدون أى تحصين لغدهم بضمان جدى أو حقيقى لمستقبلهم ، أو لفترات شيخوختهم ومفاجآت المرض ٠٠٠

ان هذه الصورة الاجتماعية يجب أن تتبدد فى ظل نظام اشتراكى يقوم بكفالة الطمأنينة لكل فرد على يومه وغده ، فى صحته ومرضه ، فى شبابه ، وشيخوخته ، وذلك لا يتأتى الا عن طريق امتداد نظام التأمينات الاجتماعية لمثل هذه القطاعات ٠٠

ان توعية أبناء القطاع الريفي بحقوقهم فى هذا الامتياز ، وما يكفل لهم من أمن ، سوف تجد ولا شك استجابة سليمة لزيادة المدخرات وتنظيم هذه التأمينات الاجتماعية ٠٠٠

ويمكن ان تشكل هذه المدخرات فى النهاية موردا من أهم موارد زيادة الاستثمارات عن طريق زيادة حصيلة المدخرات المحلية ٠٠٠

ولقد حرصت فى لقاءاتى العديدة بالقيادات والقواعد من أبناء القطاع الريفي والحرفيين والمهنيين ، ان أتلمس الأسباب التى تجعل الكثير منهم يحجمون عن تطبيق هذه الصورة من نظم التأمينات الاجتماعية ، معانها كسب للعاملين ، وفوز كبير بالنسبة للقوى العاملة فى مجتمعات أخرى ، وهى

امتياز تحقق بالنسبة لبعض القطاعات في مجتمعنا ... فكان هناك شبه اجماع في الاجابات التي سمعتها على وجود صعوبات في عمليات التنفيذ ... وقيل لي ان تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على قطاع الفلاحين والعمال الزراعيين مثلا ، يحتاج من كل منهم الى جهد ووقت ... كما أنها تحتاج من الأجهزة التنفيذية الى امكانيات أكثر للتسجيل والتحصيل ...

وبرغم التسليم بهذه الصعوبات يجب الا نواجهها سلبيا بعدم البحث الجدى عن حلول لهذه الصعوبات ... فليس من المعقول ان تظل مثل هذه القطاعات في مجتمعنا محرومة من حق التأمين الاجتماعى ، وهى أحوج الفئات اليه، وتستطيع فى الوقت نفسه بنصيبها فى حصة التأمين أن تشارك فى رفع نسبة المدخرات المحلية ...

من اللازم اذن أن نفكر فى كيفية التغلب على هذه الصعوبات حتى لا تظل حجر عثرة فى سبيل تعميم نظام يفرض نفسه اشتراكيا وانسانيا واجتماعيا واقتصاديا .

٢ - تستطيع شركات التأمينات ان تبتدع ألوانا جديدة من التأمينات البسيطة التى تخدم أساسا مصلحة صغار الحرفيين وتجار التجزئة وغيرهم من فئات الشعب العامل ... ومهما كانت أقسـاط التأمين فى مثل هذه الحالات بسيطة فانها تحقق الطمأنينة لهذه الفئات من ناحية ... ومن ناحية أخرى تشكل على المستوى القومى ، عاما بعد عام ، مصدرا هاما من مصادر الادخار .

٣ - هناك عنصر من أهم عناصر زيادة المدخرات المحلية يجدر بي الإشارة اليه هنا دون استباق لتحليل جوانبه الكثيرة ، وهو ما يلزم أن أعرض له بعد قليل ... ذلك هو « الارتفاع بالكفاءة الانتاجية كما وكيفا » .

ان رفع مستوى الكفاءة الانتاجية في شركات القطاع العام يتولد عنه وفر في استخدام المواد الأولية ، واقتصاد في استهلاك وسائل الانتاج وأجهزته ، الى جانب توفير وقت العاملين ، فيمكن أن يوجه كل ذلك الوفرة الى مزيد من الانتاج ... وذلك يعنى أن تكاليف انتاج قدر معين من السلع يمكن - بالكفاءة الانتاجية للقوى العاملة - أن تلتزم بنفس التكاليف ولكنها تستطيع باستمرار انتاج كمية أزيد من السلع نفسها وعلى نفس المستوى من الجودة بل قد تتفوق عليها ...

هذه الزيادة في الكمية والمستوى هي بالموازين الاقتصادية فائض بشكل صورة من صور المدخرات المنظمة .

ان دور الاتحاد الاشتراكي بكل تنظيماته وعلى كافة مستوياتها في هذه المجالات دور هام ورئيسي ومهما كانت الأجهزة والاجراءات والقوانين التي تتقرر ، فانه يلزم قبل كل شيء خلق الوعي الادخاري ، عن طريق الاقتناع لدى الأفراد بأهمية هذه التأمينات والمدخرات التي تعود على الفرد ومصالحته قبل ان تكون لمصلحة المجتمع ...

ان أجهزة الاتحاد الاشتراكي ، في قطاع الفلاحين

وقطاع الحرفيين وصغار التجار ، يجب أن نناقش هذه القضية مع أبناء هذه القطاعات المحرومة من التأمينات، توسيع لهم أهميتها بالنسبة ليومهم وغدهم ، ونحتسب منهم وسائل تحقيقها ومسايدها حتى نبيع إجراءات التنفيذ بناء على مطالبه هذه القطاعات نفسها بحقوقها وامتيازها ، الذي تمتعت به القطاعات الأخرى ، وتشعر بالطمأنينة والأمان . وهذه الأجهزة الشعبية المرتبطة المندمجة بالخلايا الانتاجية والعاملة مطالبة بأن تبحث مع هذه القطاعات عن حلول لهذه الصعوبات القائمة .

كذلك فان وحدات الاتحاد الاشتراكي مطالبة بالاهتمام برفع الكفاءة الانتاجية في كل موقع من مواقع العمل . . في الحقل . . في المصنع . . في المدرسة . . في المستشفى . . وان تضع مع العاملين برامج محدودة ومستويات وأرقاما قياسية تلتزم هذه الأجهزة بتحقيقها عن اقتناع ، وعليها أن تراقب وتتابع التنفيذ شعبيا .

المدخرات غير المنظمة :

اذا كان دور الاتحاد الاشتراكي ، بالنسبة لتحقيق زيادة مستمرة في المدخرات المنظمة ، هاما ورئيسيا ، فادور دوره في مجالات زيادة المدخرات غير المنظمة أساسى وخطير ، وأهم من دوره السابق . . .

ان كل فرد من قوى الشعب العامل يستطيع أن يدخر من انفاقه اليومي قدرا بسيطا ، قد يبدو في النظرة العابرة

انه عديم القيمة ، ولكن مع دورة الأيام والسنوات ، يصبح
القدر الضئيل ذا قيمة بالغة وخاصة في ظروف الحاجة والشدة
التي تمر بحياة الانسان عادة .. .

كذلك فان الادخار اليومي البسيط يشكل على مستوى
الدولة كلها ، حصيلة ضخمة في نهاية كل سنة تزداد على مدار
سنوات الخطه .. ويمكن أن تصل هذه المدخرات البسيطة
اليومية الى أرقام لها أهميتها بالنسبة لحصيله المدخرات
القومية ...

ان الوعي الادخاري على مستوى الافراد لم يبلغ بعد
الدرجة التي تدفع الفرد الى الادخار اليومي عن اقتناع ...
وخلق هذا الوعي الادخاري وتعميقه لدى الجماهير يتوقف
على عاملين رئيسيين :

أولا :

ايمان الفرد بالتزام سياسى يدفعه الى ادخار هذا الجزء
البسيط من انفاقه اليومي .. واقتناعه بالألا ينفق الا فيما
هو ضرورى وبالقدر الذى يحتاج اليه وأسرته ، والتزامه
بادخار كل ما يستطيع ادخاره من انفاقه اليومي مهما كان
بسيطا ...

ثانيا :

وجود التنظيمات المهنية والتعاونية والشعبية والعمالية
القائدة والواعية ، التي تستطيع أن توجه وتنظم عمليات
تحصيل هذه المدخرات ..

ويحتاج كل من هذين العاملين الى جهد لجان الاتحاد الاشتراكي في الوحدات المختلفة وجماعاته القيادية حتى تقوم بدورها الاساسي في التوعية والتنظيم ..

ان أجهزة الاتحاد الاشتراكي يجب أن توضح أهمية المدخرات للفرد ، وفائدتها المزدوجة التي تعود عليه مباشرة ولزومها للمجتمع بحيث يتسولد عند كل فرد شعور بالالتزام السياسي نحو مشاركته في الادخار .. كذلك فان أجهزة الاتحاد الاشتراكي المختلفة مطالبة بأن تبحث عن التنظيمات الملائمة لكل فئة حتى توفر وسائل جمع المدخرات وتوريدها للمصارف أو الأجهزة المركزية مثل صناديق التوفير أو صناديق البريد .

ولقد تمت في الشهور الاولى من سنة ١٩٦٦ تجربة قامت فيها أجهزة الاتحاد الاشتراكي ولجانه بانشاء دفاتر توفير للعاملين والعمال في عديد من المصانع ، وتغذية هذه الدفاتر بمدخرات شهرية منتظمة .. وفي رأي أن هذه التجربة تستحق الدراسة من القطاعات كافة ، سعيا الى تحقيقها بواسطة جميع لجان الاتحاد الاشتراكي وأجهزته في الوحدات المختلفة .

ولكن يجب أن تكون أي تجربة في هذا المجال قائمة أولا وأخيرا على الاقتناع الكامل ، بل الاندفاع فيها والاحساس بأهميتها المباشرة للفرد قبل المجتمع ، ولا يمكن أن تتم هذه التجربة أو غيرها على أية صورة من صور الضغط والالزام والا أوجدت أثرا سياسيا سيئا لا تعوضه أية زيادة في حجم المدخرات ..

أثر زيادة المدخرات المحلية في التصدير

في ختام هذا العرض لجوانب الادخار وأهميته في تحقيق خطط التنمية ، يجدر بنا الإشارة الى الارتباط بين زيادة المدخرات وقدرتنا على التصدير .

ان زيادة الادخار المحلي ، كما اتضح لنا يقلل من تيار الاندفاع في الاستهلاك الذي يصل في بعض الاحيان الى حد الاسراف، وبالتالي فان زيادة الادخار المحلي سيققل من مضاعفة الاستهلاك ويؤدي الى وجود فائض من السلع المحلية ، كان تيار التزايد الاستهلاكي أو كان الاسراف في الاستهلاك سيبتلعها ، بل يضطربنا في كثير من الاحيان الى الاستيراد أو الاقتراض من الخارج ، لسد حاجة هذا الاستهلاك المسرف . . ومعنى ذلك أن الفائض من الاستهلاك المحلي - نتيجة لزيادة المدخرات - سيوجه كلية للتصدير .

ومن هنا تتزايد حصيلتنا من النقد الاجنبي بدلا من تزايد ديوننا من هذا النقد الخارجي . .

وبديهي اذن أن سياسة المدخرات تتطلب لنجاحها أن تزداد في الوقت نفسه قدرتنا على التصدير وفتح أبواب جديدة له لتصريف السلع المتزايدة ، التي سوف تفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي ، ولا شك ، في المرحلة القادمة لسببين :

الاول : اننا سنهتم بزيادة المدخرات وسيزداد وعينا الادخاري .

الثانى : ان مصانع كثيرة قامت فى الخطه الاولى ، ولم يبدأ انتاجها بعد ، ومن هنا نستطيع ان ندرك جانبا آخر من جوانب المضمون الاقتصادى ، وهو أهمية العمل على زيادة التصدير اذا لاحظنا ان الانتاج المحلى من السلع سوف يتزايد مع سنوات الخطه الجديدة بحيث تتزايد الكميات المتاحة للتصدير أكثر مما هى عليه الآن ..

فاذا لم ننجح فى زيادة التصدير وفتح أبواب جديدة له ، بمقدار هذه الكميات المتاحة ، فمعنى ذلك اننا سنواجه بتراكم كميات متزايدة من السلع ، التى لا يمتصها الاستهلاك المحلى بسبب اقبال الشعب على زيادة مدخراته ، ولا نتمكن من تصديرها وهذا وضع يخلق ولا شك خطورة يجب أن ننتبه اليها من الآن ..

ضرورة الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية .

لعل قضية زيادة حجم المدخرات والارتفاع بنسبتها ،
مقاسة الى حجم الدخل القومى ، قد وضحت جوانبها بحيث
تتمثل لنا أهمية هذه القضية فى تحقيق أهداف الخطة الثانية
للتنمية والخطط التالية لها ، علاجا لكثير من مشاكل التنمية،
وتوفيرا لفوائد كثيرة ، تعود على الافراد وعلى المجتمع ..

وهناك قضية أخرى لاتقل أهمية وضرورة لنجاح خطتنا
القادمة والخطط المتعاقبة بعدها .. وتلك هى ضرورة العمل
على تزايد الكفاءة الانتاجية ..

مفهوم الكفاءة الانتاجية :

كثيرا ما يحدث عند المواطن العادى اختلاط بين مفهوم
«الانتاج» ، و «الانتاجية» ولعله من الافضل قبل الدخول فى
تحليل جوانب قضية الارتفاع بالكفاءة الانتاجية أن أشير الى
الفرق بين « الانتاج » و « الانتاجية » .

الانتاج :

يمثل بمعناه العينى كمية معينة من السلع ، صناعية
أو زراعية ، أو من الخدمات ، تتولد من أجهزة الانتاج فى
المجتمع خلال فترة معينة من فترات الزمن ..

(١٣ و ١٤) سنوات التحول الاشتراكى - ١٩٣

والانتاج بمعناه النقدي يمثل قيمة هذه الكمية من السلع أو الخدمات .. أى قيمتها بالنقود .

الانتاجية :

تختلف فى معناها ومضمونها عن ذلك تماما .. واننى سأحاول هنا أن أتحدى التعقيدات الفنية ، أو الدخول فى المصطلحات الاقتصادية ، حول مضمون الانتاجية وفكرتها ، ولا سيما أن الاقتصاديين دأبوا على اعطاء التعاريف المختلفة والمتباينة للانتاجية ..

واعتقد انه يكفى فى هذا المجال أن نقول ان الانتاج يعتمد على عناصر رئيسية ، أهمها :

● العمل الانسانى .

● رموس الاموال المتمثلة أساسا فى الآلات والمعدات والجهزة التى تقام بالاستثمارات .

● المواد الاولى المستخدمة فى الانتاج .

وهذه العناصر الثلاثة الرئيسية ، تتضافر معا فى كل وحدة انتاجية لانتاج كمية معينة من السلع ...

فاذا أخذنا فكرة الانتاجية ، فى أبسط صورها ، نستطيع القول بأن كل عنصر من هذه العناصر له انتاجية داخل وحدة الانتاج - سواء الحقل أو المصنع أو غيرها - أى له قدرة على توليد كمية من المنتجات ، بالتضافر مع قدرة معينة من العنصرين الآخرين ..

مثال ذلك : اذا كان هناك مصنعان بكل منهما كمية واحدة من المواد الاولية وكمية واحدة من الآلات ، وعدد معين من العاملين ، لهم نفس الخصائص ، ويعملون نفس ساعات العمل يوميا .. ثم استطاع أحد المصنعين أن ينتج كمية من المنتجات أكثر مما ينتج المصنع الآخر ، بنفس كمية العناصر .. فمعنى ذلك أن انتاجية المصنع الاول أكبر وأكثر كفاءة من انتاجية المصنع الثانى ..

ويمكن القول عندئذ بأن جميع العناصر فى المصنع الاول ذات كفاءة انتاجية أعلى من جميع العناصر فى المصنع الثانى ..

ولكن اذا أمعنا النظر فى هذه المقارنة نجد أن عنصر العمل هو العنصر الاساسى والاصيل فى كل عمليات الانتاج .. ولذلك فان الانتاجية ومدى كفاءتها وقدرتها ، يجب أن تقاس على أساس عنصر العمل .

ان انتاجية العمل تقاس بما يتولد من كمية المنتجات ومستواها ، نتيجة لعمل ساعا معينة ، بواسطة عدد معلوم من الآلات والمعدات ، وحجم مقدر للمواد الاولية .. فاذا استطاع العاملون ، بنفس ساعات العمل ، وبـنفس العدد من الآلات والمعدات والقدر المعين من المواد الأولية ، توليد كمية أكثر من المنتجات أو أفضل مستوى ، مما كان يتحقق بواسطتهم من قبل ، يكون ذلك برهانا ماديا وملموسا على زيادة كفاءتهم الانتاجية فى العمل .. ويكون هذا دليلا على أن متوسط انتاجية العامل قد ازداد ..

ونفس الحكم ينطبق على قدرة العاملين في هذا المصنع على انتاج نفس الكمية من السلع أو المنتجات على نفس المستوى الذى كان يتحقق من قبل ، ولكن باستخدام مواد أولية أقل ، أو باستهلاك نسبة أقل فى الآلات . .

واذن فأى زيادة فى الانتاج دون زيادة فى التكاليف ، وأى ارتفاع بمستوى الانتاج دون زيادة فى المواد الأولية ، وأى تخفيض فى كمية المواد الأولية دون تقليل فى حجم الانتاج أو مستواه ، وأى وفر فى استهلاك الآلات والمعدات ، هو فى مضمونه زيادة فى الكفاءة الانتاجية للعاملين . .

واذا كان هناك عامل فى دولة ما يستطيع ، بقدر محدد من ساعات العمل ، ومن الآلات ، ومن المواد الأولية ، أن ينتج قدرا من المنتجات يزيد عما ينتجه عامل آخر من دولة أخرى بنفس القدر من هذه العناصر ، فان انتاجية العامل فى الدولة الاولى تكون أعلى من انتاجية العامل المماثل فى الدولة الثانية .

ويجب ألا يكون هناك عامل أحرص على زيادة انتاجيته من العامل الذى يعيش فى مجتمع اشتراكى ، يحس أنه شريك فى ملكية المصنع ، سيد للآلة وليس جزءا من تروسها ، يتمتع بكل ما لا يتمتع به غيره من العاملين فى المجتمعات الرأسمالية المستبدة ، ويعلم عن يقين أن زيادة الانتاجية معناها وترجمتها الحرفية زيادة الاجور ومستوى المعيشة بين العاملين . .

وقد يظن البعض أن زيادة الانتاج فى مؤسسة
أو مصنع من حيث كميته ، نتيجة انشاءات وتوسع فى
عدد الآلات أو زيادة فى استخدام المواد الأولية ، تعنى
ان الانتاجية للعاملين قد زادت .. هذا ظن خاطئ ..
لان انتاجية العامل تزيد اذا استطاع أن يحقق وفرا فى
المواد الأولية أو فى استخدام الآلات ، أو ارتفع بمستوى
الانتاج ، أو أن يكون قد حقق ارتفاعا فى متوسط
انتاجه ..

الكفاءة الانتاجية فى الخطوة الاولى وفى الخطوة الثانية :

ان تقييم ما تم فى الخطوة الاولى ، يقتضى أن نقرر ما يلى
بصراحة وشجاعة فى مجال النقد الذاتى لانفسنا :

١ - اذا كان الانتاج قد زاد فى الخطوة الأولى بمعدلات
كبيرة فى جميع القطاعات ، ومحققا نجاحا فى جوانب الكم
والعدد لا نظير له ، فاننا لا نستطيع أن ندعى ، ان نفس
النجاح قد تحقق فيما يتعلق بالانتاجية وكفاءتها ..

٢ - ان التحليل الصحيح لتجارب النمو ، فى الدول
التي سبقتنا الى التقدم ، يبين بوضوح ، ان زيادة الاستثمارات
كانت عاملا مهما لتحقيق التقدم الاقتصادى ولتحقيق الزيادة
فى الانتاج .. الا أن الارتفاع بانتاجية العامل قد لعب دورا
لا يقل أهمية فى تحقيق زيادة الانتاج ..

لقد كانت الاستثمارات الضخمة ، بجانب الانتاجية
التي ارتفعت لدى العاملين بشكل مطرد ، فى الدول الغربية

والولايات المتحدة الامريكية خلال القرنين الماضى والحالى ، هما
العاملان الرئيسيان فى تحقيق التقدم والتطور فى هذه
البلاد ..

ونفس الظاهرة تنطبق على الدول الشرقية .. بل ان
ما حدث ويحدث مما نقرأ عنه فى الفترة الاخيرة ، من اصلاحات
اقتصادية فى هذه الدول ، انما يهدف أساسا الى الارتفاع
بالانتاجية الى المستوى الذى بلغته الدول الغربية ..

وهذا يبين لنا أهمية ، بل ضرورة العمل على الارتفاع
بانتاجية العاملين فى الخطوة الثانية وبالتالي فى الخطط التالية
لها ..

ان جهودا كبيرة يجب أن تبذل ، سواء على المستوى
التنفيذى أو على مستوى أجهزة الاتحاد الاشتراكي
والتشكيلات المنبثقة منه ، حتى ترتفع الكفاءة الانتاجية
للعاملين ارتفاعا قويا ومستمر .. بحيث يكون ذلك هدفا
- وصل اليه غيرنا - ويمكن الوصول اليه ، فنلتزم به ونحدد،
وتتابع هذه الاجهزة تطبيق خطى تحقيقه بكافة الوسائل
الممكنة ..

وقد يلح هنا تساؤل فى الذهن عن الآثار المترتبة على
رفع الانتاجية ، مما جعلنا نركز الاهتمام على هذه القضية
بهذه الصورة ..

والواقع ان هذه الآثار لزيادة القدرة الانتاجية عند
العاملين كثيرة ومتشعبة .. لكن أهم هذه الآثار ما يأتى :

١ - ان زيادة انتاجية العامل فى كل فرع من فروع الانتاج معناها انخفاض حجم ما نحتاج اليه من المواد الأولية والسلع الوسيطة اللازمة للانتاج فى كل وحدة من وحدات هذه السلع . . ومعنى ذلك أيضا أننا اذا أردنا أن ننتج نفس الكمية من السلع التى ننتجها الآن ، فسنحتاج الى كمية أقل من هذه المواد الأولية والى قدر أقل من السلع الوسيطة . .

فاذا لاحظنا أن جزءا من هذه المواد الأولية أو أجزاء من هذه السلع الوسيطة تنتج محليا ، لكن جزءا آخر يستورد من الخارج ، فأننا بزيادة الكفاءة الانتاجية سنوفر جزءا من انتاجنا المحلى للمواد الأولية والسلع الوسيطة يكون قابلا للتصدير أو لمضاعفة الانتاج . . كما اننا فى الوقت نفسه سنوفر جزءا مما نستورده من الخارج سواء من المواد الأولية أو من السلع الوسيطة . . وبذلك تتحقق الفوائد الآتية :

- (أ) توفير فى المواد الأولية والسلع الوسيطة المحلية .
- (ب) امكانية زيادة تصدير فائض المواد الأولية والسلع الوسيطة أو استثمارها فى مزيد من الانتاج .
- (ج) تحقيق زيادة فى تصدير المواد الأولية والسلع الوسيطة المنتجة محليا والمتوافرة من ارتفاع الكفاءة الانتاجية . .
- (د) توفير المستورد منها بقدر الوفرة الذى حققته الكفاءة الانتاجية ، الامر الذى يساهم فى تحسين موقف ميزان

المدفوعات باستمرار ، ويقلل بالتالى من احتياجاتنا
للاقتراض من الخارج . .

ومن ناحية أخرى فان كميات السلع التى ننتجها تزيد
من سنة الى أخرى ، والارتفاع بانتاجية العاملين معنا اننا
سنقلل من نسبة استخدامنا للمواد الأولية والسلع الوسيطة
فى انتاج هذه السلع بنفس الجودة والمستوى . .

واذن فان استيرادنا لهذه المواد والسلع الوسيطة لن
يزيد بالمعدلات الضخمة التى كان يزيد بها من قبل . . وذلك
فى حد ذاته عامل مهم من عوامل تخفيف الضغط على ميزان
المدفوعات .

ويكفى كمثال لذلك أن نقول : لو ان صناعتنا تستخدم
مواد أولية وسلعا وسيطة بما قيمته ١٠٠٠ مليون جنيه ،
واستطعنا بالكفاءة الانتاجية للعاملين أن نوفر ٥ ٪ من هذه
المواد والسلع الوسيطة - وهى نسبة ليست كبيرة على
الاطلاق - فاننا بذلك نوفر ٥٠ مليون جنيه ، تقطع بالطبع
من الاستيراد أو تخصص للتصدير . .

٢ - ان الارتفاع بانتاجية العامل سيؤدى الى توفير فى
استهلاك الآلات ولا شك . . وذلك عن طريق النقص فى فترات
تعطلها والمرات التى تتعطل الآلات فيها نتيجة للكفاءة الانتاجية
للعامل والحرص الذى يبديه العاملون . . وهذا بالطبع يطيل
من عمل الآلة ، ويقلل من استيرادنا لقطع الغيار اللازمة لها . .

ويعنى ذلك كله تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات،
والحد من احتياجنا للاقتراض الخارجى ...

٣ - زيادة الانتاجية للعاملين من جهة أخرى تعنى اننا
نتمكن من انتاج كمية من السلع الاستهلاكية أكبر مما كنا
نتج من قبل بنفس القدر من المواد الاولية والسلع الوسيطة
التي نوفرها ... وهذا يخلق تزايدا من السلع المتاحة
للاستهلاك بالوفرة التي تخفف من حدة الضغط على تزايد
الاستهلاك ونقص السلع ..

٤ - ان الارتفاع بانتاجية العامل ، الى جانب انه يؤدي
الى وفر في المواد الاولية والسلع الوسيطة ، يحقق وفرا في
استهلاك الآلات والمعدات ... وهذا ترجمته ان تكاليف
الانتاج سوف تنخفض مع الاحتفاظ بمستوى الانتاج وجودته
... وخفض تكاليف الانتاج يتيح لنا فرصا أكثر للمنافسة
والتصدير ... و يتيح في الوقت نفسه فرصا لتخفيض
الاسعار داخليا ...

ان بعض صادراتنا تجد في بعض الاحيان صعوبة في
شق طريقها أمام منافسة السلع الأجنبية المماثلة ، لأن تكاليف
الانتاج بالنسبة لها أقل من تكاليف الانتاج لدينا ، برغم أن
متوسط الاجور عندنا وتكاليف التشييد قد تقل عن بعض
البلاد الاخرى .. لكن خفض التكاليف في الانتاج في البلاد
الاجنبية مرجعه أولا وأخيرا الى أن انتاجية العاملين في هذه
البلاد - التي سبقتنا في مجالات الصناعة سبقا زمنيا طويلا -
على درجة عالية تفوق انتاجية العاملين عندنا .. والوسيلة

الوحيدة لاتاحة القدرة لدى السلع المقرر تصديرها على أن تنافس غيرها فى الاسواق العالمية ، هى العمل على خفض تكاليف الانتاج والارتفاع بمستوى الانتاج ، وبالتالي يمكن خفض الاسعار التى نعرضها بها ...

وهكذا يؤدى زيادة الانتاجية لدى العاملين ، من هذا الجانب أيضا ، الى مضاعفة حصيلتنا من العملات الاجنبية... وبالتالي نخفف الضغط على ميزان المدفوعات ، ونتمكن من توليد فائض ايجابى فى هذا الميزان تدريجيا ..

ان مجهودنا فى هذا المجال وفى الحد من تزايد الاستهلاك فى السلع ، تؤدى الى زيادة صادراتنا زيادة مطردة .. وهذا هو المصدر الاساسى للتقليل من اعتمادنا على القروض الخارجية تدريجيا للاستثمارات التى تتطلبها خطط التنمية ، ثم نستغنى نهائيا عن هذه القروض ..

٥ - استمرار ارتفاع انتاجية العامل هو الوسيلة الوحيدة التى تضمن استمرار ارتفاع متوسط أجر العامل ، بالطريق الاقتصادى السليم ...

ان اعطاء « الحافز الثورى » خلال الخطة الخمسية الاولى قد زاد متوسط أجر العاملين فى كل القطاعات .. وكان هذا اجراء عدالة وحقا أساسيا ، لتصحيح الاوضاع الظالمة التى كانت تسود فى توزيع الدخول ، ولاعطاء العاملين نصيبا عادلا من دخل الانتاج الذى يقومون به وأصبحوا هم وقوى الشعب العاملة الأخرى يملكون السيطرة على وسائله ...

ولكن لا يمكن في المستقبل زيادة متوسط أجر العامل، بدون الزيادة في انتاجيته .. ولو أردنا أن نفعل ذلك لما أمكننا ... لأنه يؤدي الى رفع الاجور بما لا يتناسب مع حجم وقيمة السلع المنتجة ...

وبالتالى ترتفع أسعار هذه السلع ، ويترتب على ذلك ضرر بالعاملين أنفسهم ، لانهم عماد القوى الشرائية ، وهم حين يحصلون على السلع بأسعار مرتفعة انما تتحول أى زيادة فى أجورهم ، بدون ارتفاع فى الانتاجية ، الى زيادة وهمية لا تترجم بزيادة فى كمية السلع التى يمكنهم شراؤها .

هكذا نجد أن استمرار التحسن فى أجور العاملين مرتبط ارتباطا وثيقا بما يحققونه من زيادة فى الانتاجية ...

٦ - ارتفاع الانتاجية يزيد من الفائض أو الوفرة الذى يتكون لدى شركات القطاع العام ومصانعه ، نتيجة لما يحققه ارتفاع الانتاجية من توفير فى تكاليف الانتاج ...

وهذا الفائض يعتبر مصدرا هاما من مصادر المدخرات المحلية المنظمة وبذلك تؤدي زيادة الانتاجية الى زيادة المدخرات ، والى التقليل من الاعتماد على الاقتراض الخارجى .

ومن هنا يتضح لنا مد ترابط هذه القضايا وتشابك جوانبها ومدى تأثير بعضها ببعض وتكاملها معها ..

دور الإتحاد الاشتراكي العربي في زيادة إنتاجية العاملين

ان الدور الهام الذي يجب أن يتحقق في مجال زيادة إنتاجية العاملين ، يلزم أن تمارسه النقابات واللجان النقابية والاتحادات العمالية في اطار الاتحاد الاشتراكي .

وهذا يستدعي أن نتوقف عند دور النقابات العمالية والمهنية في مجتمعنا الاشتراكي لنلقى مزيدا من الضوء على جوانبه ...

فالنقابات هدفها بصفة عامة هو تحسين حال العاملين ... وفي المجتمع الرأسمالي يتركز جهد النقابات ، في مجال تحسين أحوال العمال ، على محاولات لانتزاع بعض حقوق العاملين من أصحاب السيطرة الرأسمالية ... ويتم ذلك في اطار الصراع الطبقي الذي يسود دائما المجتمعات الرأسمالية والطبقية ... ويتخذ جهد النقابات سبيل المناذاة والدعوة بكل الوسائل ، لمنح العاملين شيئا من حقهم في عدالة التوزيع بين العمل ورأس المال ... سعيا الى الارتفاع بمعدلات الاجور ، التي يود أصحاب السيطرة الرأسمالية لو أمكنهم أن يخفضوها الى ادنى المستويات .

وطبيعة المجتمع الرأسمالى أن صاحب رأس المال يتابع ويراقب بنفسه وبأدواته المشتركة معه فى السيطرة ، ليتأكد من ارتفاع انتاجية العاملين ارتفاعا مستمرا ، وهو يحرص على أن يستغل بقدر ما يستطيع ، طاقة العمال وكفاءتهم وعرقهم، لتوليد أكبر كمية من المنتجات ، مستغلا فى ذلك كل مجهود العمال الذين يعملون عنده ٠٠٠ ولا يتردد فى طرد العامل الذى يصبح على مستوى ضعيف من الانتاجية ٠٠٠

لذلك فإن العامل مهدد فى المجتمع الرأسمالى ٠٠٠ ومساق ٠٠٠ وعليه أن يزيد من انتاجيته باستمرار ، ويدفع من عرقه وجهده لصاحب رأس المال ، والا فإنه يجد المصير المحتوم فى الطرد من العمل ٠٠٠

ولا شك أن هدف النقابات والاتحادات فى مجتمعنا الاشتراكى هو تحسين حال العاملين ٠٠٠

لكن يجب أن نضع هذا الهدف فى اطاره الاشتراكى ٠٠٠ ويقتضى ذلك أن نذكر ما يلى :

١ - ان عدالة التوزيع أصبحت احدى المهام التى حملتها الدولة على عاتقها ٠٠٠ فقد قضت على الاستغلال الطبقي للعامل من قبل الرأسمالية المستغلة ، وجعلته سيدا للآلة ، بل فرضت له نصيبا من الربح المتولد عن الانتاج نصيبا عادلا ، وأعطته الحافز الثورى الكافى ، حينما قررت رفع متوسط الاجور للعاملين ٠٠٠ وأمنت حياتهم ومستقبلهم وحددت لهم ساعات العمل ٠٠ حتى لقد أخذ الكثيرون علينا

هذه الخطوات الثورية التي حققناها وقالوا أننا سرنا في هذا الطريق شوطا أطول بكثير مما كان ينبغي .

ان النقابات المهنية والعمالية عاشت في عصور الظلم الاجتماعي ، وسيطرة رأس المال المستغل والاقطاع ، ولم تتمكن برغم صيحاتها المكبرته ان تنتزع للعاملين حقوقهم من الذين كانوا يلتهمون كل خير في المجتمع ، وكانوا لا يتركون للطبقة العاملة الا الضياع والفاقة والتهديد في رزقهم ومصيرهم واذا ما أمكن أن تحصل فئة على مساحة من الحق يومئذ ، فكان يعطى من أصحاب السيطرة منة واحسانا وفضلا لكن الثورة الاشتراكية ما قامت الا من أجل الطبقة العاملة المظلومة ، لتضعها في موقع القيادة للمجتمع ، بعد ان كانت من قبل وقودا يحرق على مذبح الظلم الاجتماعي ، حين كانت تساق الطبقة العاملة الى السخرة ولقد قدمت الثورة الاشتراكية ، بدون طلب أو الحاح ، ما لم يخطر على حسابان أي نقابة أو اتحاد ، وما لم يحلم به احد من العاملين ، وقد عاصر الكثيرون منهم عهود الرأسمالية المستغلة وعانوا من ويلاتها ، بل كثيرا ما عانى هؤلاء العاملون من سيطرة الطبقة الرأسمالية المتحكمة على النقابات العمالية والمهنية نفسها والاتحادات وقتئذ

٢ - نتيجة لذلك انه لا مجال لان يكون دور النقابات استمرارا لدورها التقليدي السابق في المجتمع الرأسمالي ، محدودا وقابعا في قوقعة لا ينطلق منها الى الآفاق الجديدة ان المطالبة بالمزيد من عدالة التوزيع ، أمر وضعتة الدولة ضمن واجباتها وأهدافها الاساسية ولذلك فان النقابات

المهنية والعمالية مطالبة بالبحث عن الوسائل التى تكفل الارتفاع بمستوى العاملين عن غير طريق محاولات انتزاع حق مهضوم من حقوق العاملين ... فليس هناك حق مهضوم للعاملين ، انما حقق لهم المجتمع الاشتراكى أملهم واحلامهم ... وبقي على العاملين ان يحققوا للمجتمع الاشتراكى أمله فيهم ، وكما يقول الميثاق : « ان ذلك التغيير الثورى فى الحقوق العمالية لا بد ان يقابله تغيير ثورى فى الواجبات العمالية » ...

٣ - ويثور التساؤل : كيف اذن يمكن للنقابات العمالية والمهنية ان تحسن من أحوال العاملين داخل هذا الإطار الاشتراكى ؟

والجواب أن هذه التنظيمات والنقابات يجب أن ينطلق دورها من مجرد كونها طرفا مقابلا لطرف الادارة فى عملية الانتاج ، الى الحد الذى يجعل منها قاعدة طليعية فى عمليات التطور والارتفاع المستمر بالكفاءة الانتاجية ..

ان النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها القيادية عن طريق الاسهام الجدى فى رفع الكفاءة الفكرية والفنية ، ومن ثم الارتفاع بالكفاءة الانتاجية للعمال .

وكذلك تستطيع النقابات أن تعمل على رفع مستوى العاملين فى المجال السياسى والثقافى والصحى والاجتماعى ، فان مكانة العمال فى المجتمع الجديد لم يعد لها من مقياس غير قدرتها على انجاح عملية التطوير فى الانتاج وكفاءتهم فى الوصول الى الاهداف المرتقبة ..

ان الجهد النقابي والمهني لرفع انتاجية العاملين هو الطريق الوحيد الذي يؤدي الى ازدياد مستمر وسليم في اجور العاملين وتحسن متواصل في مستوى معيشتهم .

وجدير بالذكر ان القيام بهذا الدور انما يوطد دعائم التقدم الاشتراكي عن طريق تزايد الانتاج تزايدا اقتصاديا بحساب التكاليف ، لان قوة المجتمع الاشتراكي هي في قوة انتاجه وسلامة هذا الانتاج .

من هنا يرتبط الجهد النقابي والمهني باطار التحالف السليم والشرعي بين مصلحة العمال ومصلحة قوى الشعب العاملة كلها ، على عكس الجهد النقابي في الدول الرأسمالية الذي لا يوجد الا في اطار من تصارع وتضارب المصالح الطبقية .

ونتيجة هذا فان دور النقابات في مجال العمل على تحسين حال العمال يتخذ مضمونا جديدا في المجتمع الاشتراكي وهو العمل على رفع انتاجية العامل ، لتحسين حالته المعيشية في اطار عدالة التوزيع التي هي مبدأ أساسي تكفله الدولة وتسهر عليه ...

وتستطيع النقابات من هذا المنطلق أن تؤدي أجل الخدمات الكبرى للعامل والمهنيين وللمجتمع الاشتراكي ...

٤ - يتعين على النقابات واللجان النقابية والتشكيلات المهنية ان تلتزم ببعض الواجبات خلال الحطة الجديدة والخطط

التالية ، وهي تمارس دورها في ضوء هذا المفهوم الجديد
والمحدد :

(أ) تدرس كل نقابة انتاجية العمل في الفرع الذي
ترتبط به ، دراسة علمية دقيقة ، وتقارنها بالانتاجية في
الفروع المماثلة في البلاد الاخرى . وبخاصة البلاد التي
سبقتنا في هذه المجالات حتى تستطيع أن تحدد أسباب
وعوامل تخلف الانتاجية عندنا في أى فرع من الفروع عن
مثيله في البلاد الاخرى .

(ب) يمكن أن تضع النقابات في مجال تخصصها - على
ضوء هذه الدراسات الواعية والعميقة - هدفا عاما لمتوسط
انتاجية العامل في هذا المجال أو ذاك ويجب أن يبلغه
العاملون خلال مدة معينة سنة بعد أخرى والنقابات هي
التي تستطيع أن تساهم ايجابيا في بيان السبل الواجب
اتخاذها للوصول الى تحقيق هذا الهدف النابع من التشكيل
المهنى نفسه وتستطيع النقابات في ابحاثها العلمية أن
تدرس ظروف الوحدات الانتاجية واسباب ضعف أو ارتفاع
انتاجية العاملين فيها ، حتى تقوم بدورها الطبيعي في
المساهمة لرفع الكفاءة الانتاجية في جميع الوحدات التي
ترتبط بها ، وتضع لنفسها خطة واقعية نابعة من العمل
الميداني ولا تكون خطتها مجرد شعارات أو نداءات مكتبية .

(ج) يجب أن تبذل النقابة الجهد اللازم ، ليكون الهدف
الكلى للانتاج جزءا من نشاطها السياسى ، بمعنى أن تلقنه
لقواعدها بالوضوح الكافى والاقتناع الكامل وتصل بهذا

الهدف فى وجدان القواعد العمالية الى مستوى المبدأ السياسى الذى تلتزم به النقابات وتوجه له الجهود النقابية حتى يؤمن به العامل ويلتزم به عن عقيدة . . .

وهذا يقتضى بالضرورة جهدا كبيرا فى مجالات التوعية والتوضيح والاقناع عن طريق المناقشة المفتوحة والصريحة ، التى تلازم الحركة اليومية للعاملين . .

(د) تتلقى اللجنة النقابية فى كل وحدة انتاجية من وحدات الفرع المتخصصة فيه ، هدف رفع متوسط الانتاجية الى المستوى الذى حددته النقابة العامة وناقشته ودرسته علميا وعمليا . .

وعلى اللجنة النقابية أن تحيله الى خطة جزئية ، تنفذها على مستوى الوحدة الانتاجية التى تعمل بها اللجنة النقابية .

(هـ) هذه الخطة الجزئية لابد أن تناقش مع العاملين ، ومع ادارة الوحدة الانتاجية ، ومع لجنة الاتحاد الاشتراكى ومجموعاته القيادية ، لكى ينتج عن ذلك اقتناع واتفاق عام على هذه الخطة فى أسلوبها وهدفها ، بحيث تلتزم بها جميع هذه الأجهزة التزاما سياسيا ، وليس مجرد وعد عاى أو التزام ادارى . . ولهذا فيجب متابعة تحقيق أهداف هذه الخطة الجزئية للوحدة وتقييمها على المستوى السياسى أى بواسطة اللجنة النقابية أولا . . . ثم بواسطة لجنة الاتحاد الاشتراكى والجماعة القيادية والادارة . . وتتحدد الاسباب التى قد تؤدى فى بعض الحالات الى عدم تنفيذ الخطة الموضوعية وتناقش هذه الاسباب بنفس العقلية السياسية . . ثم ترفع

النتائج للنقابة العامة لكي تتابع الخطة الاشمل على مستوى فرع التخصص كله في الجمهورية أو الاقليم ..

(و) يجب أن تشتمل الخطة الجزئية على أهداف عينية لتحقيق فائض في استخدام السلع الوسيطة والمواد الأولية، وتحديد عدد مرات وأوقات نعطل الآلات وأسباب ذلك .. والطرق الكفيلة بتلافي أي قصور أو اسراف أو اهمال حتى يتحقق الهدف المقرر ..

(ز) لابد من التركيز على أهمية المتابعة والتقييم الذي يتم على مستوى كل من اللجنة النقابية ، والنقابة العامة ، بحيث تكون متابعة دقيقة وتقييما سليما للخطوط الموضوعية من قبل ، ومدى ما يتحقق وما لم يتم تنفيذه ، لامكان اكتشاف الصعاب التي تواجه العمل والعمال ودراسة الوسائل الكفيلة بالتغلب عليها .

(ح) ان تدريب العاملين عامل هام للتغلب على ضعف انتاجيتهم ، والنقابات العامة ، واللجان النقابية ، يجب أن تسهم في هذا التدريب بأوفر نصيب ، خاصة وانها متصلة ومرتبطة بالقيادات الفنية في هذا المجال ، ولا بد أن تنظم النقابة العامة برامج تدريبية مركزية ، وفي داخل الوحدات الانتاجية ، حسب ظروف واحتياجات أي فرع من فروع العمل ... ويجب الا تتوقف هذه البرامج عند حد ، بل تتوسع النقابة في هذه البرامج تدريجيا حتى تصبح عملية لا ينقطع أثرها الايجابي الفعال في الارتقاء المستمر في كفاءة العاملين .

ولا شك أن مراكز التدريب التي تنشئها الدولة

والمؤسسات العامة والشركات هي الحقل الرئيسى فى المرحلة القادمة ، لتنظيم وممارسة هذا التدريب المنظم .. لكن لابد من التوسع التدريجى فى انشاء المراكز التدريبية التابعة للنقابات نفسها ، وتستطيع النقابات تمويلها تدريجيا من مالىتها وبمعاونة الدولة ..

(ط) ان النقابات لها دور طليعى فى البحث والدراسة المرتبطة بمشاكل الانتاج عامة .. وتستطيع أن تقدم نتائج هذه الدراسات التطبيقية لتساهم فى تطوير كل فروع الانتاج ، والوصول الى وسائل علمية وتجارب تعود على المجتمع بكل خير ، عن طريق استغلال طاقاتها الكامنة فى الخبرات الفنية العالية ..

ان هذه الصورة من الاستثمارات للجهد الفنى والعمل العلمى والثقافى المنظم هى فى رأى أهم ما يمكن أن تقوم به النقابات من جهد استثمارى ، لأنها ستعمل عملا ضخما فى تنمية ملكات العاملين وكفاءتهم وخبرتهم ، وتنظيم جهودهم والارتفاع بوعيهم السياسى والاقتصادى والفنى والثقافى .. واستثمار هذه الملكات والخبرات ، يعتبر أقوى جوانب الاستثمار المنتج ، لأغنى وأعلى العناصر التى يتحقق على يديها التقدم ، لأنها ترتبط بالانسان وحياته وعمله ، وتفتح آفاقا واسعة لتحسين أحواله والوصول بها الى أرقى الدرجات ..

أسلوب العمل السياسي لإنجاح خطط التنمية

لم يكن القصد مما عرضت حول دور الاتحاد الاشتراكي في انجاح خطط التنمية ، أن استعرض تفاصيل مهمة الاتحاد الاشتراكي ، كتنظيم سياسي يضم قوى الشعب العاملة في المجتمع ، ولا أن أشرح برنامجا في الفترة المقبلة ... لكنني أردت أن أحدد من وجهة نظري وبصفة عامة جوانب المضمون الاقتصادي الذي يجب أن يركز الاتحاد الاشتراكي جهده عليه لمساندة نجاح خطط التنمية القادمة .

١ - لقد كانت الوحدات الجماهيرية للاتحاد الاشتراكي خلال الحطة الخمسية الاولى أشبه بمكاتب البريد تذهب الى مقار وحداتها لتصل اليها الآراء والمشكلات والشكاوى . وما عليها الا احوالة هذه العرائض ، كما هي الى الجهة التنفيذية أو الى مستواها الاعلى في القسم أو المحافظة ، التي كانت تقوم بدورها هي الأخرى بتحويلها للتوزيع على الجهة التنفيذية أو الادارية ...

أما دورها في النزول والالتحام بالجماهير ، في تلمس مشكلاتها العامة ودراستها لاحاسيس القاعدة الجماهيرية دراسة واقعية ، ومحاولة حلها حلا ذاتيا أو احوالها الى المستوى

الاعلى ، باقتراح الحل القائم على الفهم والوعى بكل الامكانيات وبالنواحي الفنية ومقررات الخطة التنفيذية والمالية - فنادرا ما كان يحدث ولذلك فان لجان هذه الوحدات اذا لم تكن معوقة فى كثير من الأحيان فانها على الأقل لم تؤد دورها المطلوب فى دفع خطى النجاح الذى تهدف اليه الخطة فى التنمية .

٢ - كذلك فان بعض الذين كان لهم شرف الانتخاب من القواعد الجماهيرية ، ليكونوا ممثلين لها فى لجنة الوحدة أو القسم أو المحافظة ، كانوا يحسبون انهم تبوءوا مناصب ووظائف تؤهلهم أن يصدرُوا تعليماتهم وطلباتهم ، لتكون واجبة التنفيذ ما دامت قد أرفقت ببطاقة كتب عليها بالروح المظهرية وبأسلوب التعالى عبارة تشير الى عضوية صاحبها فى لجنة الاتحاد الاشتراكى . . .

ان هذا البعض لم يستطع أن يدرك مفهوم خدمة الجماهير، ولم يقدر شرف الانتماء الى التنظيم الشعبى وانه ليس وظيفة، ولا يشكل طبقة جديدة انما التنظيم الشعبى هو الوعاء الذى يضم تحالف قوى الشعب العاملة كلها . . وهكذا أهمل الكثيرون من المنتمين الى الاتحاد الاشتراكى واجبه الأساسى نحو خدمة الجماهير ونحو المجتمع .

٣ - وحدث نوع آخر من التخلف فى عدم تركيز الاهتمام على الشباب . . . الطليعة العريضة التى تؤلف جيل المستقبل لهذا المجتمع المتحفز لتولى المسئولية فى مجال العمل والانتاج، وفى المجال السياسى على حد سواء . . .

الاتحاد الاشتراكي وأهمية تكوين الشباب

إذا كنا اليوم نحاول تقييم خطة التنمية الشاملة الأولى، من نواحي الانتاج والاستثمار وما حققت من منجزات ، وما يمكن تحقيقه واستثماره مضاعفا في الخطة القادمة ، فان الطاقة الضخمة الكامنة على أرضنا النامية بالامل والوعى ، من الشباب ، هي القوة الحقيقية التي تمكن لمستقبل أمتنا أن يستمر نجاحه وثوريته ونموه .

ان أهمية تكوين الشباب الاشتراكي في هذه المرحلة لا تكون في خلق جيل جديد ناضج ، وقادر من الناحية السياسية والفنية وحسب ، انما أهمية ذلك تمتد كذلك الى أن يكون الجيل الصاعد لحمل المسؤولية قوة دافعة لنجاح خطط التنمية .

ومهمة تكوين الشباب الاشتراكي الواعى والقادر ، والناضج سياسيا وعلميا فنيا وثقافيا ورياضيا ، لم تحتل التأخير ... فان الشباب دائماً في سن التكوين والنمو يتعرضون لتيارات الانحراف والتضليل والاغراء واللامبالاة والسلبية وغير ذلك ، اذا لم يجدوا الايدي الامينة والمخلصة التي ترعاهم وتوجههم الوجهة الصالحة لأنفسهم ولأوطانهم وللمثل العليا ...

ومن الواجب أن توجه هذه الطاقات بالاقتناع والايمان
بوحدة الفكر ، والوعى العميق ، الى الطريق السليم الذى يتم
فيه تكوين الشباب فكريا وجسمانيا ، عقليا وروحيا ، فنيا
وعلميا ، ثقافيا ورياضيا .

وكان لا بد أن يعطى الاتحاد الاشتراكى أهمية قصوى
للشباب وتكوينه فى دوره الحالى . . لقد حمل هذا الجيل عبء
الثورة كاملة . . أعد لها وفجرها ، وبطم قلاع الظلم والتخلف
والفساد والسيطرة ، التى كانت جاثمة على قلب المجتمع . .
ثم حمل هذا الجيل عبء التصدى للاحتلال والعدوان
وللتحديات التى واجهت الزحف الشعبى بالثورة فى مرحلة
التحول الاشتراكى . . . وحمل هذا الجيل عبء ارساء الأساس
للبناء الاشتراكى واقامة المجتمع على دعائم من الحرية
الاجتماعية والحرية السياسية ، من الكفاية والعدل . . . وهو
لا يزال يحمل الأعباء بشرف وشجاعة وراء قياداته المؤمنة
القادرة ، ليسلم كل ما صنع الى جيل الشباب الصاعد ، الذى
يجب أن يندفع بالثورة الى آفاق أوسع ، ويحتفظ بالنجاح ،
بل يضاعف النصر الذى تحقق بعد الجهد والمشقة ، وبذل الدم
والعرق . . واذا كان النجاح أمرا صعبا فان الاحتفاظ به ليس
هينا . . ونحن لا نتصور ولا نريد للجيل القادم أن يهرب من
الصعب الى الليمونة أو يستعيز عن الثورة بالانحراف
أو التواكل أو السلبية ، لكننا نريد لأبنائنا أن يثبتوا ذاتهم ،
يفرضوا قيمتهم على الحياة كما فرضها هذا الجيل بالحق
والعدل والكفاح . . . وان الكسب الحقيقى من ثورتنا
الاشتراكية ، سيعود لهم فى النهاية أكثر مما يعود على الجيل

الصاعد الذى يحمل اليوم مشعل العمل والبناء لأن اتصال الحياة وطبيعة التطور تفرض ما يلي :

أولا :

ليس هناك فراغ أو انقطاع بين جيل اليوم وجيل الغد ... وامتداد العمر وانتقال القيادة الى الجيل القادم ، فى ظل الاشتراكية التى نقيمها ، هو استطراد طبيعى لنضال هذا الجيل ، وهو امتداد لطاقت شعبنا المصرى المتجددة ... وليكن من ثورية الجيل الحاضر ونضاله وانتصاراته وصموده للتحديات ، حافزا الى حركة الجيل القادم ، حتى يتقدم بالامانة والارادة ، وهو يملك الحافز الثورى ، ويرى أمامه الهدف السياسى واضحا محددًا ..

ثانيا :

ان المجتمع الاشتراكى الذى اقامه الجيل الحاضر الزم نفسه منذ أول أيام التحول الاشتراكى بحقوق أساسية ، يأخذ الجيل القادم منها اليوم وغدا أوفر نصيب - وبعضها التعليم والتشريف والرعاية الصحية والتأمين .. وفوق ذلك وقبله ، أن الجيل القادم فتح وعيه على أرض طهرت من الاستعمار ، لا يدنسها احتلال ، ولا تقيّد حركتها أغلال الاقطاع أو الاحتكار ولا تمزقها الحزبية والفساد السياسى ...

كل هذا وغيره خلق للشباب الصاعد مناخا صالحا للقوة الفكرية وللعمل المنتج والنمو السليم والانطلاق دون توقف الى الآفاق الواسعة ...

ان الجيل الصاعد أوفر حظا من جيلنا ومن الأجيال السابقة التى عانت من ظروف الحياة القاسية وعاشت فى ظل سيطرة الاقطاع ورأس المال ، وكادت تضيق فى مآلات الاتجار بالسياسة واحتراف الزعامات واستخدام الشباب وقودا يطبخون على احتراقه موائدهم ومغانمهم ..

ثالثا :

ان البناء الاشتراكى الذى نقيمه فوق أرضنا لن يتوقف عن النمو ، وكلما ارتفع هذا البنيان الراسخ أحس أبناءه بمزيد من الثقة بالنفس ، وازدادوا قوة واندفاعا ... ولكن اذا كان الكسب الحقيقى من منجزات الثورة الاشتراكية يعود بالخير الكثير على الشباب الصاعد ، فان من الواجب أيضا أن يدرك الشباب منذ حداثة ، ما هو المطلوب منه ، ليتحقق استمرار الثورة الاشتراكية ودوام نجاحها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

واذا كنا ننظر الى ما تحقق فى جيلنا ، نظرة تقدير لصورة كفاح رائع ، لشعب عظيم ثائر ، فاننا نتطلع بالأمل الى احتمالات كفاح أكثر روعة ، وأقدر فى الابداع والاندفاع بالثورة والبناء والتنمية .

ذلك منطق طبيعى يبين الترابط بين المزايا والمسئوليات، بين الحقوق والواجبات ، فان الآمال والانتصارات لا تستمر عبر الأجيال بالميراث التلقائى ، لكنها تتجدد وتتضاعف بالجهد والبذل ، اذا حرص كل جيل أن يواصل الانطلاق فى سباق

الزمن ، من حيث ينتهى الجيل السابق ، بطاقة أكثر اندفاعا
واحتمالا وشبابا .

**ان مسئولية الشباب في الحفاظ على الثورة اليوم
والاندفاع بها غدا ؛ مسئولية ضخمة بقدر ضخامة
الهدف الذى نتطلع اليه :**

١ - ان الشباب اليوم هم الفئة الغالبة ، وهم الوزن
الاكبر . والتشكيل الأضخم عددا في المجتمع، اذ يؤلف الشباب
النسبة الكبيرة من قوى الشعب العامل فى كل وحدات الانتاج
وفى التجمعات الجماهيرية . . . فى الحقل والمصنع ، فى المدرسة
والجامعة ، فى القرية والمدينة ، فى الميادين العسكرية والنواحي
المدنية . . . وعلى قدر حركتهم ، وعلى قدر ما يبذلون اليوم من
جهد فى شبابهم وبطاقتهم الفتية ، بقدر ما يكون النجاح
والتقدم والانتصار فى مجالات الانتاج والتنمية ، وبقدر
ما يبذلون غدا من جهد وثورية حينما يتسلمون القيادة ، بقدر
ما تتحقق آمال أعظم وأوفر . . .

٢ - ان الشباب بطبيعة تكوينه الذهني وحماسه يكون
أكثر ثورة ضد قوى الاستغلال أو رواسب السلبية ، ولذلك
فهو أكثر ارتباطا بالمثل والمبادئ التى يقوم عليها مجتمعنا
الاشتراكي . . .

وبالتالى فان الشباب أكثر استعدادا واندفاعا ، لبذل
الجهد والطاقة فى سبيل تدعيم هذه المثل والمبادئ التى
تهدف الى مزيد من الانتاج ، ومزيد من العدالة الاجتماعية ،
ومزيد من الانتصارات .

وعلى ذلك فان الشباب اذا كان مسئولوا عن قيادة المجتمع في غدنا ، فانه اليوم مطالب بأن يثبت جدارته كقوة دافعة من عوامل النجاح الذى يتحقق في مجتمعنا اليوم . . .

٣ - ان المجتمع الاشتراكى الذى اقمناه فوق أرضنا ، بالكفاح الأصيل والنضال المتصل وراء القيادة السديدة ، يعد نموذجا لغيرنا من الشعوب المتطلعة الى الحرية والتقدم ، لكنه فى نظر أعداء الشعوب من قوى الاستعمار والرجعية خطر يطاردتهم ، ويهدم قواعدهم ، ولذلك فانهم لا يتوقفون عن العمل لعزله ومحاولة التآمر والضغط عليه . وبقدر ما نتصدى لهذه القوى المعادية ، وبقدر ما نحرز من انتصارات ونحقق من نجاح ، ونرتفع بالبناء الذى نقيمه ، بقدر ما تزداد حالات اليأس والفرع عند أعدائنا ، وتتهاوى العروش الظالمة المستغلة وتتساقط قلاع السيطرة من حولنا . . . ان ذلك يبدو من أعدائنا المتربصين فى صور الفرع وهم يتصرفون فى جنون المقبلين على الغرق . واذا كانت الثورة التى قامت فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ قد قضت على الاقطاع والرجعية والانتهازيين الذين ترتبط مصالحهم ووجودهم بالاستعمار والرجعية الخارجية . . . واذا كان مجتمعنا قد حرص على أن يصفى الاقطاع والرجعية والاستغلال دون اراقة دماء ، فما من شك أن الاستغلال لا يستسلم بسهولة ، وما من شك أنه ستبقى من حولنا فلول الرجعية المتربصة ، وستبقى فى مجتمعنا بقايا لا تحيا ولا تقبل أن تحيا الا على الاستغلال الذى يرفضه مجتمعنا الاشتراكى . . . ان بقاء الاستغلال فى أى

صورة من صوره وبأى قدر ٠٠٠ ان وجود بقايا الرجعية والانتهازية وممارستها لطبيعتها المعادية لمصالح الشعب ، يشكل دائما الخطر على البناء الاشتراكي .

والشباب ٠٠٠ وهو المتغلغل فى كل مكان ٠٠ المتفتح بالوعى لكل ما يجرى من حوله وفى الأنحاء المختلفة ، هو القوة الحقيقية التى تحمل مسئولية التصدى والدفاع عن المجتمع الاشتراكي ، ضد كل ما قد يتعرض له من تحرك رجعى أو بلبلة أو استغلال أو ضغط أو تأمر ، بل ضد أى لون من ألوان الاعتداء على قداسة المجتمع الاشتراكي ووجوده ، وصورته الزاهية .

كل ذلك يحدد لنا دور التنظيم السياسى فى تكوين الشباب ٠٠ وفى رأى أن يكون دور الاتحاد الاشتراكي العربى فى اعداد الشباب قائما على أسس محددة نذكر منها ما يلى :

أولا : اعداد هذا الجيل الصاعد ، اعدادا سياسيا وثقافيا ، يؤمن بربه وبدينه ، وبوطنه وبالمثل العليا والمبادئ التى صاغها الكفاح الوطنى من تجارب الزمن ، ومن أمل المستقبل فى منهج للحياة العادلة التى يقيمها شعبنا على أرضه .

ثانيا : اذابة الفوارق النفسية بين فئات الشباب المختلفة ، حتى لا تستمر البقايا الطبقية التى فرقت من قبل شباب الجامعات مثلا وشباب المصانع وعزلت شباب المصانع عن شباب الحقل ، وخلقت هوة سحيقة بين شباب القرية وشباب المدينة ، وأقامت الحواجز بين شباب الجامعة والشباب العامل المنتج ٠٠٠

انهم جميعا ، برغم اختلاف المهنة ودرجة الثقافة والبيئة الجغرافية ، يلتقون على عنصر أساسى ، هو أنهم شباب المجتمع الاشتراكى ، جيل واحد ينهل من تعاليم هذا المجتمع ومن مثله ومبادئه ومنهجه ، بحيث يقدس الشاب فيه العمل الايجابى ، ويعده دون غيره معيار قيمة المرء ...

ان الشباب يؤلفون معا على اختلاف طبيعة عملهم جسدا واحدا ، وحياة واحدة ، وأملا واحدا ، وعملا متكاملا ، وقيما واحدة تشكل قدرا من الثقافة المشتركة التى تمحو كل صور الاختلافات الشكلية والبيئية الأخرى ...

ثالثا : يجب ان يؤمن الشباب ايمانا كاملا بأن الانتاج والتفانى فى زيادة معدلاته والارتفاع بمستواه وزيادة كفاءته ، هو الجسر الوحيد الى الرخاء والرفاهية والعدل والكفاية له ولغيره .. سواء كان هذا الانتاج فى المصنع أو الحقل ... فى المدرسة أو المتجر .. فى المستشفى أو المؤسسة ، فى المكتب أو الشارع ، فى الجامعة أو فى الورشة .. كل ذرة من جهد وكل قدر من الاخلاص وكل خطوة الى الأمام فى أى عمل مهما كانت طبيعته وأيا كان قدر الجهد وقيمة الزيادة والتحسين فى انتاجيته ، انما يعود كله على المجتمع وعلى كل فرد فيه وخاصة على الشباب .

رابعا : ان وضوح الرؤية من أهم ما يلزم أن يتزود به الشباب ، والمناقشة الحرة والواعية ، والفهم العميق لكل الأمور فى صراحة ووضوح كامل ، تحصين للشباب ضد كل زيف أو تضليل أو انحراف .

ان معرفة الشباب بتاريخهم الوطنى والقومى ، وتوضيح عناصر القوة فى شعب مصر الأصيل خلال عصور التاريخ وتعاقبها ، يضاعف من ثقة الشباب فى نفسه وفى اتصال امته الممتدة عبر الأجيال ٠٠٠ ولقد زيف الاستعمار ودعاة الهزيمة من أعداء الشعوب تاريخ الشعب المصرى الأصيل ، محاولين بذلك أن يقللوا أو يستهينوا بكفاح هذا الشعب وصور أنجاده، وبالقرائن التى تؤكد أصالة معدنه وصلابته ، وتثبت عمق جذور النضال المصرى على طول التاريخ الانسانى . ان ازالة الزيف والتزوير فى تاريخ النضال المصرى سوف يزيد شعور الشباب بقيمة أمتهم وبمجدها وجدارتها ببلوغ المنى والأمل المرموق .

خامسا : خلق وحدة الفكر وتنظيم وحدة النضال ووحدة العمل وتوضيح خطى الطريق الواحد الى الهدف الواحد بين الشباب عن طريق لقاءاتهم معا على اختلاف مهنتهم وبيئتهم فى عمل جماعى يعمق فى نفوسهم الايمان بالقيادة الجماعية ، ويربط بين فئاتهم ، ويزكى فى وجدانهم شرف تحمل المسئولية ، وينمى فى قلوبهم روح التعاون والعمل الايجابى ، ويعمق فى أذهانهم الوعى الاشتراكى عن طريق المعسكرات والندوات والتثقيف الذاتى ، ويمحو من سلوكهم أى صور للتعالى أو الانعزال ، ويقوى من قيمتهم عند أنفسهم وفى نظر الآخرين عن طريق عملهم اليدوى والخدمة العامة فى البيئة التى يعملون فيها أو يعيشون بينها ٠٠٠

وفى هذه المعسكرات ٠٠ ومع كل هذه الواجبات وعند مناقشة كل هذه القضايا ٠٠٠ يجب أن تكون قضية الانتاج

ومشاكله ، من أهم الموضوعات التي يتناولها البحث والنقاش
الرشيد العميق ، جنباً الى جنب مع العقيدة السياسية
والنواحي الاجتماعية .

ولقد بدأ الاتحاد الاشتراكي هذا البرنامج الضخم ..
وركز على الشباب وأولاه كل اهتمام ، حتى لقد جعل للشباب
أمانة عامة من الامانات الرئيسية له تنبثق عنها منظمة للشباب
الاشتراكي ... واذا كانت هذه التجربة الضخمة والرئيسية
لم يمض على البدء فيها الا وقت قصير ، فانها أخذت تملأ
الاسماع ، وتحدث حركة جديدة تبشر بحياة جديدة تضم
الشباب الاشتراكي ... في منظمة تجمعهم حول فكر واحد
وطريق واحد نحو الهدف الواحد .

واننا نتطلع الى هذه النواة بأمل شديد ونرجو لها قوة
أكبر على الاندفاع بالثورة ، وإيجابية أقدر على الوفاء بتحقيق
هذه المسؤولية التاريخية ...

ذلك هو السبيل لتهيئة واعداد وتكوين أصحاب المصلحة
في المستقبل الذين سوف يحملون المسؤولية ويؤدون أمانتها
الغالية المقدسة أكثر قوة ، وأقوى ثورية ، وأشد حماساً ،
وأعمق وعياً ، وأحسن حظاً ، وأفضل من جيلنا الحاضر ، الذي
يسعد وهو يرى أن الثورة سوف تواصل خطاها وأن الذين
سيعيشون في مجتمع أفضل هم أولادنا وأكبادنا وامتداد
عمرنا وثمار جهدنا ، وأمل نضالنا الرائع والمنتصر .

البناء الاشتراكي والرفاع عن الاشتراكية

كان طبيعيا أن نستطرد في تحليل واجبات الاتحاد الاشتراكي ، لنستعرض الجوانب الكثيرة ، لدوره الرئيسي والهام في انجاح خطط التنمية وتدعيم البناء الاشتراكي - خاصة ونحن في صدد تقييم الخطة الخمسية الاولى وما تحقق في سنوات التحول الاشتراكي العظيم ..

ويمكن تلخيص واجبات الاتحاد الاشتراكي بوصفه التنظيم الذي يجمع قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة في الاشتراكية وفي التحول الاشتراكي الذي تم ، وفي انجاح خطط التنمية التي تدعم هذا البناء الاشتراكي في النقاط التالية :

١ - يجب أن يسير العمل في وحدات الانتاج والخدمات على كافة مستوياته : ادارة وتنفيذا ، توجيهها وتخطيطا ، بالمفهوم السياسي ، وبالوعي الناضج ، حتى تتضح أهداف العمل وتتضح الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف ، والمصلحة التي تعود من وراء ذلك ، ارتفاعا بالعمل اليومي فوق مستوى الروتين والرتابة المملة ، حتى يأخذ العمل في أي مجال وأي موقع مكانته في اطار من القيم الوطنية

(١٥ و ١٦) سنوات التحول الاشتراكي - ٢٢٥

والقومية ، وبذلك يتمكن النشاط الثوري الذى يضم جميع وحدات الانتاج والخدمات من أن يكسر جمود الروتين والتعقيدات المكتبية ويقضى على الوسائل الادارية والدروب الموروثة المعوقة لآى عمل ...

٢ - ان الوعي السياسى فى مجالات العمل الانتاجى يجب أن يكون له مضمون اقتصادى واجتماعى قائم على فهم المشكلات التى واجهتنا فى الحطة الاولى والتوصل الى الحلول الصحيحة للتغلب على هذه المشكلات .

والوعي السياسى بهذا المضمون قادر على أن يقود ويحرك أفراد قوى الشعب العاملة عن انتناع ، فى الطريق الذى يؤدى الى حل هذه المشكلات والتغلب على كل الصعوبات ولذلك حرصت أن أبين بالتفصيل أهمية قضية المدخرات وقضية زيادة الكفاءة الانتاجية وكانت كل منهما بمثابة مشكلة واجهت الحطة الاولى وعانت الحطة من قصورها ..

٣ - الاتحاد الاشتراكى مطالب من خلال تنظيماته وعن طريق تجميع وتنظيم وقيادة جهود قوى الشعب العاملة أن يستكشف العناصر الصالحة التى تعمل خلال أجهزته الشعبية حتى تحيلها الى خلايا ثورية نشيطة ومنتجة تعمل ايجابيا للتوصل الى حلول لكل المشكلات التى تواجه العمل الوطنى فى وحدات الانتاج والخدمات وتمارس هذه الحلول السليمة .

٤ - الشباب بوجه خاص يؤلف الجيل الصاعد والأمل المرتقب . وعلينا الاهتمام به وبذل كل الجهد من أجله ، وعليه مسئوليات كبرى فى انجاح خطط التنمية والحفاظ على

المكاسب الثورية التي تحققت بالكفاح والدم والجهد والمعاناة على مر الأجيال ٠٠. والاندفاع بهذه المكاسب ثوريا الى الآفاق الرحبة الواسعة من مسئوليات جيل المسئولية القادم .

هـ - التنظيمات النقابية والتشكيلات المهنية يجب أن تطور دورها في ظل المجتمع الذي حقق عدالة التوزيع ، بحيث تباشر جهودها لتحقيق هدفها الأكبر والرئيسي في المجتمع الاشتراكي وهو الارتقاء المستمر بإنتاجية العاملين ، وهو السبيل الوحيد لتحقيق التحسن المطرد في أحوال هؤلاء العاملين في ظل مجتمع العدالة الاجتماعية ٠٠ وعليها أن تعمق من الوعي الثقافي والسياسي لدى العاملين ٠٠ أن هذا كله يرتبط ببناء الاشتراكية ٠٠٠

لكن الاشتراكية لا يمكن أن تبنى في فراغ ٠٠٠

وهي في الوقت نفسه لا تجد أمامها الطريق معبدا ومفروشا بالورود ولا تواجه بالمناخ المناسب المهيأ لها ، دون عوائق أو تحديات ومتناقضات ٠٠ ان الثورات الوطنية تقيم البناء الاشتراكي فوق أرضها في اطار يجمع المتناقضات الداخلية ورواسب عصور مضت ٠٠ ثم هي تواجه دائما متناقضات وتيارات دولية عاتية ، الأمر الذي يجعل البناء الاشتراكي في أي دولة نامية عرضة للضغط وصور التآمر والتسلل والانقضاض ٠٠ وهذه التيارات الداخلية والخارجية، وهذه المحاولات الضارية واليائسة من قوى السيطرة وأعداء البناء الاشتراكي يجب أن تواجه بثورية وقوة ، بالوعي والتصدي ، حتى لا يكون البناء الاشتراكي عرضة للتصدع ٠٠ وهنا يبرز دور جديد ، وواجب أساسي لقوى الشعب

العاملة صاحبة هذا البناء الاشتراكي ، الحامية له ، وهي تؤمن
عن عقيدة أنها مرتبطة بهذا الكيان الاشتراكي والمجتمع العادل
ارتباط مصير ..

واجبها اذن هو الدفاع عن الاشتراكية وحمايتها من كل
الغوائل والاعداء ، ومن أى أثر عكسي قد ينتج عن هذه
المتناقضات الموروثة ..

واجبها وهي ترعى وتحمي الثورة الاشتراكية في اطار
التنظيمات السياسية واجهزة الاتحاد الاشتراكي ، أن تواصل
العمل والجهد في نفس الوقت لتدعيم البناء الاشتراكي الذي
قام بعد الجهد والكفاح والنضال الانساني فوق ارضنا جيلا
بعد جيل ..

اننى هنا لا أجد في تصوير هذه الفكرة خيرا مما قاله
الرئيس جمال عبد الناصر بأن هذا الجيل من شعب مصر على
موعد مع القدر .. ولقد كتب عليه أن يدخل سلسلة من
الثورات المتشابهة والمتلاحمة في وقت واحد .. كتب عليه
أن يحمل مسئولية تحقيق الاستقلال السياسي والاستقلال
الاقتصادي وأن يصارع التحديات ويواجه العدوان العسكري
ويسقط الدمى وينبذ الاحلاف وينتصر في كل المعارك
السياسية والاقتصادية والنفسية التي يخوضها بالعزم
والايمان .. ثم كتب على هذا الجيل أن يتحمل شرف بناء
مجتمع العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص .. كتب عليه أن
يحارب بيد ، وان يبني باليد الاخرى ، وكان الله معه دائما
وهو يحارب وكان معه وهو يبني وكان الله معه وهو يحقق
النصر في كل الميادين .. فتلك سنة الله جلّت مشيئته أن
ينصر المخلصين .

ولقد عبر الميثاق عن ذلك وقال : « ان الشعب المصرى -
تحت ظروف المعارك الثورية المتشابكة المتداخلة - كان مصرا
على أن يستخلص للمجتمع الجديد الذى يتطلع اليه ، علاقات
اجتماعية جديدة ، تقوم عليها قيم أخلاقية جديدة وتعتبر عنها
ثقافة وطنية جديدة » . . . ونبه الميثاق القيادات الشعبية
بدورها ، مطالبا اياها أن تتأمل تاريخها وان تنظر الى واقع
عالمها ثم تقدم على صنع مستقبلها ، واقفة فى ثبات على
أرضها .

**ان الرجعية بما زالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية
ما قد يفريها بالتصدي للتيار الثورى الجارف ، خصوصا فى
اعتمادها على الفلول الرجعية فى العالم العربى المسنودة من
جانب قوى الاستعمار . .**

ولذلك فان اليقظة الثورية كفيلة تحت كل الظروف
بسحق كل تسلل رجعى ، مهما كانت أساليبه ، ومهما كانت
القوة المساعدة له . . « واذا كان مجتمعنا يؤمن بأن الحرية
للوطن وللمواطن ، وأنها تتوافر قبل كل شئ بالسلام القائم
على العدل ، فان مجتمعنا مطالب الى الوقت الذى تستقر فيه
مبادئه العظيمة ، وتسود على العالم الذى نعيش فيه ، أن يكون
مستعدا باستمرار للتصدي ، والعمل لحماية حرية الوطن
وحرية المواطن وحماية البناء الاشتراكى . . »

وقبل أن أعرض للمتناقضات التى ورثناها من مخلفات
عهود مترامية مضت ، يجب أن أشير هنا الى الاسباب التى
تحتّم على قوى الشعب العاملة أن تدافع عن الاشتراكية وتحمى
البناء الاشتراكى وترتبط به رباط مصير وحياة . .

فاذا كانت هذه الاشارة قد ترددت قبل ذلك كثيرا فانه لا بأس من التذكرة والاشارة حتى لا ننسى .. والذكرى دائما تنفع المؤمنين وتضيء الطريق أمام خطاهم ..

ومن المبادئ التى يتبعها علماء التربية أن يذكروا دائما جوانب العمل الطيب ، ونتائج العمل الحاطىء ، حتى يغرسوا الكراهية فى نفوس الناس ضد الشر ..

كذلك فان الله سبحانه وتعالى قد صور للمؤمنين فى كتبه السماوية كلها وفى أبدع وأسمى الآيات ، مغبة الشر ومضاعفاته ومصير كل شرير مستغل ، وحدد سبحانه مكان هؤلاء فى جهنم وعذابهم فى الدنيا ، كما صور سبحانه المجتمع الذى تسوده العدالة الاجتماعية والروح الانسانية والمساواة وتكافؤ الفرص وحدد سبحانه للذين يعملون الخير مكانتهم فى الجنة وسعادتهم فى الحياة الدنيا ..

ان مجرد تخيل حدوث نكسة للبناء الاشتراكى والثورة الاشتراكية التى تحققت ، يضعنا أمام صخور يلزم أن تكون فى أذهاننا ، حتى لا ننسى أو نتهاون ، أو نتوقف عن الاندفاع ، وحتى يزيد حرصنا على البناء الاشتراكى وحمايته والدفاع عنه والتمكين له ..

ان الترجمة الواقعية لآنى نكسة هى حدوث مضاعفات ونتائج لا حصر لها .. ولا يمكن فى صفحات محدودة أن أعددها .. لكننى أذكر هنا لمحة عن بعضها فقط :

● عودة سيطرة الاقطاع ورأس المال المستغل على مقدرات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .. وتحكم

طبقة النصف فى المائة من جديد فى مصائر جموع
الشعب ، فى صورة أروهاب وأقسى تشفيا وحقدا واشباعا
للشره والاستغلال .

● عودة الفلاحين الى مستوى العبيد للأرض بعد السيادة عليها
وملكيتها . . وتدمير كل معالم التطور والخدمة والإصلاح
الذى تحقق فى القطاع الريفى ، حتى يعود الظلام والظلم
الاجتماعى ، لا يرى فيه ملايين الفلاحين الا العذاب
والسياط والحربان .

● عودة العامل الى مستواه القديم : عبدا للآلة ، وتعود لتكون
أغلى منه عند صاحب رأس المال الذى يسيطر ويسود
من جديد . . وسوى يلغى بالقطع الحياة الامينة التى
حققتها الثورة الاشتراكية للعامل . . ويسخر من رفاهية
العامل ومن تحديد ساعات عمله ، ويمنع كل امتياز أو حق
حصل عليه العمال ، حتى يستحوذ هو على كل ذرة من
ربح وكل درهم من مال .

● يعود المجتمع الى صورة التخلف التى كان عليها من قبل ،
وما تزال شعوب من حولنا تعيشها تحت قسوة السيطرة
والاستغلال . . تعود البطالة ويعود الفقر وتغلق المدارس
والمستشفيات . . فان ما ينفق على مثل هذه المؤسسات ،
لن تقبله الرجعية التى كانت تصف العلم بأنه كفر حتى
تخيف الناس منه ، وتصف الدواء بأنه سحر لا يرضى عنه
الله ، فيأكلهم الموت . . وليس ببعيد يوم خشى الخديو

توفيق أحد حكام مصر فى العصر الحديث من أثر التعليم على أمواله وتاجه فأمر بإغلاق المدارس كلها .. هل نذكر المحسوبيات فى فرص التعليم؟! يجب ألا ننساها ..

● العودة الى سوء التوزيع ، بحيث يكون الغنى كله والصحة بأكملها والسعادة جميعها لفئة قليلة ، والقهر والحرمان كله للملايين من أبناء الشعب .

— هل يمكن أن يقبل صاحب رأس المال — فى حالة حدوث نكسة لا قدر الله — أن يشارك العمال فى الأرباح والادارة ؟ هو المستحيل نفسه .

— هل يمكن ان تتحمل خزانة الدولة الانفاق على رصف الطرق وانارة الشوارع واقامة المساكن الشعبية وانشاء المصانع التى تفتح آفاق الحياة الكريمة أمام العاملين ؟ .. هل يمكن أن تسعى الرجعية أو الاقطاع لاستصلاح أرض ليملكها الشعب والفلاحون ؟ ان عهد الحرمان التى مضت استصلحت بعض الأرض بالسخرة وبعرق الفلاحين ، لكن ملكيتها وكل خيرها كانت للاقطاع والشركات الاحتكارية .

● يعود تحالف الرجعية مع الاستعمار الذى ترتبط به مصيريا .. فهل يظل الاستعمار حاملا فى قلبه جمره النار وهو يتطلع الى قناة السويس ليجدها مصرية ادارة ومسئولية وعائدا ؟ .. ومصر تحكم قناتها وتسيطر عليها ؟ .. ألا

يكون جزاء الاستعمار أن يعود ولو الى قناة السويس التى
كاد يجن يوم تأميمها ؟!

— هل تقبل الرجعية أن تعارض القوى الاستعمارية ، أو
ترفض ادخال الشعب الى سيجون الاحلاف ومناطق النفوذ ؟!
ان الارتقاء فى أحضان الاستعمار واحلافه ومناطقه
يضمن لها البقاء ضد القوى الشعبية ويحميها ضد
الثورات التحررية .

● تعود مصائرنا وأقدارنا فى يد الاستعمار ، ليقرر من قواعدهم
فى العواصم الاستعمارية أمورنا ، ولا توضع سياستنا
وفق آمالنا ولا تنبع الا من مصلحة الاستعمار والرجعية
وحسب ..

● يعود الحديث عن قوى العاملين فى الدولة ليكون جريمة ،
ويعود الكلام عن الحرية ليصبح شيوعية أو الحادا ، وتضيع
الحرية الاجتماعية والحرية السياسية .. ويأخذ الاقطاعيون
أماكنهم فى كل مقاعد الحكم والمجالس النيابية ، يطرد
العمال والفلاحين ، ومن كانوا يسمونهم الدهماء والفوغاء
فى عهودهم .. عهود السادة والعبيد ..

● يعود الجيش الى صورته قبل الثورة ... فان الرجعية
والسيطرة الاستغلالية لا تقبل وجود جيش وطنى
قوى ... ولكنها تقبل فقط أن تذهب الاموال الى
جيوبها أو حساباتها فى البنوك الخارجية ، وتفضل حماية
الجيوش الأجنبية لها .. والصـور من حولنا وليست
بعيدة عنا ، تنطق بالحقائق .

● تعود مصر الزراعية ، مزرعة لمصانع الاستعمار ، ويومها سيهب دعاة الرجعية والاستعمار من جديد ويحملوا الابواق ليحلفوا أن مصر جنة الله في الزراعة وإن الصناعة والكهرباء والسدود شر مستطير .. فالمنافقون يكذبون على الله .. أفلا يكذبون على الإنسان؟! وتلك سماتهم وهذه خصائصهم .

هذه بعض الصور والنتائج التي لا يمكن لي ولا لغيري أن يعددها بالتحديد والحصص في صفحات من كتاب .. وهي في الوقت نفسه تبين لنا نحن قوى الشعب العاملة لماذا يجب أن نرتبط مصيريا ومصالحيا بالثورة الاشتراكية ، والبناء الاشتراكي الذي أقمناه فوق أرضنا بشريعة العدل شريعة الله .

وليس أشرف ولا أنبل من الدفاع عن مجتمع تسود فيه العدالة الاجتماعية والكرامة الانسانية ويتحقق فيه التكافؤ في الفرص ..

وقد يتساءل البعض : ندافع عن المجتمع الاشتراكي والثورة الاشتراكية ضد من ؟ .. ونحميها ممن ؟

ونقول : ضد رواسب الماضي ، وضد بقايا المتناقضات الداخلية .. ضد المتناقضات الدولية ، وكل التيارات المعادية لمجتمعنا وآماله ..

المتناقضات الداخلية

لقد قضت الثورة على الاقطاع ، وعلى سيطرة رأس المال . .

وهنا يجب أن نقف قليلا أمام هذه الحقيقة لنقول ان الثورة لم تقض على الاقطاعيين ولا على الرجعيين . . وقد بين الرئيس جمال عبد الناصر أننا في ظل الثورة ، وضعنا ضمن مبادئنا ضرورة القضاء على الاقطاع وعلى سيطرة رأس المال ، ولكن هناك جانبين هامين ، لا ينبغي اغفالهما :

١ - استفادة الاقطاعيين السابقين من طبيعة شعبنا الذى يميل دائما الى السلم الاجتماعى ، ومحاولتهم التسلل فى ظروف هذا السلام الاجتماعى ، عن طريق وسائل غير مشروعة لاستبقاء حدود من الملكية تزيد عن الحدود المقررة والتي أجمعت عليها قوى الشعب العاملة للقضاء على الاقطاع فى كل صوره . . وان ما كشفناه أخيرا فى هذا النطاق ليعطى أمثلة واضحة على ما نعنيه بذلك . .

٢ - ان الاقطاع ليس فقط حالة ملكية ، بل هو أيضا سلوك معين له خصائص محددة فى نطاق العلاقات الاجتماعية، خصائص تقوم على الاستغلال والسيطرة والقمع والارهاب، بل اقتراف الجرائم ، ومقاومة تقدم قوى الشعب نحو الحصول على حقوقها العادلة والمشروعة فى الثروة وفى الاجر . ان هذا السلوك لا يزول ، ولا يمكن ان نتوقع أن يختفى خلال عشر سنوات أو خمس عشرة سنة . . لأن طبقة الاقطاعيين التى مارست سلوكها الاقطاعى طوال مئات السنين ، لا يمكن مرة واحدة ان تغير سلوكها وان تخلع

عقليتها ، لكى يحل محلها سلوك وعقلية جديدة مختلفة تمام الاختلاف تسلم بما يجب أن تحصل عليه قوى الشعب من حقوق مشروعة عادلة ..

ومن هنا لابد أن نتوقع محاولات مستمرة للاستغلال والسيطرة الطبقيّة على نطاق القرية .

ومن الممكن لهذين الاحتمالين أن يقوموا كذلك فى ظل سيطرة رأس المال ، وان كان يجب التسليم بأن احتمالات ذلك بالنسبة لرأس المال محدودة ويمكن كشفها سريعا وهى تتركز أساسا فى قطاعات التجارة والمقاولات ..

أن بقاء مثل هذه الرواسب المتخلفة من مجتمع ما قبل الثورة ، يعد ظاهرة خطيرة تهدد سلامة الاشتراكية .

أولا : لأنها تضعف ثقة الشعب فى الاشتراكية .. وهذا أمر له خطورته .

ثانيا : لأنها تستبقى مراكز قوة معادية للشعب ، تنتهز الفرصة المواتية لكى تنقض على مكاسبه .. وهى فى الغالب تبحت عن هذه الفرصة فى التحالف البغيض المتآمر الذى يمكن أن تقيمه مع قوى السيطرة الأجنبية ، سواء كانت استعمارية من الدول الأجنبية ، أو عميلة لهذه القوى الاستعمارية من قوى الرجعية فى المنطقة ... وأن مؤامرات القوى الرجعية فى بعض البلاد القريبة منا ، ومحاولة استغلالها للعناصر الاقطاعية وأذنابهم من جماعة الاخوان الارهابية مثلا لأوضح ضرورة على ذلك ..

كذلك فانها دليل على ان الرجعية لا تتورع بكل شرورها

أن تختفى تحت اقنعة للتضليل ولو أدى الأمر أن تستخدم
وتدنس أقدس ما يعتز به أبناء مصر وهو دينهم الحنيف ..

وان واجب التنظيم الشعبى فى كل بقعة من أرض هذا
الوطن وفى وجه المتناقضات هو كشف أصحابها ، من
الاقطاعيين والرجعيين ، ومناقشة وضعهم وسلوكهم فى
منظمات الاتحاد الاشتراكى لى تتحرك أجهزته وأجهزة الدولة
الأخرى حتى تضع حدا لكل ما قد يظهر أو يكشف ..

ان هذا يتطلب من كل عامل زراعى ومن كل فلاح
صغير ، من كل مثقف ومن كل وطنى يباشر حرفة أو عملا
مستقلا ، من كل هؤلاء ، أن يستيقظوا تماما وأن يبحثوا
باستمرار عن الراوسب الاقطاعية والرجعية ، وأن يكشفوها
لمنظمات الاتحاد الاشتراكى .

المتناقضات الخارجية

ان نمو الاشتراكية فى جمهوريتنا فيه خطر كبير على
المصالح الاستعمارية وعلى المصالح الرجعية فى المنطقة ..

وليس هذا بسبب التقدم والتحرر الذى سيحققه
شعبنا فقط ، وانما بسبب المثال الرائد الذى تعطيه تجربتنا
للسعوب الأخرى التى مازالت - لسوء الحظ - ترزح تحت
نير الاستغلال الداخلى الرجعى ، وتحت سطوة الاستغلال
الاستعمارى الأجنبى ، وتتطلع إلينا كمثل وأمل ... ولهذا
السبب نفسه هناك خطر فى اشتراكيثنا على إسرائيل ..

اننا يجب أن نتوقع من هذه القوى جميعها أن تتآمر،

وأن تستمر في التآمر لكي نحقق ما يصوره لها خيالها السقيم
من امكان القضاء على اشتراكيتنا ..

انها في ذلك تقف في وجه تيار التاريخ وهو تيار لا يمكن
مقاومته ، ولكن يجب ان ندرك أن تيار التاريخ انما يتحقق
اندفاعه من خلال جهودنا وأعمالنا ويقظتنا وحرصنا والوعى
الذى تتسلح به قوى الشعب العاملة .

من هنا ... يجب أن تكون في يقظة مستمرة وان نسلح
الشعب بالوعى دائما .. والا نخدعنا أساليب التضليل ولا
الاقنعة الزائفة التى تخفى وراءها وجوها تكره الشعوب
وتعادي مصالحها .. لقد عانى شعبنا الطيب كثيرا من
التضليل ولكنه كان دائما يكشف هذه الاساليب المخادعة ..

ان الافاقين والمدعين لا يمكن الا أن يصفوا أنفسهم
بالطيبة ويخلعوا على شخصياتهم مسوح الملائكة للخداع ..
هكذا فعلت القوى الاستعمارية وهى تحتل الشعوب ،
وتسيطر على أرزاقها .. وهكذا فعلت قوى الرجعية
والاستغلال لتفرض وجودها ، حتى بلغ بالبعض من زعماء
الرجعية ان يصنعوا نسبا زائفا للرسول الكريم عليه الصلاة
والسلام .. ورسول الله برىء منهم ومن أعمالهم .. ولو
تمكنوا لأوصلوا نسبهم الى الملائكة ، او ذات الجلالة ..

كذلك يجب التيقظ دائما للتيارات التى تنتاب عالمنا
المعاصر ، وفيه الاستعمار وهو يحس بالخطر على كيانه
ومصالحه ويرى رأى العين دورة التاريخ الحتمية ...
فتنتابه حالات الجنون المحموم ، الذى ينتاب عادة ، الوحش

الضارى حينما تصيبه طلقات قاتلة وتصيبه معها نوبات
من الصرع قبل الموت ..

ولا يمكن لقوى الشعب العاملة ، مهما ظهر فى مجتمعا
من متناقضات الا أن 'تحرص على تكتلها ، حتى تواجه هذه
الاخطار والتحديات والمغامرات .

اننا بيقظتنا وتكتلنا سوف نهزم كل الضغوط الاجنبية،
وكل المؤامرات الخارجية ... والدليل على ذلك أننا هزمناها
بالفعل سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٥٦ وبعد سنة
١٩٥٦ ... فى كل خطوة من خطانا الثورية ...

فلنكن دائما على استعداد لكل التضحيات فى اطار
تكتلنا القوى وتحالفنا الشرعى الرائع ... وان هذا التكتل
اثما يكون ايجابيا وقويا بوقوف قوى الشعب العاملة ضد
تيارات التشكيك التى تنفثها أبواق القوى الاستعمارية
والرجعية ، وضد مؤامراتها الخبيثة ... هذا التكتل يجب
أن نحافظ عليه باستمرار ، أيا كانت الظروف التى نمارسه
فيها .

ان عناصر المتناقضات الداخلية وقوى المتناقضات
الخارجية .. وهى ترقب من جحورها أن شعب مصر قد
انجز خطة التنمية الاولى واقدام على تنفيذ الخطة الثانية ،
اكثر قوة ، وأوسع تجربة ، واعمق وعيا ، وأقدر على الاندفاع
... هذه العناصر والقوى تحس بالجزع والمرارة والحقد
... ويجب الا نلتفت الى الوراء ، والا نتوقف عن الاندفاع
فى تدعيم البناء الاشتراكى الذى نقيمه فوق أرضنا بالحق

والعدل ... في النور وبالوضوح ... بالحرية والكرامة ...
ويعون من الله وبفيض من نوره ورعايته ، فهو سبحانه
يشهد أن الثورة التي قامت في الثالث والعشرين من يوليو ،
كانت تهدف الى ازالة الظلم الذي لا يحبه الله ولا يرضاه ...
وقامت لتحقيق الحرية الكاملة ، وقد أمر الله بالحرية للانسان
الذي خلقه حرا ... قامت لتزيل الضعف وتبنى القوة
مكانه ، والله سبحانه قوي يحب الاقوياء بعملهم وعدلهم ...
واستطاعت أن تحقق العدل الاجتماعي الذي هو شريعته
عز وجل ، واستطاعت أن تجعل الناس جميعا سواسية
في المجتمع لا سيد ولا مسود ، سواسية في الحقوق والواجبات
... واستطاع هذا المجتمع الاشتراكي أن يحقق بعد ذلك
خطة للتنمية ، كانت تجربة ودرسا لقدرة الشعوب النامية
على الانطلاق .

وحين نصل الى هذا القدر من محاولة تقييم خطة
التنمية الاولى .. وعندما نبلغ هذا الحد من تحليل الثورة
التي تمت خلال سنوات التحول العظيم .. يجدر بنا أن
نتوقف لحظة نقدر فيها حصيلتنا بعد هذه المرحلة .. ونجدد
من طاقائنا لاستئناف المسير .. نستطلع مسالك الطريق
الذي ينتظرنا .. ونستبين مواقع خطائنا نحو الهدف الذي
نسعى اليه .. ونقدر الزاد الذي يعيننا على قطع الشوط
في قدرة واحتمال ...

لقد وصلنا الى حيث نحن اليوم بعد رحلة فريدة
ومشهوده .. وبرغم أنها لم تأخذ من عمر الزمان سوى

سنوات قليلة ، فقد أوصلتنا الى حيث لم تتمكن أجيال
اخرى أن تبلغ جزءا من مداها ..

ولقد بذلنا في ذلك جهدا ونضالا .. دما وعرقا ، حتى
احرزت مسيرتنا الفوز في سباق الزمن ...

وحين تحركت قوى الشعب خلف راندها ومعلمها
العظيم ، وانتظمت في المسيرة الكبرى ، بدأت يومئذ من
الفراغ الموحش والظلام السحيق .. لم تحمل معها ذخيرة
تعينها على عثرات الطريق ، ولا ملكث قوة تحصنها من
التيارات العائية ، أو تحميها من عاديات المتربصين بالخير ،
سوى ارادة التغيير والايمان العميق ، والاصرار العنيد .

ان قيمة المواقع التي وصلنا اليها اليوم تتجلى بكل
القوى . العظيمة الكامنة في طاقة هذا الشعب وقدرته ، اذا
عادت الى الذاكرة كل جحافل الشر والظلام التي كانت
تترصد بالامل وبمسيرة الشعب التي بدأت في الثالث
والعشرين من يوليو ١٩٥٢

ولقد كان اخلاص شعبنا العظيم لقضية الثورة
الاشتراكية ، ووضوح الرؤية أمامه ، واستمراره الدائب في
مصارعة جميع انواع التحديات ، هي التي مكنته من بلوغ
هذه المواقع التي يقف عندها اليوم ... بالامل والقوة ...
بالعزم والتحفز ... وبكل الامكانيات التي تدفعه الى أن
ينطلق في مسيرته الثورية الى أقصى مداها واثقا في الله ،
واثقا بنفسه ، فخورا بما حقق ، معتزا بقيادته ...

ونظرة الى نقطة البداية في مرحلة الامس ، ومواقع
الانطلاق التي ننتظم اليوم عندها ، ونأهب لنبدأ منها رحلة
الغد ، تبين أين كنا وأين أصبحنا وأين نصل في غدنا القريب .

مليون جنيه

● كان الانتاج القومى فى سنة الاساس

٦٠/٥٩ ما قيمته ٢٥٤٧٩

ارتفع فى السنة الخامسة للخطه مقوما بالاسعار

الثابتة الى ٣٤٧٤١

وبالاسعار الجارية ٣٧٣٨

● بلغ الانتاج الزراعى عام ٦٠/٥٩ ٥٨١٦

وُضِل عام ٦٥/٦٤ مقوما بالاسعار الثابتة الى ٦٧٩١

وبالاسعار الجارية ٧٤٢٦

● وأمكن الارتفاع بالانتاج الزراعى فى جميع المحاصيل بنسب عالية وصلت فى بعضها مثل الذرة الشامية الى ٤٤٤٪ ، وفى بعضها الآخر الى ١٩٪ ، وكانت الزيادة فى الانتاج الزراعى ١٦٨٪ ، وهى نسبة يندر أن تتحقق فى أى بلد من بلاد العالم فى مجال الانتاج الزراعى نظرا لعدم ضمان الاحوال الجوية والطبيعية والظروف التى تؤثر عادة فى المحاصيل ..

● كان مجتمع ما قبل الثورة لا يقدر على استصلاح الاراضى الا بما يقل عن ٢٠ ألف فدان سنويا ، فارتفعت قدرة الاستصلاح بعد الثورة الى ما يقرب من الضعف ، ثم بلغت قدرة فائقة مع بداية الخطه الخمسية الاولى ، حتى وصلت فى السنة الاخيرة وحدها من سنوات الخطه أكثر من ١٥٠ ألف فدان ..

مليون جنيه

● بدأت الخطة بإنتاج صناعى فى سنة الأساس

لا يتعدى

١٠٨٦٧

ارتفع الانتاج المحقق عام ٦٤/٦٥ بالأسعار الثابتة

١٤٦٩٩

الى

١٦٢٣٦

وبالأسعار الجارية

● كانت مصر ، كما وصفها اعداؤها - زورا - بلدا زراعيا لا يستطيع اقامة الصناعة ، فاستطاعت مصر اقامة صناعات حديثة ، ثقيلة وخفيفة ، وانجزت مصر خلال سنوات الخطة وحدها ما يزيد على ٨٠٠ مصنع للصناعات الحديثة ، يعود خيرها على شعب مصر لا على قلة محدودة مستغلة ومحتكرة ، ويحطم انتاجها قيود السيطرة الاجنبية الى جانب فتح أبواب العمل لمئات الآلاف من العمال بعد أن كانت البطالة تطحنهم وتطحن معهم أسرهم ومن يعولون .

● كان مجتمعنا لا ينتج أكثر من ملايين طن بترول خام سنويا ٠٠٠ وفى نهاية الخطة بلغ انتاج البترول الخام أكثر من ٦ ملايين طن ، بخلاف المنتجات الأخرى القائمة على صناعة البترول

● لم تعرف مصر صناعة الحديد والصلب قبل الثورة ، وكان الانتاج منه فى بداية الخطة ٢٤٠ ألف طن سنويا ، ارتفع الى ٥١٠ آلاف طن فى السنة الأخيرة للخطة .

● كنا ننتج قبل الخطة ٢٧٧ ألف طن من الأسمدة الأزوتية ،

ارتفع إنتاجنا منها الى ٩٤٥ ألف طن مع السنة الخامسة
للخطة الخمسية الاولى .

● لم يتعد الانتاج فى الطاقة الكهربائية سنة الاساس ما قيمته
١٨ر٤ مليون جنيه بلغ عام ٦٥/٦٤ ما قيمته ٣٧ر٩ مليون
جنيه .

مليون كيلووات ساعة
● كانت الطاقة الكهربائية قدرتها عام ٦٠/٥٩ ٢٢٤٥
ارتفعت عام ٦٥/٦٤ الى ٥٥٦٠

مليون جنيه
● كان الانتاج فى التشييد فى بداية الخطة بما قيمته ١٠٢ر١
وصلت فى نهاية الخطة الى ١٨١ر٢

● بلغت مساحة الارض التى تم استصلاحها خلال الخطة
٥٣٦٣٥١ فدانا

● وتم بناء ٢٢٢٠٣٣ وحدة سكنية

مليون جنيه
● بلغت قيمة الانتاج فى الخدمات فى اول الخطة ٧٥٩ر١
ارتفعت فى نهاية الخطة بالاسعار الثابتة الى ١١٠٦
وبالاسعار الجارية ١١٥١ر٥

بلغت قيمت الزيادة فى انتاج السنة الخامسة
وحدها من الخطة عنه فى سنة الاساس ٩٦٢ر٢

● كان الدخل المحلى عام ٦٠/٥٩ ما قيمته ١٢٨٥ر٣
ارتفع فى السنة الخامسة بالاسعار الثابتة الى ١٨٤٠ر١
وبالاسعار الجارية ١٨٨٤

مليون جنيه

- بلغ دخل الزراعة سنة الاساس ٤٠٥
وصل في السنة الخامسة للخطة بالاسعار الثابتة الى ٤٧٧
وبالاسعار الجارية ٥٢٨ر٤
- كان دخل الصناعة عام ٦٠/٥٩ ٢٥٦ر٣
وصل في السنة الخامسة للخطة بالاسعار
الثابتة الى ٣٨٥ر٠
وبالاسعار الجارية ٤٢٣ر٤
- كانت قيمة الدخل من الكهرباء عام ٦٠/٥٩ ٩ر٨
قفزت خلال الخطة حتى وصلت في نهايتها
بالاسعار الثابتة الى ٢٢ر٤
وبالاسعار الجارية ٢٣ر٢
- كانت قيمة الدخل من التشييد عام ٦٠/٥٩ ٤٧ر١
تضاعفت تقريبا ووصلت قيمته عام ٦٥/٦٤ ٩٢ر٦
بالاسعار الثابتة الى
- بلغت قيمة الدخل من النقل والمواصلات
في بداية الخطة ٦٢ر٩
ارتفعت في نهاية الخطة بالاسعار الثابتة الى ١٥٧ر٦
وبالاسعار الجارية ١٧٣ر٠
- بلغت قيمة الدخل في التجارة والمال في اول الخطة ١٢٩ر٢
وصلت في نهايتها بالاسعار الثابتة الى ١٥١ر٩
وبالاسعار الجارية ١٦٨ر٠

مليون جنيه

- كانت قيمة الدخل في قطاع الخدمات عام ٦٠/٥٩ ٥٦٧٠٠
ارتفعت عام ٦٥/٦٤ بالأسعار الثابتة الى ٧٨٥٢٢
وبالأسعار الجارية ٨١٦٥٥

- كان متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي جنيه سنويا
في سنة الاساس ٥٠٢
ارتفع في السنة الخامسة للخطة الى ٥٩٨

- كان نصيب الأسرة من الدخل المحلي في أول الخطة ٢٥٠٤
أصبح في السنة الخامسة ٣٠٣١

- زادت الاجور في السنة الاخيرة وحدها
من سنوات الخطة عن سنة الاساس بنسبة ٥٩٩٪
بلغت قيمة أجور المشتغلين في الزراعة مليون جنيه
سنة الاساس ٩٨٠

- ارتفعت في السنة الخامسة للخطة الى ١٦٧٤

- بلغت أجور المشتغلين في الصناعة عام ٦٠/٥٩ ٨٨٨
ارتفعت عام ٦٥/٦٤ الى ١٤٩٦

- بلغت قيمة أجور المشتغلين في قطاع الكهرباء
عام ٦٠/٥٩ ٢٤
ارتفعت عام ٦٥/٦٤ الى ٤٧

- بلغت قيمة أجور العاملين في قطاع التشييد
عام ٦٠/٥٩ ٢٩٩
قفزت عام ٦٥/٦٤ الى ٥٣٧

مليون جنيه

- كانت أجور العاملين في قطاع النقل والمواصلات
عام ٦٠/٥٩ ٣٩٣
ارتفعت عام ٦٥/٦٤ الى ٦٠٧
- بدأت الخطة وقيمة أجور المشتغلين في قطاع
التجارة والمال ٧٠٢
ارتفعت مع نهاية الخطة الى ما قيمته ١٠١٧
- كانت قيمة أجور المشتغلين في قطاع الخدمات
٦٠/٥٩ ٣٣٠.٤
وصلت سنة ٦٥/٦٤ الى ٥٠٣.٥
- كانت قيمة الاجور للمشتغلين في مختلف
القطاعات سنة ٦٠/٥٩ ٥٤٩.٥
وصلت مع نهاية الخطة الى ٨٧٨.٩
وقد زادت أجور المشتغلين في السنة الخامسة
عن سنة الاساس بما قيمته ٣٢٩.٤
وارتفعت بمعدل زيادة سنوية في المتوسط
نسبتها ٩.٩٪
مشتغل
- بلغت العمالة في الزراعة عام ٦٠/٥٩ ٣٢٤٥٠٠٠
وصل عددهم عام ٦٥/٦٤ الى ٣٧٨٠٠٠٠
- وكانت العمالة في قطاع الصناعة في سنة
الاساس ٦٠١٨٠٠
ارتفعت في السنة الخامسة للخطة الى ٨٢٥٠٠٠

مشتغل

- وفي قطاع الكهرباء كانت العمالة وصلت في نهاية الخطة الى
١١٩٠٠
١٨٠٠٠
- وبلغت العمالة في قطاع التشييد سنة
الاساس
١٨٥٠٠٠
ارتفعت في السنة الخامسة للخطة الى
٣٤٥٢٠٠
- كانت العمالة في قطاع النقل والمواصلات عام ٦٠/٥٩
٢١٨٦٠٠
وصلت عام ٦٥/٦٤ الى
٢٧٧٧٠٠
- كانت العمالة في قطاع التجارة والمال عام ٦٠/٥٩
٦٣٥٧٠٠
بلغت عام ٦٥/٦٤
٧٢٨٧٠٠
- كانت العمالة في قطاع الاسكان عام ٦٠/٥٩
١٦٠٠٠
وصلت عام ٦٥/٦٤ الى
٢١٠٠٠
- كانت العمالة في قطاع الخدمات عام ٦٠/٥٩
١٩٦٢٣٠٠
ارتفعت عام ٦٥/٦٤ الى
٢٣٦٥٢٠٠
- كانت العمالة المحققة في الاقتصاد القومي سنة ٦٠/٥٩ نحو
٦٠٠٦٠٠٠
وصلت في نهاية الخطة الى
٧٣٣٣٤٠٠
أي بزيادة بلغت
١٣٢٧٤٠٠

● كان متوسط أجر المشتغل في الاقتصاد القومي سنة
الاساس ٨٥ر٥ جنيها سنويا بالاسعار الجارية .

وصل في السنة الخامسة للخطة الى ١١٢ر٢ جنيها سنويا
بالاسعار الجارية

أى بزيادة قدرها ٢٦ر٧ جنيها سنويا
وبنسبة ٣١ر٢٪

● ارتفع متوسط أجر المشتغل في قطاع الزراعة
من ٣٠ر٢ جنيها سنويا عام ٦٥/٥٩
الى ٤٤ر٣ جنيها سنويا عام ٦٥/٦٤

● ارتفع متوسط أجر المشتغل في قطاع الصناعة
من ١٤٧ر٦ جنيها سنويا عام ٦٥/٥٩
الى ١٨١ر٣ جنيها سنويا عام ٦٥/٦٤

● ارتفع متوسط أجر المشتغل في قطاع الكهرباء
من ٢٠١ر٧ جنيها سنويا عام ٦٥/٥٩
الى ٢٦١ر١ جنيها سنويا عام ٦٥/٦٤

● كان متوسط أجر المشتغل في قطاع الخدمات
١٤٩ر٠ جنيها سنويا عام ٦٥/٥٩
وصل الى ١٨٩ر٥ جنيها سنويا عام ٦٥/٦٤
جنيها بالأسعار الجارية .

● كانت انتاجية المشتغل في قطاع الزراعة
عام ٦٥/٥٩ ما قيمتها
ارتفعت عام ٦٥/٦٤ الى ما قيمتها

١٧٩ر٢

١٩٦ر٥

جنيها بالأسعار الجارية

- كانت انتاجية المشتغل في قطاع الصناعة
سنة الاساس ما قيمتها ١٨٠٥ر٧
ارتفعت الى ما قيمتها ١٩٦٨ر٠

- كانت انتاجية المشتغل في قطاع الكهرباء عام
٦٠/٥٩ ١٥٤٦ر٢
ارتفعت عام ٦٥/٦٤ الى ٧١٧٢ر٢

- متوسط انتاجية المشتغل في قطاعات
الخدمات كان عام ٦٠/٥٩ ٣٥٠ر٠
وصل عام ٦٥/٦٤ ٤١٨ر٤

- بلغت جملة الاستثمارات المنفذة في الخطة الخمسية الأولى
١٥١٣ر٠ مليون جنيه
بمتوسط سنوي قدره ٣٠٢ر٦ مليون جنيه ، وهو ما يعادل
نسبة قدرها نحو ١٩٪ من الدخل القومي في المتوسط
خلال سنوات الخطة .

- وقد ارتفعت القدرة الاستثمارية للاقتصاد القومي حيث
ارتفعت الاستثمارات المنفذة من ١٧١ر٤ مليون جنيه في
سنة الاساس الى ٣٦٤ر٣ مليون جنيه في السنة الخامسة
للخطة .

- ترتب على الاستثمارات التي تمت في قطاع الخدمات وما
نتج عنها من زيادة الانتاج والدخل والعمالة أن اتسع
مجال الخدمات المختلفة ، وارتفعت نوعيتها وتحسنت
أساليب أدائها . .

وعلى سبيل المثال لا الحصر :

حدث تطور ضخيم في مجال التعليم ، وتمت توسعات كثيرة أدت الى اتساع نطاق تلك الخدمة حتى شملت عددا كبيرا من المواطنين .

● بلغت ميزانية التعليم عام ٦٠/٥٩ نحو ٥١٥ مليون جنيه تضاعفت عام ٦٥/٦٤ حتى بلغت ١٠٧٠ ملايين جنيه .

● بلغ عدد التلاميذ المقيدين في المدارس الابتدائية قبل الخطة حوالي ٢٤ مليون تلميذ ، وصل عددهم الى أكثر من ٣٢ مليون تلميذ في نهايتها .

● كان عدد فصول الابتدائي ٥٦ ألف فصل . وصلت الى حوالي ٧٢ ألف فصل .

● لم يتعد عدد تلاميذ التعليم الاعدادي العام المقيدين ٢٠٩ آلاف تلميذ قبل الخطة ارتفع عددهم الى ٣٤٦ ألف تلميذ في نهايتها .

● وصل عدد التلاميذ المقيدين في التعليم الثانوي العام ١١٩ ألف تلميذ قبل الخطة ، وصل عددهم الى ١٤٥ ألف تلميذ في نهايتها .

● بلغ عدد الطلاب المقيدين في التعليم الجامعي - بدون المعاهد العليا - ٨٣ ألف طالب قبل الخطة ، وصل عددهم الى ما يزيد عن ١١٩ ألف طالب في نهايتها .

● كان التعليم قبل الخطة وقفا على من يستطيع دفع أجره . وأصبح التعليم خلال الخطة فرصة متكافئة أمام الجميع وبالمجان في جميع مراحله .

● كانت قدرة النقل بالسكة الحديد قبل الخطة
٢٢٥٠ مليون طن كيلومتر
ارتفعت في نهاية الخطة الى حوالى ٣٤٣٢٠ مليون طن كيلومتر
وكانت قدرة النقل بالطرق عام ٦٠/٥٩ حوالى
١٧٠٠ مليون طن كيلومتر
وصل عام ٦٤/٦٥ الى ٢١٤٠ مليون طن كيلومتر

● لم تكن طاقة الكهرباء التى تنتج فى مصر
قبل الثورة سوى ١٠٥ مليون كيلو وات ساعة
ارتفعت فى بداية الخطة الى ٢٢٢ مليون كيلو وات ساعة
وقفزت فى نهاية الخطة الى ٥٠٥ ملايين كيلو وات ساعة
الى جانب المحطات الاخرى التى أعيدت وعلى وشك
التشغيل ، والمحطة النووية وما ستحدثه محطات الكهرباء من
السد العالى من ثورة كبرى .

● زاد عدد المساكن خلال الخطة بحوالى ٢٢٢ ألف مسكن ،
منها ما يزيد عن ١٣٨ ألف مسكن فى الحضر ومنها ٨٤
ألف مسكن فى الريف .

هذا برغم التركيز على امداد المشروعات الكبرى مثل
السد العالى ومشروع تهجير أهالى النوبة ، ومستلزمات
استصلاح الاراضى واقامة المرافق بمواد البناء .

وفى قطاع الصحة :

● بلغ ما أنفق على الخدمات الصحية فى السنة الخامسة
للخطة نحو ٣٢١ مليون جنيه ولم تزد على ١٣٤٤ مليون
جنيه عام ٦٠/٥٩ .

- ارتفع عدد المنشآت الصناعية فى الجمهورية من ٢٣٥٧ عام ٦٠/٥٩ الى ٣٧٣٥ فى عام ٦٥/٦٤ بزيادة قدرها ١٣٨٧ منشأة .
- لم تكن هناك وحدات ريفية مع بداية الخطة وحقت سنوات الخطة انشاء ٨٥١ وحدة ريفية .
- وبلغ عدد الوحدات المبيعة فى أول الخطة ٢١٣ وحدة ولم تكن موجودة قبل الثورة وبلغت فى نهاية الخطة ٢٩٨ وحدة مبيعة .
- وقد زاد عدد الوحدات الصناعية فى الريف عام ٦٥/٦٤ على عام ٦٠/٥٩ بمقدار ٨٩٢ وحدة صحية ونسبة قدرها ١٢٣٪ .
- وكان عدد الأطباء فى الريف ٢٨٩ طبيباً عام ٥٢ ارتفع عام ٦٠ الى ٥٦٦ ، ووصل عددهم فى نهاية الخطة الى ١٥٠٣ أطباء .
- كما زادت هيئة التمريض بالوحدات الريفية فقط من ١٢١٤ عام ٦٠ الى ٢٥٣٨ عام ١٩٦٥ .
- وزاد عدد المساعدين والفنيين والصحيين من ٧٩٦ عام ٦٠ الى ٣١٠٨ عام ٦٥ .
- وبلغت نسبة الذين عولجوا من أبناء الريف فى الوحدات الصحية بين أول الخطة وآخرها ٢٢٠٪ .
- واهتمت الدولة خلال سنوات الخطة بتصنيع الدواء وتخفيض أسعار الادوية المحلية والمستوردة .

وقد بلغ الاستهلاك في الدواء مع أول الثورة

٤٥ ملايين جنيه

١٤ مليون جنيه

٣١ مليون جنيه

وصل في أول الخطة الى

ارتفع في نهاية الخطة الى

• وكان متوسط نصيب الفرد من الدواء عام ٥٢ عند قيام الثورة ٢٢ قرشا سنويا .

• وصل في أول الخطة الى ٥٤ قرشا سنويا .

• ارتفع عام ٦٤/٦٥ الى ١٠٨ قروش سنويا .

ازدادت القدرة على الاستهلاك بمعدلات عالية

• ارتفع الاستهلاك الجماعي الى ٢٢٨١ مليون جنيه عام ٥٩/٦٠ الى ٤٣١٣ مليون جنيه عام ٦٤/٦٥ بزيادة قدرها ٢٠٣ ملايين من الجنيهات

• ارتفع استهلاك الافراد من ٩٧١٦ مليون جنيه في سنة الاسباس الى ١٣٣٠٩ مليون جنيه في السنة الاخيرة للخطة .

• هكذا أصبح المجتمع يموج بالحياة الكريمة للعاملين ، الذين فتحت الخطة أبواب الرزق والانتاج لهم ولاسرهم التي تزيد في عددها على مليون نسمة .

• كانت السلطة الاقتصادية قبل الخطة في يد فئة من الرأسماليين المستغلين والمحتكرين والعاطلين بالوراثة . . . انتقلت خلال الخطة الى ملكية الشعب وسيطر على وسائل الانتاج ، وانتقلت بالضرورة ، السلطة السياسية الى قوى

الشعب العامل حقيقة واقعة ، وتمثل ذلك بجلاء في أول مجلس للأمم يقوم خلال سنوات الخطة تتمثل فيه فئات الشعب صاحبة المصلحة بحيث تزيد نسبة العمال والفلاحين فيه على ٥٠٪ من الاعضاء ..

● لم تكن هناك ادارة محلية قبل الخطة وكانت المركزية الموروثة ما زالت في صورتها التقليدية .. واستطاع الحكم المحلي في سنوات الخطة أن يحقق اللامركزية في التنفيذ ، مما أحدث تطورا عميقا وكبيرا في الحياة والعمل بالاقاليم .

● بدأنا الخطة الاولى ولم تكن لدينا الخبرة والكفاية الفنية والعلمية في عدهما وقياداتها ومستواها .. واليوم أصبح لدينا بعد الخطة خبرات تصل الى أعلى المستويات العالمية ، وذخيرة لا تقدر من الفنيين والكفايات والقيادات الكثيرة .. حتى لقد أصبحنا اليوم محط أنظار دول عديدة نامية تتطلع الى الاستعانة بخبرائنا وعلمائنا .. بل لقد دخلنا في مشروعات عالمية تحتاج الى خبرة وعلم وكفاءة في التخطيط والاعداد والتنفيذ وأثبتنا جدارتنا وتفوقنا على بعض الدول الكبرى ، فأسندت اليها هذه المشروعات العالمية .

● كان أجر العاملين يحدده قبل الخطة صاحب رأس المال المستغل ويحدد مع الأجر الضئيل ساعات العمل التي يستنزف بها جهد العامل دون رحمة أو شعور بالواجب الانساني .

وجاءت قوانين يوليو سنة ٦١ و ٦٣ لتؤكد أن العمل حق والعمل واجب ، والعمل شرف وليس تسلطا أو استعبادا .. بل لقد رفعت قيمة العاملين الى أسمى مكانة حينما منحتهم حق ادارة منشآتهم وحقا عادلا فى الارباح التى يحققونها بجهدهم وفنهم واخلاصهم .

● لم يكن العاملون قبل الخطة آمنين على يومهم ولا على غدهم ، فقررت قوانين التأمينات الاجتماعية حقا لهم وواجبا على صاحب رأس المال ، كما تقررت لهم التأمينات الصحية والتأمينات ضد العجز والشيخوخة .

● لم يكن يحظى من العاملين فى الدولة بالترقيات والعلاوات قبل الثورة سوى المقربين الى ذوى النفوذ ، والواقفين تحت الاضواء .. أما العاملون فى ميادين الخدمة العامة والنواحى التنفيذية بعيدا عن الأضواء وفى القرى والكفور والواحات، فكانوا من المنسيين ، واستطاعت الخطة الاولى أن تضع قانون العاملين الذى يضع حدا للضياع الذى عاشه مئات الآلاف عصورا طويلة ، وقضت الخطة الاولى بذلك على الاقطاع الوظيفى ، وجعلت العمل والترقى فرصة متكافئة أمام الجميع مثلما حققت فى كل فرص الحياة والعمل والتعليم ...

● قررت الخطة الخمسية الاولى للعاملين فى الدولة مكافأة انتاج تشجيعا لهم وحافزا على دفع وتطوير العمل التنفيذى، لانهم يشاركون فى الانتاج القومى ويساهمون فى التنمية بأجهزتهم وجهودهم .. ارتفعت من عشرة أيام الى اثنى عشر يوما ، ثم الى نصف شهر كل عام ...

كانت الزراعة قبل الخطة تسير بخطى غير منتظمة وعفوية ،
فأدخلت الخطة لأول مرة التسويق التعاوني للمحاصيل
انتقاذا للفلاح المنتج من الوسطاء والمرايين والمستغلين ،
وأدخلت التنظيم الزراعي الذي زاد من إنتاجية الأرض وغلة
الفدان ، وبدأت الزراعة تدخل طور التنظيم الذي يفيد
الفرد والمجتمع على حد سواء ..

تحقق خلال سنوات الخطة اطلاق القوى الجبارة
وطاقتها الهائلة ٠٠ التي فجرتها ثورة ٢٣ يوليو ، ورعتها
بالعناية والحرص وبقوة الدفع خلال سنوات ما قبل الخطة ،
ومضت بها الى حياة جديدة هي حياة التخطيط الشامل
والتنمية الشاملة التي تقوم على أسس اشتراكية وقواعد
علمية وإنسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الامكانيات التي
توفر له أن يصنع حياته من جديد بجدارة وفق خطة مرسومة
ومدروسة ، وكان ذلك هو الطريق الوحيد لضمان استخدام
جميع القوى والموارد الوطنية والمادية والطبيعية والبشرية
بأسلوب عملي وعلمي وإنساني لكنى يتحقق الخير لجموع
الشعب وتتوفر لهم الحياة الفضلى ٠٠

وحين قادت الثورة العمل الوطني الى التخطيط
الاشتراكي الشامل لأول مرة لم نتردد برغم أننا ندخل
التجربة لأول مرة ، وليست لنا فيها خبرة ولا امكانيات ،
حتى استطعنا أن نحقق ما حققنا ٠٠ ونصل في الطريق الى
المواقع التي نقف عندها اليوم نطل على ما قطعنا من الشوط
بالجهد والاخلاص ونتطلع الى ما نحن مقبلون عليه ٠٠ ونذكر
أن بداية المسيرة بالأمس تختلف اختلافا كبيرا عن المنطلق الذي
نبدأ منه مسيرة اليوم والغد ٠٠

وليس معنى ذلك أننا في مرحلة الامس حققنا صورة
الكمال المطلق فليس في الوجود البشرى ما يمكن أن يصل الى

هذا المستوى ، ولم يدخل الغرور قلوبنا ونحن نعدد أو نحاول
حصر بعض ما أنجزته الخطة .. انما نقولها بشجاعة : لقد
واجهتنا الصعاب .. ولقد وقعت أخطاء .. وظهرت المشكلات
.. وفاجأتنا التحديات .. لكن لم يدخل قلوبنا خوف
أو ضعف أو تردد .

اننا لا نخاف من الأخطاء .. فالخطأ دائما يقع من
الذين يعملون .. أما الذين يجلسون جهدهم عن شرف العمل
فهم وحدهم الذين لا يخطئون

اننا نؤمن أن الخطر هو في تجاهل الخطأ وعدم اصلاحه
وتقويمه والخطر أن نرى الخطأ ونتركه يتمادى
ويتضاعف .

ولقد كنا نرى الله في كل خطانا على الطريق يهدينا ..
ونرى أمتنا وأملها المجسد أمامنا ، فيدفعنا ذلك الى أن نواصل
الجهد والبذل حتى يبارك الله خطانا وحتى نكون أهلا لخدمة
أمتنا .

ان ما تحقق خلال الخطة الخمسية الاولى هو من صنع
كل مصرى .. فوق كل شبر من أرضنا الطيبة .. وبفضل
كل نبضة من حياة في مجتمعنا الاشتراكي .

والآن .. وقد بدأت أقدامنا تتحرك منتظمة قوية عزيزة
في مسيرتها القادمة ومرحلتها المشرقة الجديدة .. مرحلة
تزودنا فيها من تجارب الخطة الاولى للتنمية بالدروس الغالية
المستفادة ، وباليخيرة والمدد الوافر ماديا ومعنويا ، نمضي في
حركتنا الثورية التي لا تعرف الجمود أو التردد ، ولا تقبل
الرضي بما تحقق ، ولا تقنع الا بكل أملها المتجدد .

نمضي بعون من الله في مرحلة جديدة وخطة ثانية تزيد
من قوة مجتمعنا وقدراته ، وتؤكد من حرите الطليقة
وفاعليتها .. وتفتح الآفاق الجديدة التي لا تنتهى عند أفق
محدد ..

نمضي لمرحلة جديدة أقوى عزما وإيمانا واصرارا على
تحقيق نصر بعد نصر ، نقود حركة الثورة العربية لتحقيق أملها
الغالى فى الحرية والاشتراكية والوحدة .. ونشارك فى حركة
الانسان وفى دنيا عصرنا بالايجابية والتعاون المنزه وتحقيق
العدل الانسانى والسلام العالمى العادل ...

نمضي فى مسيرتنا الجديدة ، ونعبر بها عن أصالة هذا
الشعب وعظمته وقدرته ، ونترجم بها عن ارادة الثورة و ارادة
التغيير و ارادة الحياة التى نبتغيها ..

نمضي ونحن نعتد على ايماننا بالله واستمساكنا بالقيم
الروحية واثقين فى النصر ...

ونمضي فى مرحلة جديدة الى المستوى الذى يليق بثورتنا
الاشتراكية ، وبقيادتنا القادرة المعلقة ، التى وهبت جهدها
العظيم كله ، وقلبها الكبير كله ، وفكرها السديد كله ،
وبالايمان والعزم ، لخدمة هذا الوطن العزيز والامة العربية
المجيدة ، وحق الانسان وسلامه العادل ...

والله يرعى خطانا ويحفظ لنا مجتمعنا الاشتراكي ...

والله يوفق كل يد مخلصه تعمل من أجل الخير والعدل
والسلام .

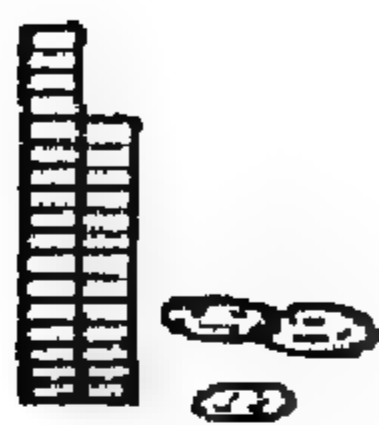
مُاهِقَّةُ الخَطِّ الخَمْسِيَّةِ الْأُولَى

فِي عَامِ ٦٤/٦٥

مُقَارَنًا بِأَسْعَارِ عَامِ ٥٩/٦٠

الإنتاج القومي

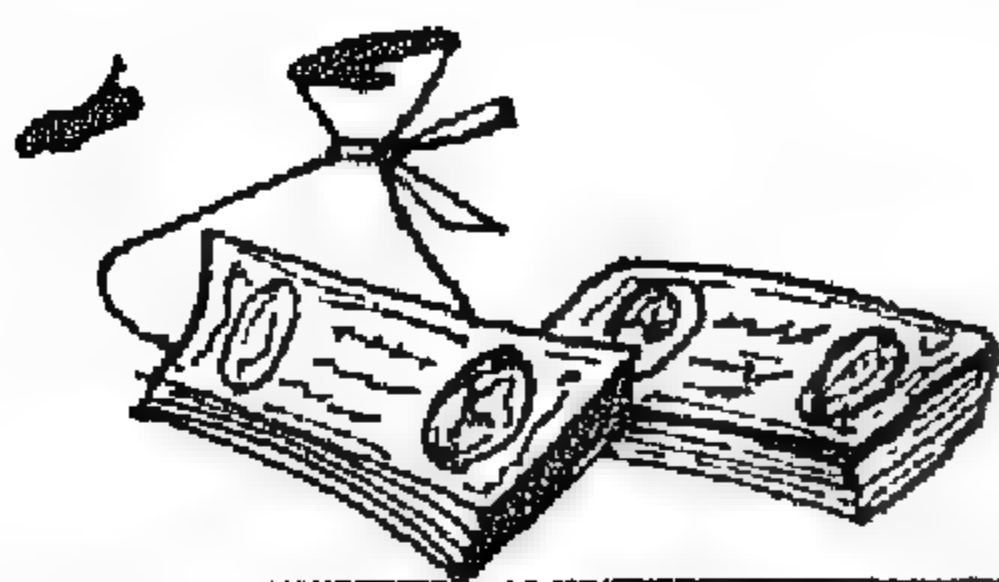
(بالمليونات جنيه)



%١٣٦,٤

%١٠٠

| السنة | ١٩٦٠ / ٥٩ | ١٩٦٥ / ٦٤ |
|--------------|-----------|-----------|
| قيمة الإنتاج | ٢٥٤٧,٩ | ٣٤٧٤,١ |



الدخل القومي

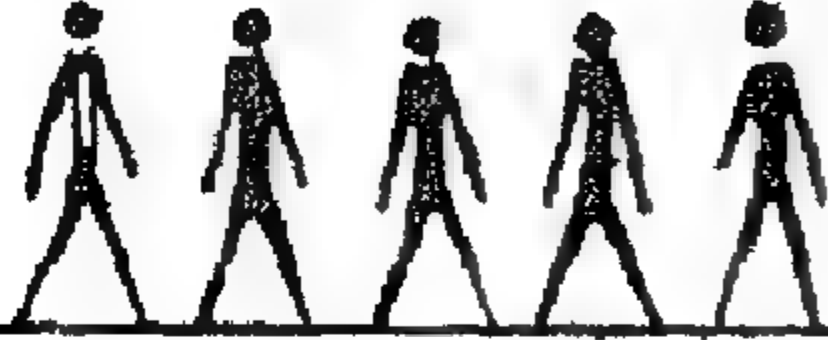
(بالمليوت جنيه)

١٣٧,١ %

١٠٠ %

| | | |
|-----------|-----------|------------|
| ١٩٦٥ / ٦٤ | ١٩٦٠ / ٥٩ | السنة |
| ١٧٦٤,٤ | ١٤٨٥,٤ | قيمة الدخل |

عدد المستقلين (بالألف متقل)



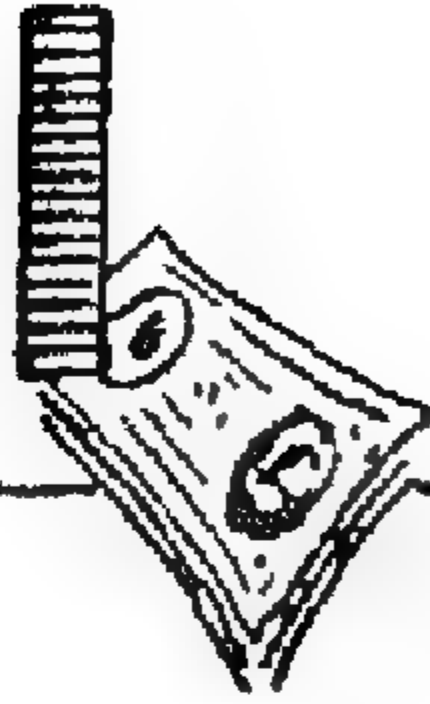
٢٢٠١ %

١٠٠ %

| | | |
|-----------|-----------|---------------|
| ١٩٦٥ / ٦٤ | ١٩٦٠ / ٥٩ | السنة |
| ٧٣٣٣,٤ | ٦٠٠٦ | عدد المستقلين |

الاستهلاك

(بالمليوت جنيه)



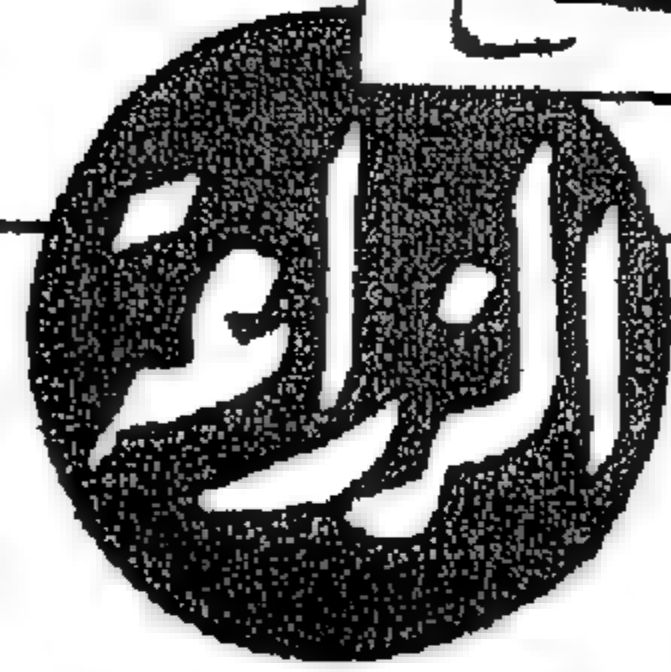
١٤٦,٩ %

١٠٠ %

| | | |
|-----------|-----------|----------------|
| ١٩٦٥ / ٦٤ | ١٩٦٠ / ٥٩ | السنة |
| ١٧٦٢,٢ | ١١٩٩,٧ | قيمة الاستهلاك |



قطاع



عدد المستفيدين
(بالآلاف مستفيد)

الإنتاج - الدخل
(بالمليون جنيه)

٪١١٦,٥

٪١٠٠

٪١١٦,٧

٪١١٧,٨

٪١٠٠

٪١٠٠

١٩٦٥/٦٤ ١٩٦٠/٥٩

٣٧٨٠ ٣٢٤٥

١٩٦٥/٦٤

١٩٦٠/٥٩

السنة

٤٧٧

٤٠٥

الدخل



٦٧٩,١

٥٨١,٦

الإنتاج



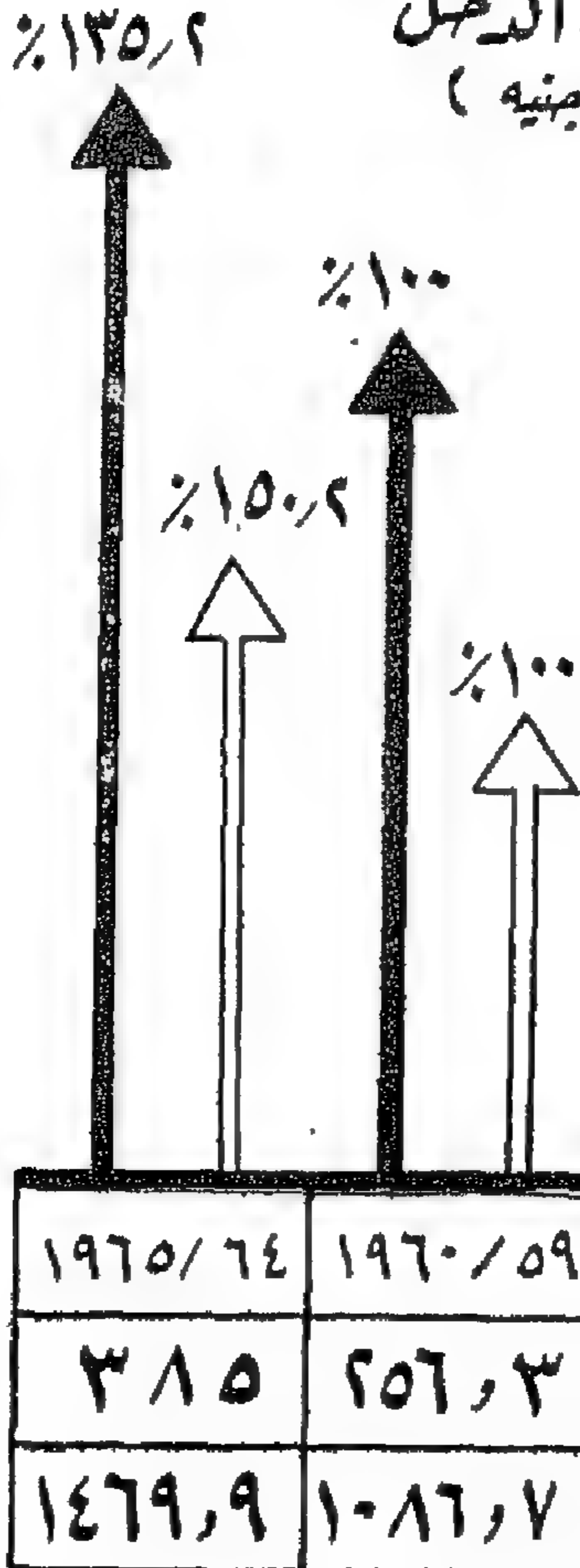
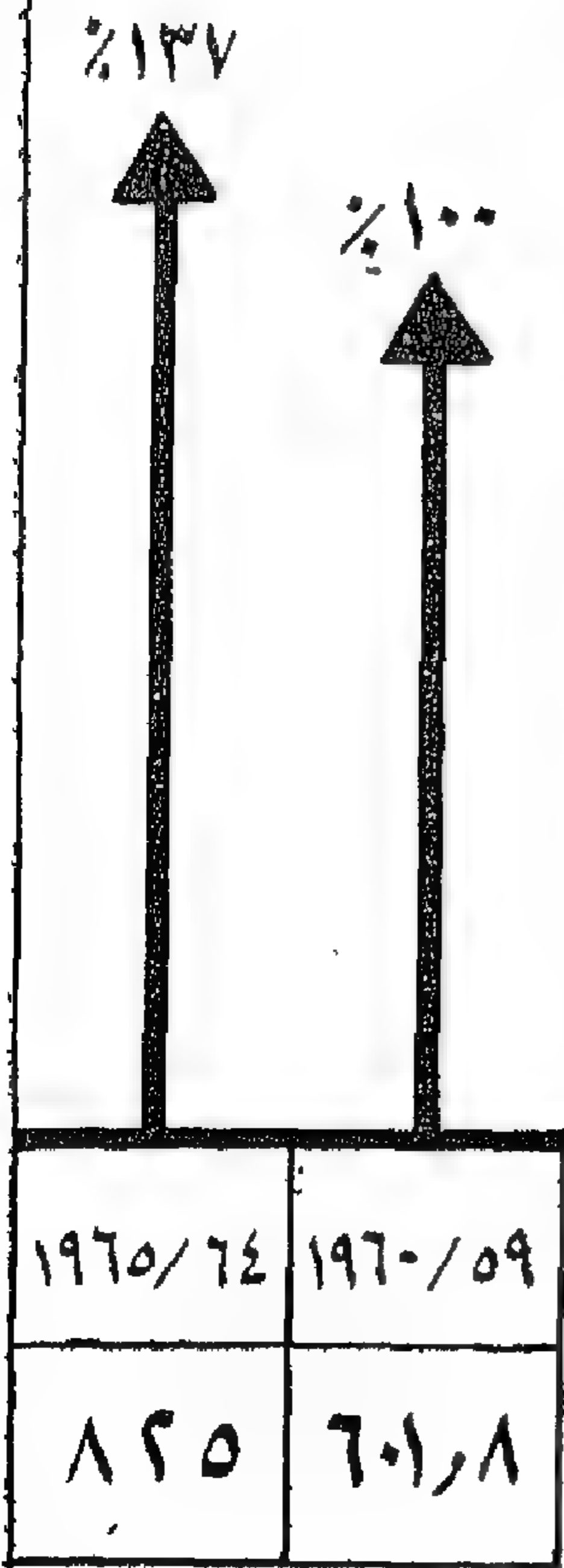


قطاع



عدد المستقلين
(بالآلاف متفعل)

الإنتاج - الدخل
(بالمليون جنيه)



| السنة | ١٩٦٠/٥٩ | ١٩٦٥/٦٤ |
|---------|---------|---------|
| الدخل | ٢٠١,٨ | ٨٢٥ |
| الإنتاج | ٦٠١,٨ | ٨٢٥ |

| السنة | ١٩٦٠/٥٩ | ١٩٦٥/٦٤ |
|---------|---------|---------|
| الدخل | ٢٥٦,٣ | ٣٨٥ |
| الإنتاج | ١٠٨٦,٧ | ١٤٦٩,٩ |

قطاع



عدد المستفيدين
(بالآلاف مستغل)

الإنتاج - الدخل
(بالمليون جنيه)

١٥١,٢ %

١٠٠ %

٢٠٦ %

١٠٠ %

٢٢٨,٦ %

١٠٠ %

١٩٦٥/٦٤

١٩٦٠/٥٩

١٩٦٥/٦٤

١٩٦٠/٥٩

السنة

٢٢,٤

٩,٨

الدخل



١٨,٠

١١,٩

٣٧,٩

١٨,٤

الإنتاج



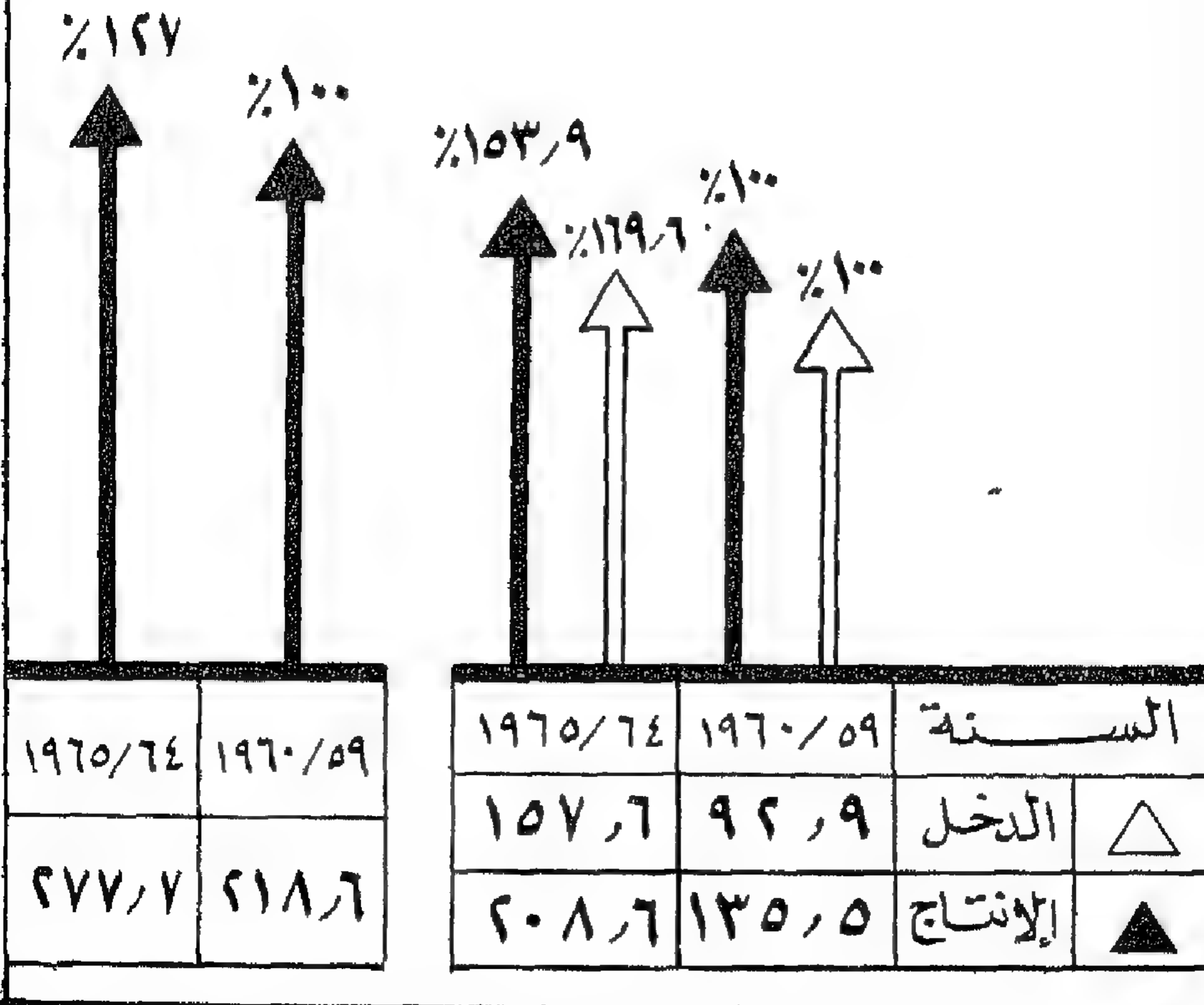


قطاع

النقل
ولواصلا

عدد المسافرين
(بالآلاف مستقلى)

الإنتاج - الدخل
(بالمليون جنيه)



قطاع



الإنتاج - الدخل
(بالمليون جنيه)

عدد الوحدات السكنية

| | | |
|--------|----------|----|
| ٢٨٦٥٨ | ١٩٦١ | ٦٠ |
| ٥٣١٥٨ | ١٩٦٢ | ٦١ |
| ٥٧٣٢٨ | ١٩٦٣ | ٦٢ |
| ٤٩٩٩١ | ١٩٦٤ | ٦٣ |
| ٣٢٨٩٨ | ١٩٦٥ | ٦٤ |
| ٢٤٢٠٣٣ | الإجمالي | |

عدد المستفيدين
بالألف مستفيد

١٣١.٣%

١٠٠%

١١٠.٥%

١٠٩.٧%

١٠٠%

١٠٠%

| ١٩٦٥/٦٤ | ١٩٦٠/٥٩ |
|---------|---------|
| ٢١٠٠ | ١٦٠٠ |

| السنة | ١٩٦٥/٦٤ | ١٩٦٠/٥٩ |
|---------|---------|---------|
| الدخل | ٨٠٠١ | ٧٣٠٠ |
| الإنتاج | ٨٤٠٠ | ٧٦٠٠ |

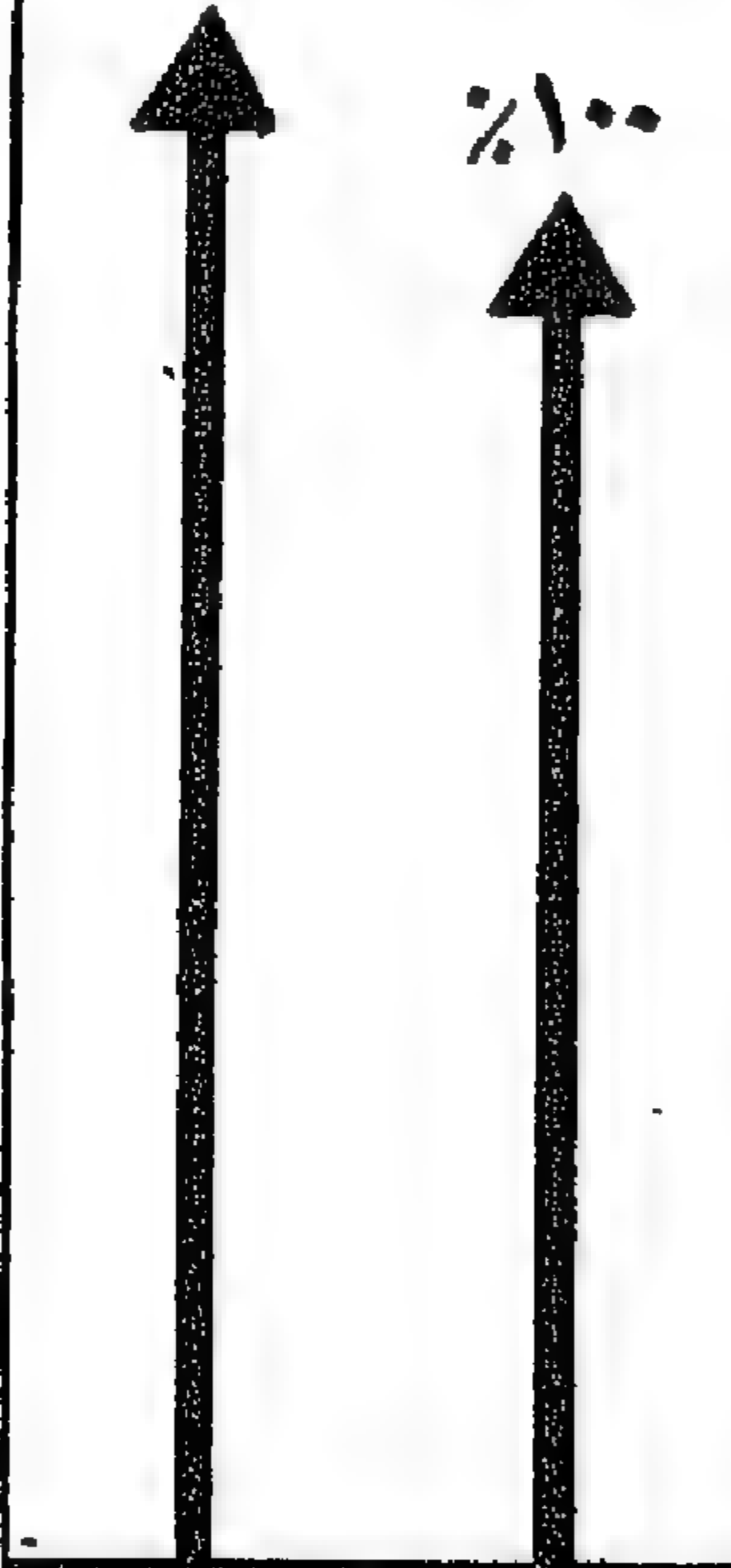
قطاع



عدد المستفيدين
(بالآلاف مستفيد)

%١٢٢,٥

%١٠٠



| السنة | ١٩٦٠/٥٩ | ١٩٦٥/٦٤ |
|-------|---------|---------|
| الدخل | ١٠٦٦,٨ | ١٣٠٦,٥ |

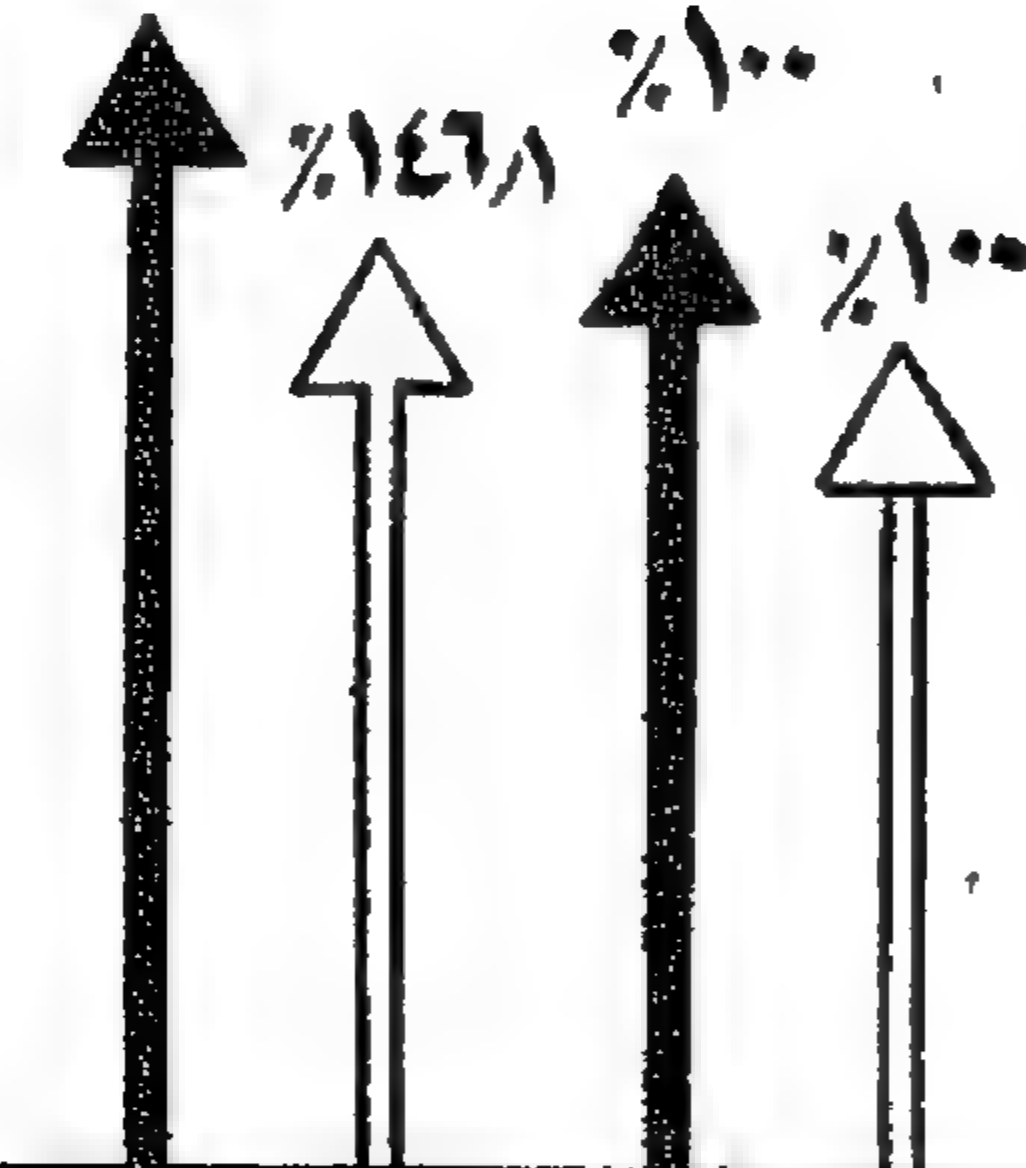
الإنتاج - الدخل
(بالمليون جنيه)

%١٥٩

%١٤٦,٨

%١٠٠

%١٠٠



| السنة | ١٩٦٠/٥٩ | ١٩٦٥/٦٤ |
|---------|---------|---------|
| الدخل | ٢٦٥,٥ | ٣٨٧,٩ |
| الإنتاج | ٣٧١,٢ | ٥٩٠,٤ |

فهرس

الصفحة

الموضوع

مقدمة ٣

الفصل الأول :

- التحول الاجتماعى فى سنوات الخطة الأولى .. ضرورته
وأبعاده ٣١
- الحافز الثورى لمرحلة التحول فى الثورات الاشتراكية المعاصرة ٣٦
- الخطة الخمسية الأولى هى الفترة الحرجة فى مرحلة البناء
الاشتراكى ٥٧
- تقييم الخطة الخمسية الأولى فى اطار هذا التحليل « التحسن
فى مستوى المعيشة وتوزيع الدخل » ٦١
- تساؤل عن قضيتين رئيسيتين ٦٩
- النمو الذى تحقق فى الدخل والانتاج خلال سنوات الخطة ٧١
- معدل النمو فى الدخل المتولد فى القطاعات المختلفة ٧٤
- النمو فى الانتاج المتولد عنه هذا الدخل ٧٦

الصفحة-

الموضوع

| | |
|-----|--|
| ٨٥ | ماهى دلالة كل هذا التطور فى الدخل والانتاج ؟ |
| ٨٨ | عدالة التوزيع فى الخطة الخمسية الأولى |
| ١٠٠ | الاستهلاك فى الخطة الخمسية الأولى |

الفصل الثانى :

| | |
|-----|--|
| ١٠٥ | مشاكل الخطة الخمسية الأولى .. وصعوبتها |
| ١٠٩ | أولاً - ضعف معدل النمو فى السنة الثانية للخطة |
| | ثانياً - التأخر فى تنفيذ بعض المشروعات الرئيسية فى بداية |
| ١١٥ | الخطة |
| ١٢٢ | ثالثاً - عدم تحقيق التنسيق والتكامل بين القطاعات .. |
| ١٢٥ | رابعاً - عدم استكمال أجهزة القطاع العام |
| ١٢٩ | خامساً - الظواهر الاستغلالية للقطاع الخاص |
| ١٣٣ | سادساً - العجز فى ميزان المدفوعات |
| | سابعاً - عدم الاستفادة بمزايا بعض السلع المصرية فى |
| ١٣٨ | التصدير عند وضع الخطة |
| ١٤٠ | ثامناً - المركزية الموروثة من نظام التخلف المستغل الخ .. |
| ١٤٣ | تاسعاً - بعض نواحي الاسراف فى الانفاق وعمليات الانتاج |

الفصل الثالث :

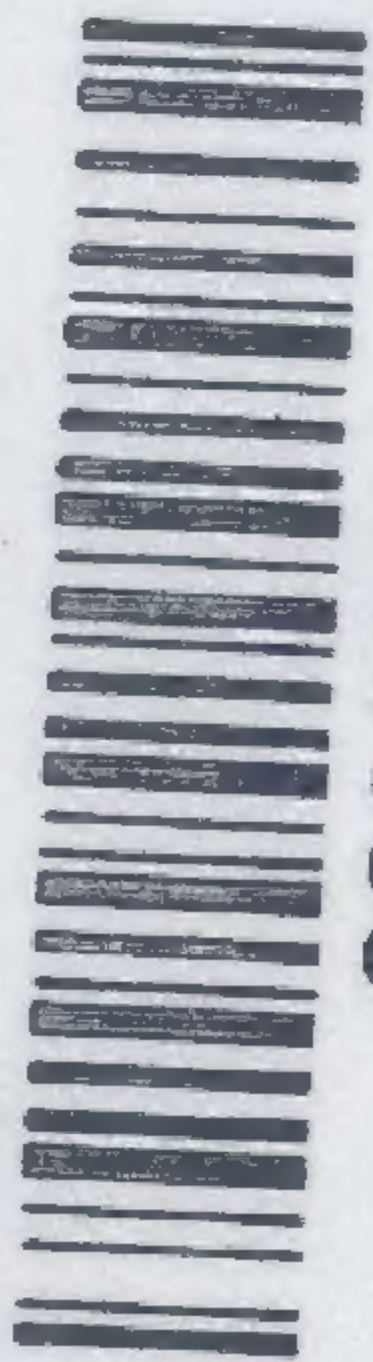
| | |
|-----|--|
| ١٤٧ | الاتحاد الاشتراكى ودوره فى تحقيق خطط التنمية |
| ١٥٠ | التنمية ودور التنظيمات السياسية فى التاريخ |

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| دور التنظيمات السياسية في مراحل التطور | ١٥٨ |
| المضمون الاقتصادي للعمل السياسى خلال المرحلة القادمة | ١٧٢ |
| نتائج عدم زيادة المدخرات المحلية | ١٧٧ |
| وسائل زيادة المدخرات المحلية | ١٨٣ |
| ضرورة الارتفاع بالكفاءة الانتاجية | ١٩٣ |
| دور الاتحاد الاشتراكي العربى فى زيادة انتاجية العاملين | ٢٠٤ |
| أسلوب العمل السياسى لانجاح خطط التنمية | ٢١٣ |
| الاتحاد الاشتراكي وأهمية تكوين الشباب | ٢١٥ |
| البناء الاشتراكي والدفاع عن الاشتراكية | ٢٢٥ |
| ماحققته الخطة الخمسية الأولى فى عام ٦٥/٦٤ مقارنا بأسعار عام ٦٠/٥٩ | ٢٦١ |
| الانتاج القومى « بالمليون جنيه » | ٢٦٣ |
| الدخل القومى (بالمليون جنيه) | ٢٦٤ |
| عدد المشتغلين (بالآلف مشتغل) | ٢٦٥ |
| الاستهلاك (بالمليون جنيه) | ٢٦٦ |
| قطاع الزراعة | ٢٦٧ |
| قطاع الصناعة | ٢٦٨ |
| قطاع الكهرباء | ٢٦٩ |
| قطاع النقل والمواصلات | ٢٧٠ |
| قطاع المبانى السكنية | ٢٧١ |
| قطاع الخدمات | ٢٧٢ |

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالمطاهرة

دار
الكاتب العزبي
للطباعة والنشر
بالقاهرة

Bibliotheca Alexandrina



0660304

—

الثنى ١٠

أول فبراير ١٩٦٧